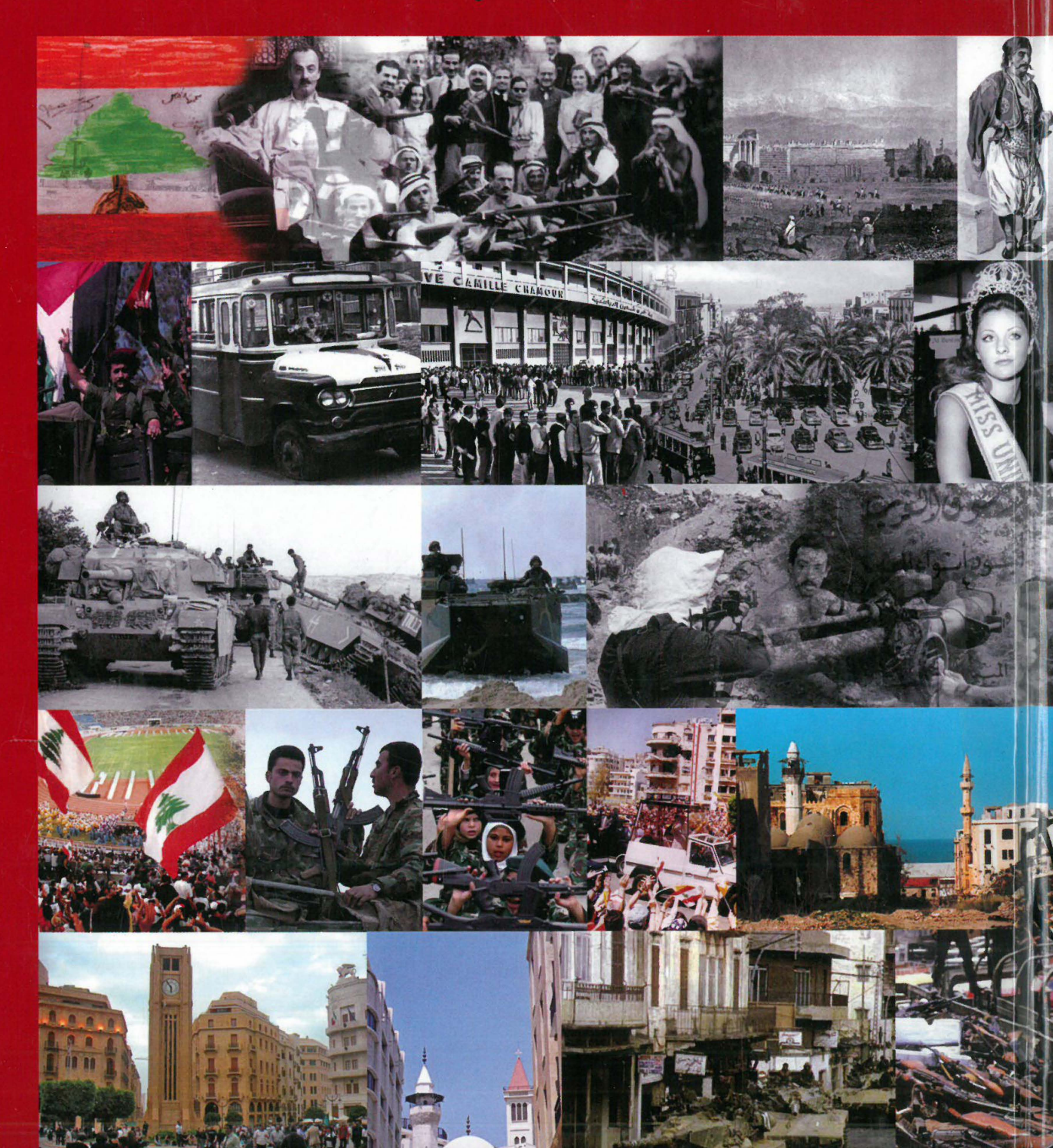
موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب



مسعود الخوند

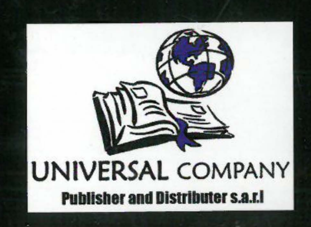
موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

وطن قدره مواجهة التحديات والأخطار، من أي نوع كانت، ومن أي صوب أتت...
وطن كتبت عليه المقاومة في سبيل الحفاظ على كيانه وتفرده في هذه المنطقة من العالم.
منذ أن كان لبنان، كانت الحرية مصيره، وهذه الموسوعة تروي بالوقائع والصّور تاريخ بلد صغير بجغرافيته، كبير بحضارته.
عشرة أجزاء تتألف منها موسوعة الحرب اللبنانية المصوّرة: "ذاكرة وطن وشعب" لمؤلفها الباحث مسعود الخوند، تسرد بالنص والصورة تاريخ لبنان منذ الحقبة الفينيقية وصولاً إلى مطلع الألفية الثالثة، في استعادة لأحداث ومواقف وأزمات ومعارك، رسمت حدود الوطن مرات ومرات، وحدود الطوائف داخل الوطن الواحد، لتجمع الذاكرة وتكتب آلام شعب لا بدّ له من قراءة تاريخه لبناء مستقبل صلب لوطن يستحق كل التضحيات التي قدمت وستقدم.

ISBN 995346755-2





مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

الجزء الخامس



UNIVERSAL COMPANY

بطاقة مكتبية

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

المؤلف: مسعود الخوند

مراجعة: ندى عيد

أرشيف: قسم الدراسات في دار كنعان

عدد الصفحات: 160 صفحة

قياس: 28 X 21

إخراج: سليم المقدّم

الطبعة الأولى: 2006



UNIVERSAL COMPANY
Publisher and Distributor s.a.r.l

تلفون : 291693 - 1 - 00961
288686 - 1 - 00961
خليوي : 374371 - 3 - 00961
فاكس : 512951 - 1 - 00961

ص.ب. 50137 بيروت - لبنان

E-mail: Fadymou@inco.com.lb
www.universal-publisher.com

لبنان المعاصر

مشهد تاريخي وسياسي عام

عهد الياس سركيس
1982-1976

سركيس يتسلّم مهامه والاستعدادات العسكرية مستمرة

في 23 أيلول 1976، انتهت ولاية الرئيس سليمان فرنجية، وأقسم الرئيس سركيس الياس المنتخب (منذ أيار)، اليمين الدستورية في أوتيل شتورا أمام 67 نائباً اجتمعوا بحماية الجيش السوري. ووفقاً للتقاليد المرعية، قدّم رشيد كرامي استقالة حكومته في اليوم التالي. وكان فرنجية قد انتزع من كرامي، قبل أسبوع واحد، وزارات الدفاع والمالية والإعلام، بحجة استحالة عقد اجتماع لمجلس الوزراء في ذوق مكايل، إذ كان الاجتماع الذي دعا إلى عقده هناك في 4 آب قد تعذّر على الوزراء المسلمين حضوره. فأعطيت حقيبتا الدفاع والمالية إلى الوزير كميل شمعون، الذي كان قد أعطي قبلاً (أي في حزيران) حقيبة الخارجية والتربية، فأصبح يجمع في شخصه كامل الصلاحيات المعطاة للوزراء تقريباً. فاتخذ سلسلة من الإجراءات والقرارات التي من شأنها أن تخلق أوضاعاً مؤاتية للمسيحيين في الإدارة وسواها: تعيين ضباط وموظفين. وأهم هذه القرارات، إنشاء فروع ثانية (في المناطق المسيحية) لكليات الجامعة اللبنانية.

استمرّت المواجهات العسكرية بعد 23 أيلول، إذ إن



الرئيس الياس سركيس

إيقافها كان يعني ضرراً لبعض الأطراف، خاصة للسوريين، الذين كانوا يخشون أن يغيّر الرئيس اتجاهه بعد زيارته القاهرة في إطار جولته العربية التي قام



على درج قصر زوق مكايل الرئيس سليمان فرنجية بين الوزيرين غسان تويني وجورج سكاف بانتظار وصول الرئيس الياس سركيس

بها قبيل استلام مهامه.

وأهم الأحداث التي عرفتها الأيام القليلة السابقة ليوم 23 أيلول: في 11 أيلول، وفي صوفر، التقى اللواء السوري ناجي جميل أبو إياد، الذي كان أجرى محادثات سرية، في الأسبوع نفسه، في دمشق. وفي 17و19 أيلول، عقد اجتماعان، في شتورا، بين سركيس وعرفات بحضور اللواءين السوريين ناجي جميل وحكمت الشهابي.وكان السوريون، في هذه الاجتماعات، يطالبون بالانسحاب الكامل للقوات الفلسطينية من المتن قبل إجراء أي مفاوضات. وأما الفلسطينيون فقد أظهروا ميلاً ظاهرياً للاعتدال، في حين أنهم كانوا قد فرضوا منذ 27 آب، التجنيد الإجباري على كل الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18و30 سنة.

وقد بدا بوضوح أن شعار "الحسم العسكري" غالب على الجهود السياسية، واصبح يتردد يومياً. وقام الجيش السوري بنقل قوات ومعدات إضافية كانت من الأهمية بحيث أقفلت الحدود بين لبنان وسورية بين 7و 12 أيلول. وفي 22 أيلول، تفقّد اللواءان جميل والشهابي القوات السورية في البقاع، وأشارا هناك إلى أن "المعركة أصبحت وشيكة". وفي اليوم نفسه، وجهت دمشق إنذاراً للفلسطينيين بضرورة إعلانهم الانسحاب من مناطق الجبل في مهلة خمسة أيام على أبعد تقدير.

الهجوم السوري

ما إن أنهى الرئيس سركيس قسمه الدستوري في 23 أيلول حتى أصدر عرفات أمراً لجميع القوات

شاحنات عسكرية سورية تدخل الى لبنان

راجمة صواريخ لقوات الردع السورية أثناء القصف

اشراف جوي سوري

عديد وعتاد للسوريين في لبنان


استحكامات وأوضاع قتالية

الفلسطينية بإيقاف إطلاق النار. لكن الاشتباكات عادت في اليوم التالي وطالت كل جبهات القتال. وفي 28 أيلول (1976). شنّت القوات السورية هجوماً واسعاً ضد القوات المشتركة في منطقة المتن الأعلى. ومن أسباب هذا الهجوم، كما جاء على لسان السوريين، قيام مجموعة فلسطينية تطلق على نفسها إسم "حزيران الأسود"، ومرتبطة بالعراق. باحتجاز رهائن ينزلون في أحد فنادق دمشق يوم 26 أيلول. وقد تبيّن في ما بعد أن هذه المجموعة كانت تابعة لأبو نضال، الذي سبق لمنظمة التحرير الفلسطينية أن أصدرت، في العام 1974، حكماً عليه بالإعدام.

انطلق الهجوم من زحلة باتجاه ترشيش وعينطورة والمتن، ومن المديرج باتجاه حمانا وفالوغا. وخلال يومين سقط المتن الأعلى برمّته في أيدي القوات السورية، وانكفأت القوات المشتركة إلى بحمدون وعاليه. وقد تمثّلت مشاركة القوات اللبنانية، دعماً للقوات السورية، باحتلالها لقرية صليما وقرية أرصون.

وبعد هدوء حذر لنحو عشرة أيام، استأنفت القوات السورية الهجوم في 2 تشرين الأول. وشمل هذه المرة منطقة الجنوب باتجاه صيدا، إضافة إلى الجبل. وبدا أن الهجوم حاسم يُراد منه القضاء على القوة العسكرية للقوات المشتركة.

سقطت بحمدون في 15تشرين الأول لكن بعد أن تكبدت القوات السورية خسائر فادحة. وفي حين أصبحت مدينة عاليه الهدف التالي، جرت ضغوط



الرئيسان الياس سركيس (يسار الصورة) وحافظ الأسد في لقاء في دمشق شارك فيه سليم الحص وفؤاد بطرس

عربية. بعد سلسلة نداءات من المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية، أدّت إلى اتفاق لوقف النار.

قمة الرياض (قوات الردع العربية)

حركة نشطة باتجاه العواصم العربية، خاصة القاهرة، بادر بها عرفات وجنبلاط (الذي تمكّن من ركوب البحر والوصول إلى هذه العواصم) ابتداءً من 28 أيلول. وتوصّلت هذه العواصم إلى الاتفاق على عقد قمة تضم، برعاية العربية السعودية والكويت، كلاً من سورية ومصر ومنظمة التحرير ولبنان. وعارضت سورية عقد هذه القمة في بداية الأمر؛ ثم رضخت بعد أن أعلنت الرياض سحب قواتها المتمركزة في سورية والأردن (اللتين كانتا على علاقات وثيقة للغاية)، وكذلك بعد أن رفض الرئيس المصري أنور السادات حضور أي قمة لا يحضرها لبنان ومنظمة التحرير. وكان يؤكّد في المقابل (وأكّد لجنبلاط) انه يرفض الاشتراك في أي قوات في لبنان ولو كان ذلك في إطار قوات السلام العربية. وأعلنت الرياض أن القمة ستعقد بحضور الأسد.

في يوم وصوله إلى الرياض (16تشرين الأول) أمر الأسد قواته بوقف إطلاق النار. وأعلن عن مصالحة، في الرياض، بين السادات والأسد بعد لقاءين لهما، واتفاقهما حول لبنان. وأعلنت القمة وقف إطلاق النار ابتداءً من 21 تشرين الأول، وقرّرت إنشاء "قوات الردع العربية".

وعد السعوديون والكويتيون السوريين باستئناف مساعداتهم المالية لسورية للتعويض على ما خسرته موازنتها جراء حرب أكتوبر 1973. ولم يكن ثمة ما يزعجها فيها إلا ما ضيّق عليها بعض الشيء من حرية التصرف إزاء المقاومة الفلسطينية. وأما تحويل "قوات السلام العربية" إلى "قوات الردع العربية"، وتحديد عديدها بـ30 ألف رجل فكان مؤاتياً أيضاً للسوريين الذين شكّلوا أكثر من 90٪ من هذه القوات، والنسبة الباقية توزّعت على السعودية، ليبيا، الكويت، السودان وتونس. في حين أن الدول العربية الباقية أبعدت نفسها عن المهمة أو استُبعدت: الأردن لا تقبل به منظمة التحرير الفلسطينية، الجزائر منشغلة بمشكلة الصحراء الغربية، العراق غير مرغوب به، مصر فضّلت عدم إرسال قوات لها إلى ساحة ملتهبة وحدودية مع إسرائيل في حين أنها باشرت "عملية السلام".



البطريرك خريش والرئيس سركيس في الصرح البطريركي

بعد أسبوع، عقدت قمة عربية استثنائية في القاهرة (25-26 تشرين الأول) ثبّتت حلول قمة الرياض. وفي اليوم التالي، بدأ فك الإرتباط بين القوات السورية والقوات الفلسطينية، لكن المعارك استمرّت، وعلى كل الجبهات، بين القوات المشتركة والقوات اللبنانية. والمشكلة التي كان يمكن أن يتسبّب بها العراق على أرض لبنان وانطلاقاً منها وجدت حلاً لها، وذلك بانسحاب العسكريين العراقيين سرياً ومن دون أن يُعرف دوافع هذا الانسحاب (4 آلاف كانوا وصلوا إلى صيدا في حزيران 1976على متن سفن مصرية).

تأخّر وصول قوات الردع العربية بعض الوقت. واستفاد السوريون إلى أقصى حد من هذا الوقت في انتشارهم: الحركة الوطنية اللبنانية وجدتهم في مناطقها، فامتعضت وأصيبت بالهلع، وشاركها شارعها هذا الشعور، ولكن لا حول ولا قوة. "فالأشقاء العرب جميعاً فرضوا هذا الحل". أما المفاجأة فجاءت من قائد القوات اللبنانية بشير الجميّل الذي دعا إلى إضراب احتجاجاً على انتشار السوريين في المناطق المسيحية، لكنه عاد ورضخ بناء على قبول قيادته السياسية "الجبهة اللبنانية" التي انصاعت بدورها لرغبة الأردن.

انتشرت قوات الردع العربية على كامل الأراضي



الرئيس سركيس والرئيس الحص وبينهما علي الخليل

اللبنانية، باستثناء الجنوب، جنوبي صيدا، على ثلاث دفعات: في 10و15و21 تشرين الثاني 1976. وآخر المعارضين للتدخّل السوري، ريمون إده، لجأ إلى باريس بعد أن تعرّض لمحاولة اغتيال جديدة في 11تشرين الثاني.

وفي 9 كانون الأول 1976، تشكّلت حكومة جديدة، هي حكومة عهد سركيس الأولى، من سليم الحص رئيساً، وفؤاد بطرس (وزيراً للخارجية)، وصلاح سلمان، وابراهيم شعيتو، وأمين البزري، وميشال ضومط، وأسعد رزق وفريد روفايل: وجميعاً من خارج المجلس النيابي. وقد أجاز هذا المجلس لها سلطة إصدار مراسيم اشتراعية. واستمرّت في الحكم حتى 16 تموز 1979.

عناوين خسائر بشرية ومادية (1975-1976)

رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص قدّر، بعد أيام قليلة من تشكيله للحكومة، عدد القتلى، منذ اندلاع الحرب في نيسان 1975، بنحو 30 ألفاً. وقُدّر عدد


أكثر من 30 ألف قتيل في حرب السنتين 75و76

المعوقين بسبب هذه الحرب بين 3 - 5 آلاف. وتتراوح تقديرات عدد المهجرين قسراً من أماكن إقامتهم بين مائة ألف و 350 ألفاً. غالبيتهم إبان معارك ربيع وصيف 1976.

الدكتور بطرس لبكي وخليل أو رجيلي. في كتابهما Bilan des guerres du Liban- 1975-1990 Paris, l'Harmattan 1995 p. 81,91 يقدران عدد المهجرين داخل لبنان (من منطقة إلى أخرى) بنحو 450 ألفاً. وعدد الذين غادروا لبنان بين نيسان 1975 ونيسان 1977 بنحو 625 ألفاً.

إقتصادياً. هبط الناتج القومي المحلي الصافي من 8 مليارات في العام 1974 إلى 3 مليارات في 1976. ومع ذلك استمرّ سعر العملة ثابتاً تقريباً. كان الدولار الواحد يساوي 2,25 ليرة لبنانية في حزيران 1975. واستقرّ على 3 ليرات في آذار 1977. خسائر القطاع الخاص قدّرت بــ 6,17 مليار ليرة والقطاع العام بــ 1,33مليار ليرة 1975-1976). القطاع الصناعي كان الأكثر تضرراً بين القطاعات. يليه القطاع السياحي. في حين تمكن القطاع التجاري والقطاع المصرفي من الصمود بوجه عام.

وفي وسط بيروت. أتت الحرب (1975-1976) على نحو 80٪ من مباني ومنشآت الأسواق القائمة بين ساحة الشهداء وساحة النجمة (سوق المجوهرات. سوق النورية. سوق سرسق. سوق أبو النصر) ومن الشوارع التجارية الأحدث في تاريخها والواقعة شمالي باب إدريس (سوق الطويلة. سوق إياس. سوق الفرنج).

ضحايا بشرية وخسائر مادية

...وإصابات بالغة



الرئيس سركيس يقدّم التعازي بوفاة الرئيس شهاب لزوجته وشقيقه

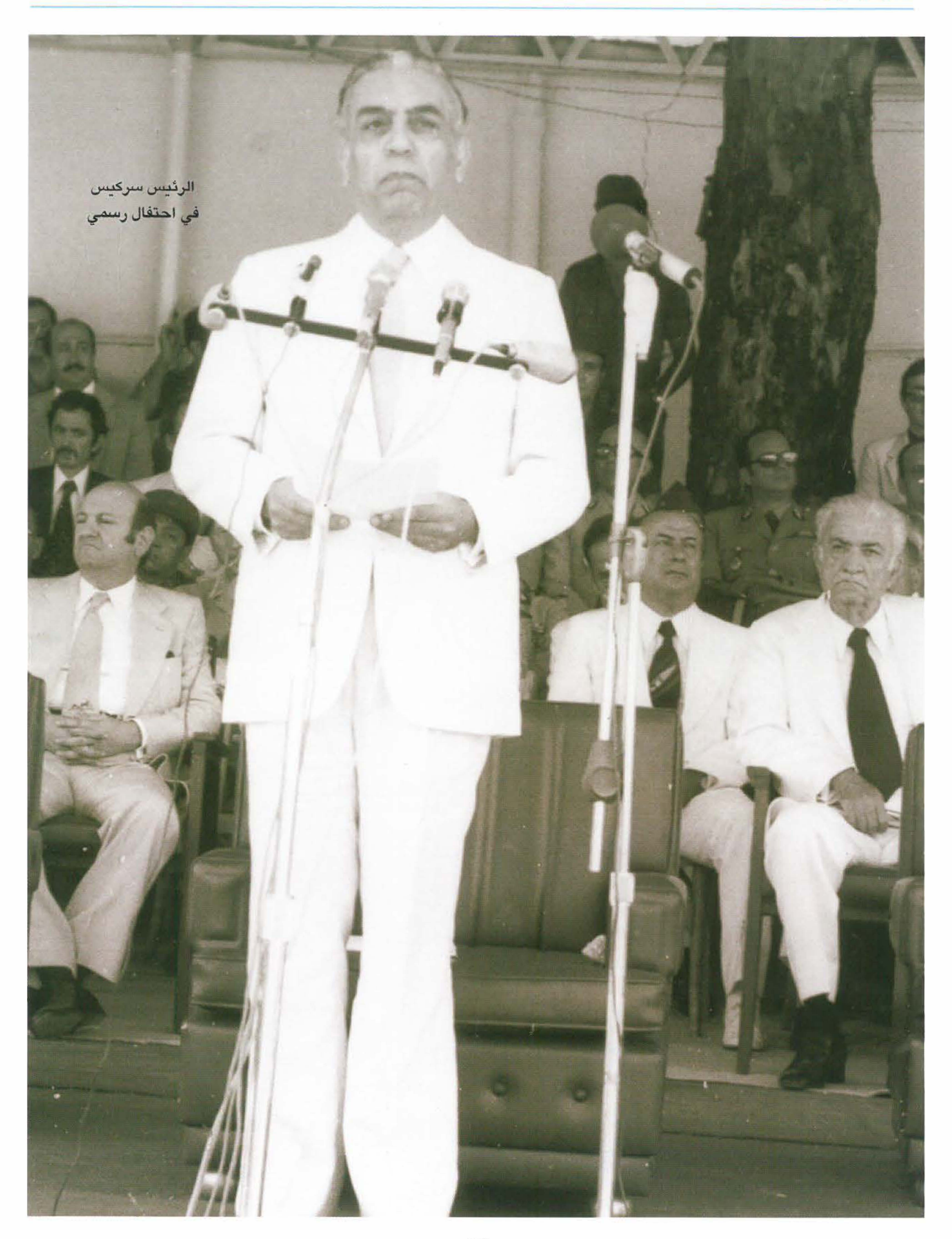
ومن جادة الفرنسيين وشارع البطريرك الحويك. كما أتت على كامل موجودات مستودعات مرفأ بيروت.

1977، الأوضاع المريبة والحرب المستمرّة

وضع أمني جديد

اعتبر يوم 15تشرين الثاني 1976: يوم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وخاصة يوم الانتشار الرسمي لقوات الردع العربية التي وُضعت، نظرياً، بإمرة الرئيس الياس سركيس لتكون الأداة الحسية "للعنف الشرعي". ويوم بدء عمل اللجنة العربية الرباعية المكلفة متابعة مقررات قمتي الرياض والقاهرة، اعتبر هذا اليوم، إذاً، يوم توقف الحرب التي دامت نحو سنتين، وكثيراً ما قيل إنها كانت "حرب السنتين". وقد دشّن هذا اليوم نظاماً، أو وضعاً أمنياً جديداً في لبنان. عنوانه الأساسي المهمات المحدّدة المكلفة بها قوات الردع العربية: إنهاء المعارك، السهر على تنفيذ وقف إطلاق النار وعلى تأمين الأمن، حفظ سيادة البلاد، تطبيق اتفاق القاهرة (1969)، جمع الأسلحة الثقيلة من الأفرقاء المتنازعين ومساعدة السلطات اللبنانية على إعادة تسيير المرافق العامة والمؤسسات الوطنية.

ذهب منطق المبادرة السورية في لبنان مذهباً عارض في أحيان كثيرة هذه الأهداف. فالمسعى السوري كان ينصبّ دائماً، ويتعلق بالتعاطي المباشر، والمنفصل في آن، مع مختلف العناصر السياسية والعسكرية التي تتشكل منها الساحة اللبنانية؛ والهدف الأساسي من هذا المسعى – المبادرة هو جعل الوضع



الرئيس سركيس
في احتفال رسمي



الرئيس سركيس مصافحاً احد الضباط ووراءه الرئيس الوزان والوزير جوزف سكاف

اللبناني تحت المراقبة والسيطرة.

وعديد قوات الردع العربية، ونسب توزّعها بين البلدان العربية التي تتشكّل منها، ساعدا على هذه الحسابات السورية الخاصة: أكثر من 25 ألفاً من هذا العديد (من أصل 30 ألفاً) من الجنود السوريين. والباقي: الف سعودي، ألف سوداني، بعض المئات من اليمن الجنوبية والإمارات العربية المتحدة. وقد أتاحت هذه الهيمنة العددية، إضافة إلى الثقل السوري في الأحداث السابقة، لقائد القوات السورية علي أصلان ولمساعده محمد غانم، فرصة الإمساك الفعلي بقضايا الأمن. في حين أن قيادة قوات الردع العربية التي شكّلها الرئيس سركيس من ضباط لبنانيين على رأسهم العقيد أحمد الحاج فلم يكن بمقدورها أن تلعب دوراً يتعدى دور صلة الوصل والارتباط.

التطبيع وإعادة الإعمار والجهاز الجديد

اختفت حواجز الميليشيات من الطرقات، ونشطت حركة عبور المواطنين عبر خطوط التماس. قوات الردع العربية انتشرت في كل المناطق باستثناء الجنوب وداخل المخيّمات الفلسطينية. قادة وكوادر وعناصر



غداء الرئيس سركيس على شرف الكردينال كارولي بحضور رؤساء الطوائف

الحركة الوطنية لم يشعروا بالأمان. فقد لوحق بعضهم، وخاصة منهم الذين اتخذوا مواقف متصلبة من السوريين (اعتقل قائد جيش لبنان العربي أحمد الخطيب واقتيد إلى دمشق). واستطاع السوريون مدّ شبكة محكمة سياسية وأمنية في مختلف مناطق المسلمين والحركة الوطنية، في حين أنهم (أي السوريون) اكتفوا، في بادئ الأمر، بعبور المناطق المسيحية في العاصمة، ولم يتمركزوا في الأشرفية إلا بدءاً من 23 كانون الثاني 1977. وكان سبق ذلك، في 3 كانون الثاني، تفجير سيارة مفخخة (حادثة كانت الأولى في نوعها) في قلب بيروت الشرقية (المسيحية) أودت بحياة نحو 30 شخصاً وأعقبها توتّر شديد وحوادث خطف. وفي 27 كانون الثاني، وضعت القوات السورية يدها على المرافئ غير الشرعية التي كانت منتشرة على الشاطئ.

ثم كانت المراقبة على الصحف. فبعد أقل من شهر واحد من دخول القوات السورية (ودائماً تحت يافطة قوات الردع العربية) بيروت الغربية، اقتحمت عناصر منها سبع جرائد: الأولى "المحرر"، ثم "الدستور"، ثم "بيروت" (والثلاث مندرجة في الخط السياسي العراقي)، ثم "السفير" المعتبرة ناطقة شبه رسمية باسم الحركة الوطنية اللبنانية، ثم "النداء" الناطقة باسم الحزب الشيوعي اللبناني، ثم "النهار" و"الأوريان – لوجور". ولم يُسمح لهذه الجرائد باستئناف الصدور إلا بعد إقرار المرسوم الاشتراعي الذي يفرض الرقابة على الصحف، في الأول من كانون الثاني 1977. فكان أول مرسوم اشتراعي يصدر عن حكومة العهد الأولى. ومن مواده مادة تنص على منع الصحف من نشر "المانشيت" (العنوان الأساسي) على أكثر من ثلاثة أعمدة من أعمدتها الثمانية. فكانت أكثر مواد المرسوم التي فهم اللبنانيون مغزاها: إنصراف اللبنانيين عن السياسة والأمن والقضايا الوطنية والقومية الكبرى، وتركها لأصحابها.

أما ما كان مؤملاً من إمكانية البدء بـ"إعادة



الرئيس كميل شمعون وبشير الجميل وداني شمعون ...لبحث قضايا الجنوب

الإعمار". فمن الطبيعي أن يبدأ أولاً بتشكيل الحكومة. وهذه الحكومة، نتيجة الممانعة السورية لأي مشاركة للحركة الوطنية فيها، وكذلك لشروط الجبهة اللبنانية، تشكّلت من أعضاء غير سياسيين، بدءاً من رئيسها سليم الحص (باستثناء وزير الخارجية فؤاد بطرس).

والقرارات الأولى لهذه الحكومة، بعد قانون الرقابة على الصحف، تركّزت على إعادة الإعمار. فأنشأت مؤسسة الضمان والاستثمار، ووسّعت من صلاحيات البنك الوطني للتنمية الوطنية والسياحية (8 كانون الثاني 1977). كما أنشأت مجلس التنمية وإعادة الإعمار الذي حلّ محل وزارة التصميم (24 كانون الثاني)، وبنك الإسكان. ووضعت دراسات لإعادة إعمار وتحديث وسط بيروت...

وإذا كانت مسائل إعادة الإعمار قد شغلت الوزراء، فإن الخيارات السياسية وقضايا الأمن كانت، في المقابل، تتخطى إرادتهم أو معرفتهم. فكانت محصورة بالكامل تقريباً بالرئيس سركيس ووزير خارجيته فؤاد بطرس، وكلاهما من أركان الشهابية. واعتمد سركيس كذلك، في الشأن الأمني، على أحمد الحاج الذي عُين قائداً لقوات الردع العربية، والأمير فاروق أبي اللمع مديراً للأمن العام. بعد أشهر قليلة، استقال أحمد الحاج وعيّن مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي، وحلّ محله في قيادة قوات الردع العقيد سامي الخطيب. وأعاد سركيس تشكيل المكتب الثاني بإعطائه إسم "المخابرات" وخصّص لها وحدة



كامل الأسعد مترأساً اجتماع النواب الشيعة

تدخّل عسكرية ("المكافحة"). وعيّن عليها قائداً هو العقيد جوني عبدو الشهير بـ "تقرّبه من الأميركيين". وأجرى سركيس تشكيلات في قيادة الجيش وهيئة الأركان وعيّن فيكتور خوري قائداً للجيش. فكان الفريق المحيط بسركيس، السياسي والعسكري، على علاقة، بدرجات متفاوتة، بعهد الرئيس فؤاد شهاب وعهد الرئيس شارل حلو.

عوائق التهدئة

اللجنة العربية الرباعية المكلّفة متابعة وتنفيد مقررات قمتي الرياض والقاهرة، والمشكّلة من سفراء السعودية والكويت ومصر ومن مندوب عن سورية، اجتمعت في 7 كانون الثاني 1977، برئاسة الرئيس الياس سركيس، وقرّرت جمع الأسلحة الثقيلة من يد الميليشيات وإيداعها قوات الردع العربية في مهلة أقصاها خمسة أيام.

لا شيء من هذا القبيل تحقق فعلياً. فسلاح الميليشيات في الأودية والجبال، وسلاح القوات المشتركة ذهب إلى المخيّمات الفلسطينية في الجنوب حيث لا وجود لقوات الردع العربية.

على صعيد تطبيق اتفاق القاهرة 1969، وملاحقه (ملكارت 1973)، قرّرت اللجنة الرباعية في الاجتماع



برغم الجهود المبذولة بقيت الساحة تحت رحمة المسلحين

نفسه (7 كانون الثاني 1977) وجوب مغادرة جيش التحرير الفلسطيني لبنان قبل 13 كانون الثاني 1977. ونجحت منظمة التحرير في الاستفادة (والمناورة) من اختلاف وجهات النظر بين أعضاء اللجنة الرباعية حول هذه المسألة، وبقي جيش التحرير ولم يغادر لبنان. وفي غضون ذلك، كانت منظمة "الصاعقة" (الفلسطينية - السورية) قد عادت، غداة دخول قوات الردع العربية، إلى مواقعها والمخيّمات وساحة العمل الفلسطيني، كما عاد زعيمها زهير محسن ليحتل مقعده داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وفور عودتها، اصطدمت الصاعقة بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في مخيم صبرا (16و17تشرين الثاني 1976)، ثم بمنظمات من جبهة الرفض في مخيم نهر البارد (7 كانون الأول. ثم جرت اشتباكات، اشترك فيها الجيش السوري مباشرة، في محيط مطار بيروت (10و13 شباط، و24-26 نيسان 1977)، كما قصف الجيش السوري المخيمات.

"جدار طيب" و"جزر - عوائق"

هذا الوضع، وجدت الجبهة اللبنانية أن بإمكانها الاستفادة منه إلى الحد الأقصى، خاصة لجهة تخفيف الضغوطات عليها المتأتية من تحالفها مع



الرئيس سركيس مستقبلاً المبعوث السوري العميد محمد الخولي (كانون الثاني 1977)

سورية.

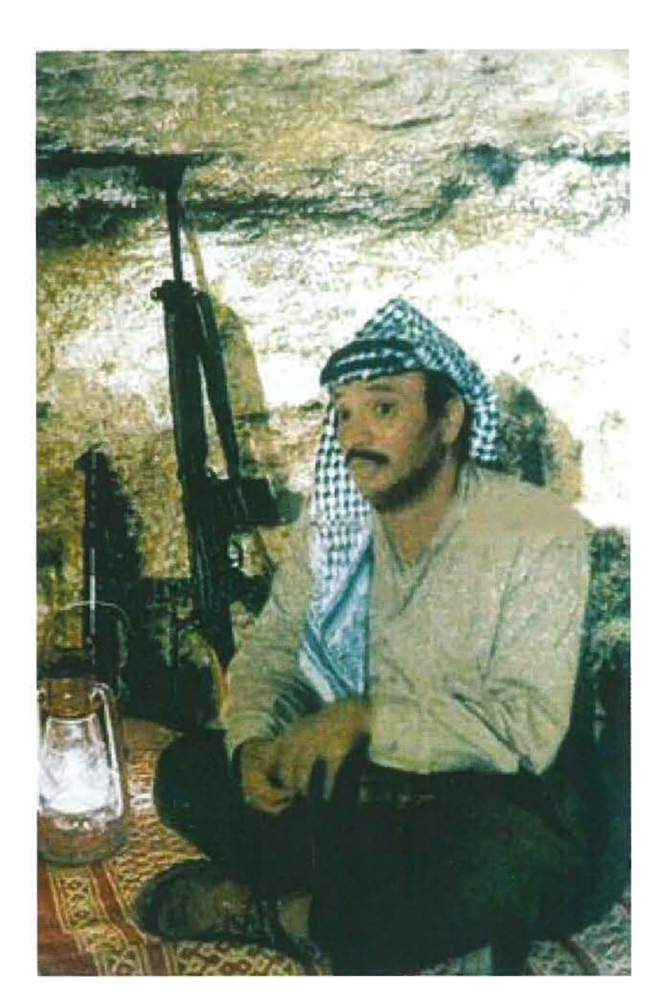
في الجنوب، وجدت إسرائيل الفرصة سانحة تماماً للذهاب أبعد في تدعيمها لسياسة "الجدار الطيب" (التدخّل وزعزعة الاستقرار وتغذية الفتن). فمنذ خريف 1976، كان في الجنوب ثلاث "جزر – عوائق" مسيحية، تشكلت حول بلدة القليعة المارونية وقراها الواقعة في امتداد الأراضي اللبنانية المسمّاة "اصبع الجليل"، ورميش في وسط المنطقة الحدودية، وعلما الشعب على بعد بضع كيلومترات عن الساحل. والمعارك التي نشبت في المنطقة الحدودية، أواسط تشرين الأول 1976، بعد سلسلة من الحوادث، تدعم المدفعية الاسرائيلية فيها الميليشيات المحلية وغالبيتها الساحقة من المسيحيين (وقتذاك)، هدفت إلى ضمان سيطرة هذه الميليشيات على المنطقة وشل حركة عناصر المقاومة الفلسطينية. وتمكّنت هذه الميليشيات من دخول قرية حانين (16تشرين الأول 1976)، ومد سيطرتها حتى يارين، وانطلاقاً من القليعة، اتجهت نحو مدينة مرجعيون واحتلتها (18تشرين الأول 1976). وردّت القوات المشتركة واقتحمت العيشية، في محاولة لتخفيف الطوق الذي أصبح مضروباً عليها بعد سقوط مرجعيون في يد الميليشيات المحلية المدعومة من اسرائيل.

عادت الميليشيات الحدودية وشنّت هجوماً جديداً، في 23 كانون الثاني 1977، في وقت أرسلت سورية وحدة صغيرة من جيشها إلى مداخل النبطية، وردّت اسرائيل بممارسة ضغوط، عبر واشنطن، لسحب هذه

الفلسطينيون في حالة تعبئة دائمة

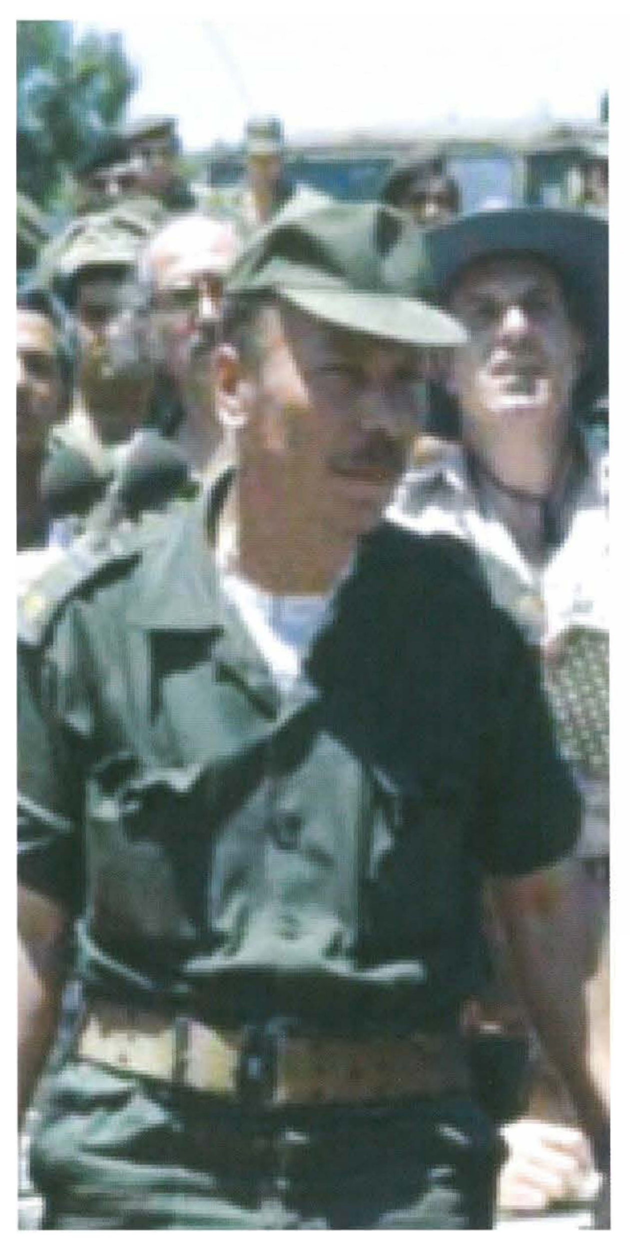
الوحدة. وتمكّنت الميليشيات من دخول قرية العديسة جنوب غربي القليعة، ومن ثم السيطرة على دير ميماس وكفركلا اللتين تعتبران مدخلاً لمنطقة العرقوب التي أصبحت تتعرض لمزيد من ضغط الميليشيات بعد احتلال هذه الأخيرة لبلدة الخيام في 17شباط 1977، ثم لبلدة إبل السقي شرقي مرجعيون. وفي المقابل، راوحت الميليشيات الحدودية هجوماً، مدعوماً بالمدفعية الاسرائيلية، واحتلّت الطيبة، ومنها أكملت جنوباً ودخلت قرى مركبا وحولا وميس الجبل وبليدا. وفي القطاع الغربي، بسطت هيمنتها حتى الناقورة على أراضي تمتدّ نحو 25 كلم بين عين إبل والساحل. وبذلك وجدت القوات المشتركة في بنت جبيل نفسها بين فكي كمّاشة. ومع ذلك، تمكّنت من انتزاع الطيبة من الميليشيات بعد معركة عنيفة (6 نيسان 1977). ومحاولات الميليشيات المتكررة لاستعادة الطيبة باءت كلها


...مشاركة فلسطينية مسلحة في كل الفئات



ياسر عرفات

بالفشل. ما حدا بالاسرائيليين لأن ينفّذوا عملية كوماندوس سريع في البلدة لتدمير أسلحة الميليشيات المتروكة على ارض المعركة. وخاضت القوات المشتركة معركة أخرى استردّت فيها الخيام (9 نيسان 1977). ثم أخذت تستعد لخوض معارك إسقاط مرجعيون والقليعة وانتزاعهما من الميليشيات الحدودية لكن عاملاً سياسياً ضاغطاً جداً أوقف القوات المشتركة عند هذا الحد فقط. وتمثّل باجتماع الأسد عرفات (في يوم معركة الخيام نفسه 9 نيسان) أصدر عرفات . على أثره. أوامره بتجميد العمليات العسكرية. وبقيت مجمّدة نحو شهرين. أي حتى حزيران 1977.



سعد حدّاد

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن معارك الجنوب جاءت في سياق سياسة دولية وجهود دبلوماسية محورها الشرق الأوسط. خاصة مع الإدارة الأميركية الجديدة التي بدأت تحضّر سبل الحل من منظور مؤتمر جنيف. وأهم محطة في سياق هذه العملية. أو من أهم محطاتها لقاء كارتر - الأسد في أيار 1997.



يستعد لجولة جديدة من المعارك

سعد حدّاد

أهداف اسرائيل، في دعمها للميليشيات الحدودية ، تخطّت الجنوب والمقاومة الفلسطينية، إلى مجمل الأوضاع اللبنانية وتحديد مستقبل الدولة اللبنانية، وذلك عبر اهتمامها في نسج علاقات مثلثة الأضلاع: اسرائيل - الميليشيات الحدودية - الجبهة اللبنانية. وفي هذه الشبكة برز إسم الضابط الرائد سعد حداد، ومعه الضابط سامي شدياق، اللذين قادا الميليشيات الحدودية. وكان هناك نوع من الالتباس حول وضعية هذين الضابطين الانضباطية والقانونية، إلى أن تبيّن في السنوات اللاحقة أنهما أرسلا إلى الجنوب بناء على طلب قائد الجيش حنا سعيد الذي ينتمي بدوره إلى هذه المنطقة (وتحديداً إلى بلدة القليعة). ولكن يبدو أنهما تصرفا بصورة مستقلة عن هيئة أركان الجيش، فوقعا في فخ المدار الاسرائيلي.

الرائد سعد حداد من مرجعيون، وكان قائد حامية الجنوب عندما انفرط عقد الجيش. فعاد إلى بيروت، وبقي فيها حتى تشرين الثاني 1976، حيث كلفته هيئة الأركان، بحسب الروايات الغالبة، العودة إلى مرجعيون. وبعد وقت قصير التحق به الرائد سامي



كل المناطق اللبنانية طاولتها المواجهات ... والسلاح لا يرحم

شدياق، ثم الملازم جورج زعتر. وبقي الثلاثة على اتصال بالقيادة في اليرزة حتى بعد أن عُيّن فيكتور خوري قائداً للجيش بعد حنا سعيد، كما بقوا، مع عناصرهم الجنود اللبنانيين، يتلقون معاشاتهم الشهرية.

علاقات هؤلاء الضباط، قادة الميليشيات الحدودية، مع القوات اللبنانية أو الهرمية العسكرية في الجيش كانت ثانوية قياساً على علاقتها التبعية بالجيش الاسرائيلي الذي أشرف، عبر خلية أسّسها لهذه الغاية، وأدار عمليات هذه الميليشيات.

في 8 نيسان 1977، بدأ يُعرف سعد حداد، وبرز قائداً للميليشيات الحدودية أثناء مؤتمر صحافي تدّبره له الاسرائيليون. ولم يتمكّن حداد، بعده، من التفلت من هذه التبعية. وكان الاسرائيليون يبدون، ظاهرياً، احتراماً لحداد وزملائه في قيادة الميليشيات الحدودية، في حين أنهم كانوا مجرّد "غوليم" golem في حقيقة الأمر، كما قال الجنرال غور، رئيس هيئة أركان الجيش



أجاد الاسرائيليون نسج علاقة توقع اطرافاً لبنانية في قبضتهم

الاسرائيلي. والـ "غوليم. في الرواية الدينية لدى يهود أوروبا الشرقية هو كائن اصطناعي له شكل بشري يُعطى حياة مؤقتة بتعليق آية توراتية على جبهته" (S. Kassir, op. cit., p. 268) .

بهذه الميليشيات الحدودية نعمت إسرائيل بكنز ثمين. ليس فقط من حيث إشرافها عليها بما يضمن حدودها، بل أيضاً من حيث ما قدّمتها لها من فرص التدخّل والتأثير في الوضع الداخلي العام في لبنان.

وقد تقاطع هذا الوضع، خاصة لجهة ازدياد التأثير الاسرائيلي، مع السياسة التي اتّبعتها الجبهة اللبنانية، والتي عملت، بدورها، على الاستفادة من الوضع الناشئ في الجنوب مع مستهل عهد سركيس ورغبته في إعادة بناء الدولة. فأعلنت الجبهة اللبنانية رغبتها في ضرورة إلغاء اتفاق القاهرة. علماً أن موضوع إلغائه لم يعد، منطقياً، موضوعاً داخلياً موقوفاً على رغبة الدولة اللبنانية، بل أيضاً على رغبة سورية التي



كمال جنبلاط في صورة أخيرة مع توفيق سلطان وفريد جبران

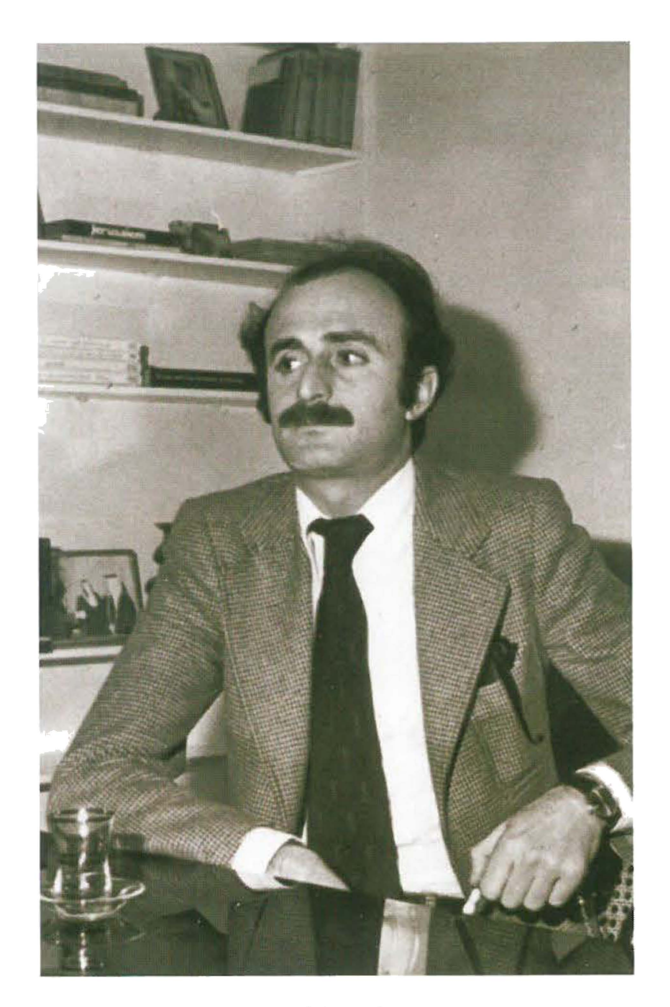
كلّفتها قمتا الرياض والقاهرة مهمة تطبيقه.

جولة جديدة من القتال في الجنوب

في 2 شباط 1977، بدأت سورية تمهّد لانسحاب قواتها من النبطية، مؤكدة أن وحدتها العسكرية هناك هي بإمرة الرئيس سركيس. ثم ما لبث سركيس أن أعطى أمراً بانسحاب هذه الوحدة، ثم أعلن رابين، في 11 شباط، أن اتفاقاً قضى بالانسحاب السوري من النبطية في 14 شباط.

حديث "الخطوط الحمر" تعاظم مع هذا الانسحاب، وخلق وضعاً غير مريح للسوريين، فردّوا عليه بإطلاق منظمة "الصاعقة" للعمل، إلى جانب القوات المشتركة، في ساحة الجنوب. فعادت المعارك بين هذه القوات والميليشيات الحدودية، في 30 آذار 1977. وكان سبق ذلك إنهاء خدمة قائد الجيش حنا سعيد وتعيين فيكتور خوري مكانه، ما جعل الجبهة اللبنانية تصلي الرئيس سركيس انتقادات عنيفة.

وبدا أن التهديدات الاسرائيلية بالتدخّل، المترافقة وسير المعارك في الجنوب والمواقف السياسية المتصاعدة للجبهة اللبنانية، جعلت سورية تخشى على مجمل مبادرتها اللبنانية؛ فعادت وضغطت على القوات المشتركة لإيقاف هجومها المضاد قبل أن يتسنى لها مهاجمة مرجعيون والقليعة. ومع ذلك، فإن هذه الحسابات المتوازنة التي أجرتها سورية لم



وليد جنبلاط

تحل دون التدخّل الاسرائيلي المباشر مع وصول الليكود إلى الحكم في اسرائيل.

إغتيال كمال جنبلاط

الخطوط العريضة للخريطة السياسية الداخلية كانت، ربيع 1977، مرتسمة وفق الصورة التالية:

-الجبهة اللبنانية تتصرف كطرف منتصر وتحاول التفلت من حلفها مع سورية التي أمّنت لها "الانتصار".

– القادة المسلمون التقليديون يحاولون استعادة شارعهم الذي سلبتهم إياه، وإلى حد كبير، الحركة الوطنية واليسار، وإذ بهم يُصدمون باختيار الرئيس سركيس لرجل غير سياسي (سليم الحص لرئاسة الحكومة، ومعه، ومع صلاحيات حكومته، يضعف دور مجلس النواب الذي يختار رئيسه كامل الأسعد التفاهم مع الجبهة اللبنانية (منافسه صبري حماده مات أثناء الحرب).

– الإمام موسى الصدر نال من هيبته وجماهيريته تأييده التدخّل السوري وما قيل عن دوره في استسلام النبعة.

– الحركة الوطنية في انطواء متزايد منذ انتشار قوات الردع العربية، واندساس المخابرات السورية في الأحياء، فبادر الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي إلى الانكفاء وتجميد نشاطهما، وأثار سليم الحص انزعاج دمشق عندما حاول إقامة اتصالات مع قادة يساريين وفي مقدمتهم كمال جنبلاط، الذي جاء اغتياله في 16 آذار 1977 تتويجاً لهزيمة اليسار.

ففي هذا اليوم، 16 آذار 1977، لقي كمال جنبلاط حتفه في كمين نُصب له في قرية دير دوريت الشوفية. "وكان وجود حاجز للجيش السوري على بعد نحو 100م من الكمين بمثابة شاهد على الجهة التي اغتالت جنبلاط، هذه الجهة التي لم يُعثر لها على "وجود حقيقي" بمعنى "الوجود القانوني" حتى اليوم. أحزاب اليسار شكلت لجنة تحقيق، بالتعاون مع أجهزة الفلسطينيين، توصلت إلى تحديد مسؤولية ضباط سوريين كبار في حادث الاغتيال. ونتائج هذا التحقيق لم تنشر أبداً" **(S, Kassir, op.cit., p. 273)**. ووليد جنبلاط، نجل كمال جنبلاط ووريثه السياسي، أشار عدة مرات إلى مسؤولية السوريين في اغتيال والده، لكنه كان يضيف أن ذلك لم يشكل سبباً كافياً لعدم إقامته تحالفاً مع سورية. والطرح الذي شاع، ولا يزال، أن كمال جنبلاط دفع حياته ثمناً لـ "مواقف وطنية لبنانية"



الامام موسى الصدر بين المقاتلين في الجنوب

لا مجال لها بأن تكون مقبولة لدى الحكم السوري. وبخسارة جنبلاط خسرت الحركة الوطنية الشخصية الوحيدة التي أمّنت لها غطاءً وطنياً واسعاً. وإذا كانت الحركة الوطنية قد تمكّنت من إظهار استمرار حضورها في الاحتفال الذي أقامته بمناسبة أربعين كمال جنبلاط في الأول من أيار 1977، إلا أن عودتها التدريجية إلى الساحة بقيت رهينة الرغبة السورية، وكانت ذات دلالة في هذا المنحى زيارة وفد الحركة الوطنية لدمشق بعد أيام قليلة من هذا الاحتفال، ثم الزيارة الثانية في أيلول 1977.

على صعيد آخر، جاءت ردود الفعل الفورية على حادث الاغتيال: مجازر في القرى المسيحية الشوفية (نحو 140 ضحية) ارتكبها دروز مناصرون لجنبلاط، رغم القناعة العامة بالمسؤولية السورية عن الاغتيال، لتدل على عمق المأساة الطائفية، وعلى فشل اليسار اللبناني (خاصة وأن عدداً كبيراً من الضحايا كانوا من مؤيدي جنبلاط نفسه). ثم كانت "المبايعة"، مبايعة الإبن وليد جنبلاط زعيماً درزياً ورئيساً للحزب التقدمي

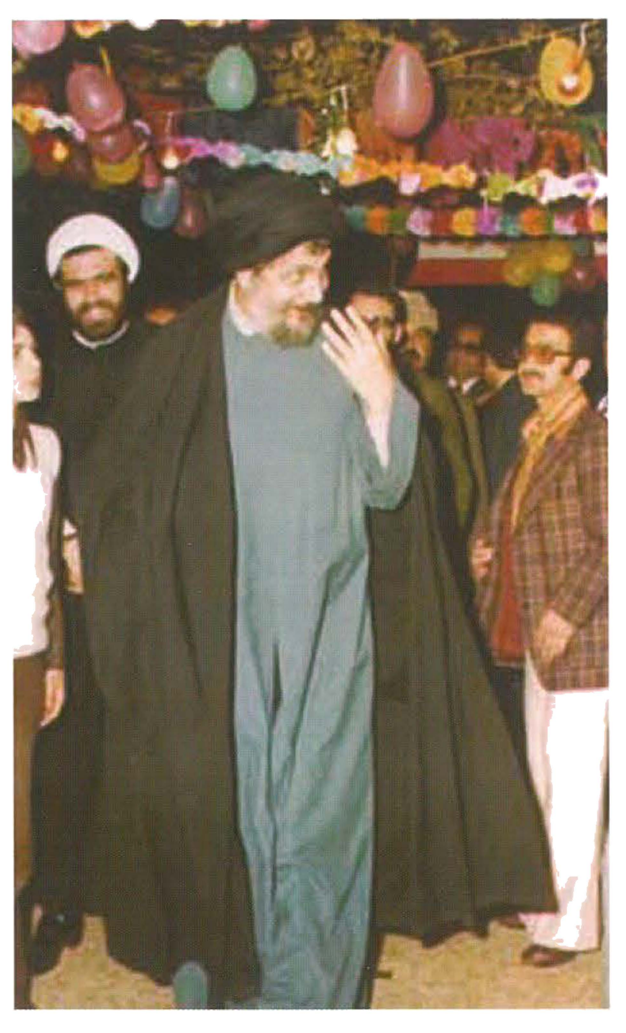
الاشتراكي إشارة أخرى على مأزق اليسار من جهة، وقوة وأصالة الطائفية من جهة أخرى.

"الصيغة اللبنانية" وخلاف جديد في قمة السلطة التنفيذية

انتهت خلوة دير سيدة البير، التي عقدها قادة الجبهة اللبنانية 21 كانون الثاني 1977، إلى صياغة مفهوم "تعددية المجموعات الحضارية". وفُهم منها أن هؤلاء القادة آخذون في العمل من أجل دولة فدرالية تحل محل الدولة الموحّدة، علماً انهم لم يُعلنوا ذلك صراحة ورسمياً، ولكنهم أخذوا يركّزون على أن المؤسسات الموروثة منذ الاستقلال قد لفظت أنفاسها، وعلى أن عنصر العدد (في إشارة إلى تزايد عدد الشيعة على وجه التحديد) يستوجب إيجاد ضمانات أخرى للمسيحيين.

وكان من حق هذا الطرح أن يوجّه ضربة قوية لمشروع الرئيس سركيس (وهو أحد أركان الشهابية) الآيل إلى: تنمية اقتصادية واجتماعية وانفتاح عربي في إطار دولة لبنانية موّحدة. ولم ينفع سركيس، إزاء زعماء الجبهة اللبنانية والقوات اللبنانية، حرصه على إبقاء الرقم الماروني الأول بين الأرقام في مشروعه. وقد أثبت ذلك من خلال تشجيعه، أو أقلّه أنه لم يمانع في دعم القوة العسكرية للمسيحيين. هذا ما تكلم عنه مطولاً كريم بقرادوني، مستشار سركيس السياسي، في كتابه "السلام المفقود".

وحدة الجيش، برأي سركيس، في حال إعادة بنائه، قادر على الانتشار في الجنوب وتطبيق اتفاق القاهرة، وتأمين إقامة الدولة على أسس متينة. لذلك جاء مرسوم 12 شباط 1977 الذي اقتضى تطبيقه العملي إبعاد الضباط المسلمين الذين التحقوا بالحركة الوطنية إبان حرب السنتين. لكن رئيس الحكومة



الامام موسى الصدر في أحد الاحتفالات

سليم الحص اعترض على هذا التفسير وأصرّ على المعادلة والتساوي بين مختلف الضباط: الذين انضمّوا إلى الحركة الوطنية والذين قاتلوا إلى جانب الجبهة اللبنانية. وهكذا عاد الخلاف (والاستقطاب) ليطال قمة السلطة التنفيذية في البلاد، ويعيق إعادة بناء الجيش.

توتّر العلاقة بين سورية والجبهة اللبنانية

يمكن الافتراض أنه كان بالإمكان تخطي الخلاف حول مسألة الضباط، والشروع في "مشروع سركيس" بدءاً بإعادة بناء الجيش، وتالياً الدولة، في إطار ما كان يعوّل عليه الرئيس سركيس من حسن العلاقة ما بين

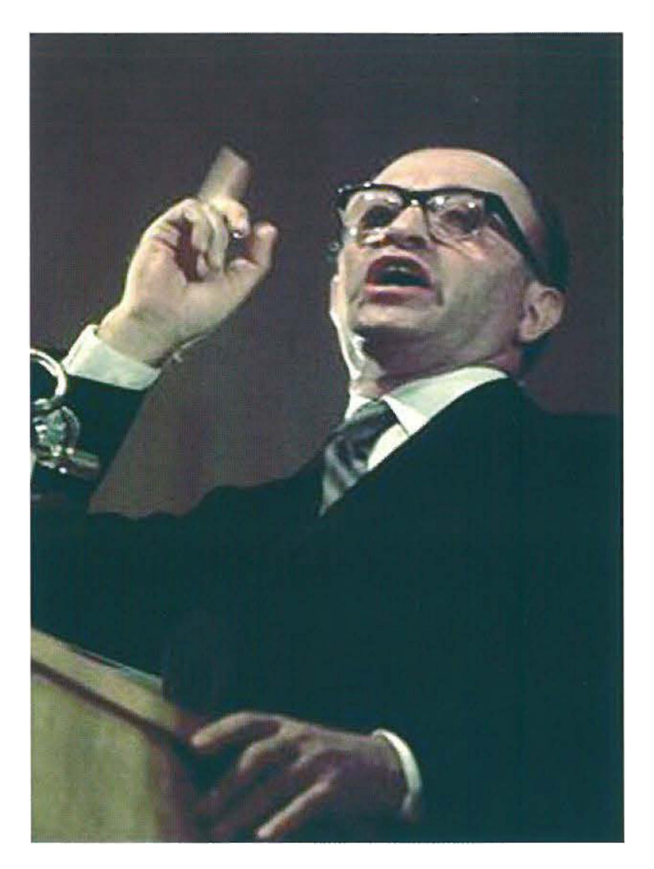

مقاتلون تابعون لمنظمة التحرير الفلسطينية

سورية (ممثلةً للمسلمين برأيه) والجبهة اللبنانية (ممثلةً للمسيحيين).

لكن هذه العلاقة وجدت نفسها أمام مفترق خطر أثناء معارك الجنوب بين الميليشيات الحدودية والقوات المشتركة التي قاتلت "الصاعقة" في صفوفها (نيسان 1977). فرأت سورية نفسها، انها تقاتل، في جزء من البلاد (الجنوب)، أطرافاً حلفاء لها في العاصمة بيروت. فسارعت إلى اتهام شراذم من الفريق المسيحي (خاصة كميل شمعون) بالعمل لمصلحة اسرائيل. وبدأت العلاقات تتوتر بين سورية والجبهة اللبنانية. ومعالم هذا التوتّر، إضافة إلى معارك الجنوب، مبادرتان أقدمت عليهما الجبهة اللبنانية: نداؤها، في 7 نيسان 1977، للملوك والرؤساء العرب تحثّهم فيه على تطبيق اتفاق القاهرة ولو بالقوة؛ وإعلانها، في 27 أيار 1977، أن اتفاق القاهرة قد سقط وأن الوجود الفلسطيني أصبح غير شرعي بعد انقضاء المهلة المحدّدة للجنة الرباعية لفرض تطبيق هذا الاتفاق.

اتفاق شتورا

أنكر الرئيس سركيس على ياسر عرفات الحق في رفع شكواه ضد الاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب أمام هيئة دولية، أو كما فعل عرفات أثناءها في القمة العربية – الأفريقية المنعقدة في القاهرة، 8 آذار 1977. وحجة سركيس أن هذا الحق يعود إلى السلطة اللبنانية الشرعية الوحيدة. لكنه حرص، مع ذلك، على

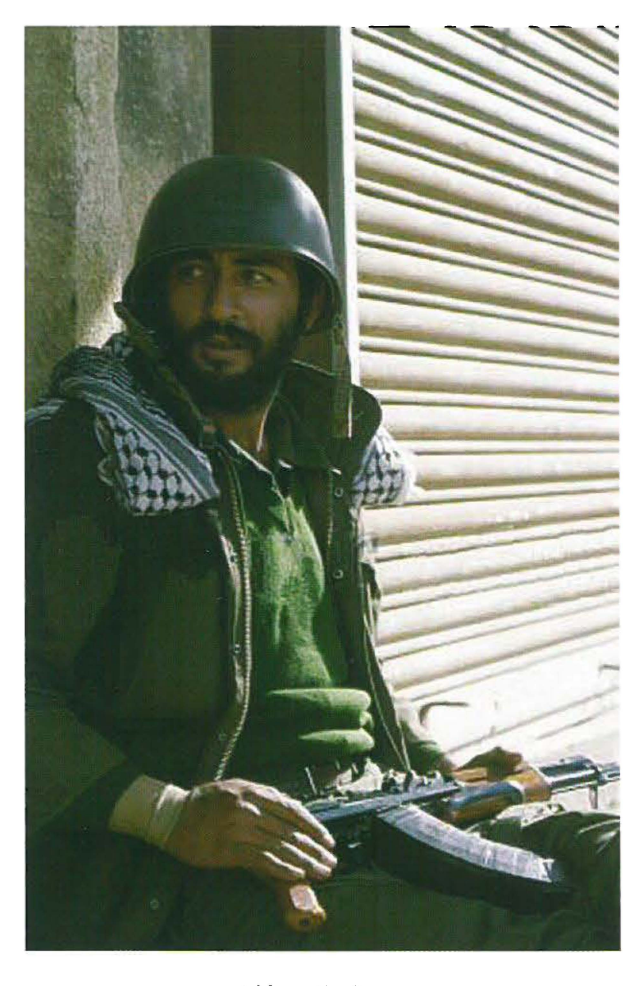


مناحيم بيغن زعيم الليكود يصل الى الحكم

إبقاء باب المفاوضات مفتوحاً مع منظمة التحرير ومع عرفات شخصياً، مراهناً على تطبيق اتفاق القاهرة وعلى خفض التوتّر في الجنوب.

ووصلت هذه المفاوضات أخيراً إلى اتفاق بين السلطات اللبنانية ومنظمة التحرير، وتوقيعهما اتفاق شتورا، في 25 تموز 1977، بحضور سوري ورعايته. ويقضي هذا الاتفاق بوضع برنامج مفصّل لتطبيق اتفاق القاهرة. لكن الجبهة اللبنانية صعّدت موقفها من الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وطالبت بتوزيعهم على البلدان العربية. وفي هذا السياق، حذّر الرئيس سركيس قادة الجبهة، علانيةً، من الخطر المتأتي من دخولهم في نزاع مع سورية.

قضى اتفاق شتورا بمنع الوجود الفلسطيني المسلّح خارج المخيمات. وفي 30 تموز 1977، أي في



جمع السلاح ...فشل

المرحلة الأولى من تطبيق الاتفاق، انتشرت قوات الردع العربية حول مخيّمات بيروت الثلاثة الكبرى، ومخيمات صيدا، وطرابلس والبقاع. وبعد أسبوع، بوشر بجمع الأسلحة الثقيلة وبإعادة فتح مراكز للدرك والشرطة عند مداخل المخيمات، ووضع السلاح الثقيل في عهدة قوات الردع العربية، لكن سرعان ما تبيّن أن السلاح المهمل وحده قد جمع.

وفي الجنوب، قضى اتفاق شتورا بتراجع القوات الفلسطينية على مسافة 15 كلم من الحدود مع اسرائيل وترك مواقعها للجيش اللبناني. لكن هذا التراجع كان مشروطاً بإقفال "الجدار الطيب"، أي إنهاء علاقات "البؤر" والميليشيات الحدودية مع إسرائيل.



من الغنائم

لكن منظمة التحرير الفلسطينية أقدمت على خطوتين عبّرت فيهما عن حسن النية: قبل ثلاثة أيام من توقيع اتفاق شتورا أعلنت عن وقف إطلاق النار من جانب واحد من الجنوب، ولم تنتظر، بعده، إقفال "الجدار الطيب"، بل باشرت انسحاباً من جانب واحد.

فزار وزير الخارجية الأميركي، سايروس فانس، بيروت في 3 آب 1977، وأكّد أنه لن يكون هناك عمل من جانب إسرائيل يعرقل الحل في الجنوب، بما فيه انتشار الجيش اللبناني.

لكن كل هذه الجهود ستذهب هباء. فانتشار الجيش

طيران اسرائيلي

مدرعات وأسلحة ثقيلة



تدخل اسرائيلي عسكري مباشر

في الجنوب حال دونه هجوم الميليشيات الحدودية والجيش الاسرائيلي الذي دخل العمليات الحربية مباشرة هذه المرة ابتداء من أواسط أيلول 1977.

الإطار العام: إدارة أميركية جديدة، مع الرئيس جيمي كارتر، تسعى إلى حل شامل في المنطقة عبر مفاوضات يشترك فيها أطراف النزاع العربي – الاسرائيلي؛ ورغبة فلسطينية واضحة في الاشتراك في كل مؤتمر حول الشرق الأوسط يسعى لإيجاد حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط وضرورة حل الأزمة في جنوب لبنان ظهر بوضوح عندما زار سايروس فانس بيروت (آب 1977) في إطار جولة له في المنطقة. لكن واقعاً آخر أظهرته إسرائيل بتدخّلها العسكري المباشر.

التدخّل الإسرائيلي المباشر

مع وصول الليكود (بزعامة مناحيم بيغن) إلى السلطة في اسرائيل، طرأ تغيّر في السياسة الاسرائيلية إزاء لبنان وانطلاقاً من الجنوب، وبصورة بدت أنها مشاكسة للسياسة الأميركية.

دشّن الليكود وصوله إلى السلطة بقصف اسرائيلي مباشر لمدينة النبطية (ما تسبّب بنزوح الآلاف من سكانها)، وبصورة لا تدخل في إطار أي منطق عسكري قتالي، إذ إن المدينة كانت خارج منطقة القتال الحدودية جغرافياً، ما أشار بوضوح إلى خطة استراتيجية اسرائيلية جديدة إزاء الجنوب ولبنان، خاصة وأن المواجهات استمرّت، ولو بوتيرة أخف، بعد إعلان

المقاومة الفلسطينية وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد في 22 تموز 1977. وفي آب، كانت زيارة سايروس فانس لبيروت.

في 12 أيلول، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن ممثلين فلسطينيين سيشاركون في مؤتمر جنيف (مؤتمر دولي لإيجاد حلول شاملة للنزاع الشرق أوسطي).

في اليوم نفسه، 12 أيلول، قصفت اسرائيل مجدداً النبطية.

في 18 أيلول، اشتركت دبابات اسرائيلية في الهجوم، واتخذت مواقع لها في القرى الواقعة عند مدخل العرقوب (حورة، دير ميماس، كفركلا)، وقصفت المواقع الخلفية للقوات المشتركة في سحمر قرب سد القرعون والمواقع السورية، وفرضت البحرية الاسرائيلية حصاراً على الساحل. وتمكنت القوات المشتركة من إبقاء سيطرتها على الخيام.

في 22 أيلول، أقام الجيش الاسرائيلي موقعاً جديداً في كفرحمام، على بعد أقل من 10 كلم من الحدود السورية. القوات المشتركة استمرّت صامدة في وجه هجوم الميليشيات على الخيام، وردّت بقصف الجليل، خاصة مدينة قريات شمونة الاسرائيلية.

المعارك تزداد ضراوة وتستمرّ حتى 26 أيلول، حيث تقبل إسرائيل وقفاً لإطلاق النار وانسحاب قواتها بضغط أميركي. فالولايات المتحدة خشيت أن تؤدي العمليات الحربية في الجنوب، والممتدة إلى جوار الحدود السورية، إلى حرب سورية – اسرائيلية، إضافة إلى عرقلة مساعيها للحل عبر مؤتمر جنيف.

ازداد تورّط الجبهة اللبنانية (والقوات اللبنانية)، اسرائيلياً، عقب هذه الجولة الجنوبية. فوزير الدفاع الاسرائيلي، عازر وايزمن، اختار يوم 28 أيلول 1977 (أي بعد يومين من وقف إطلاق النار) ليحتفل فيه بتعليق



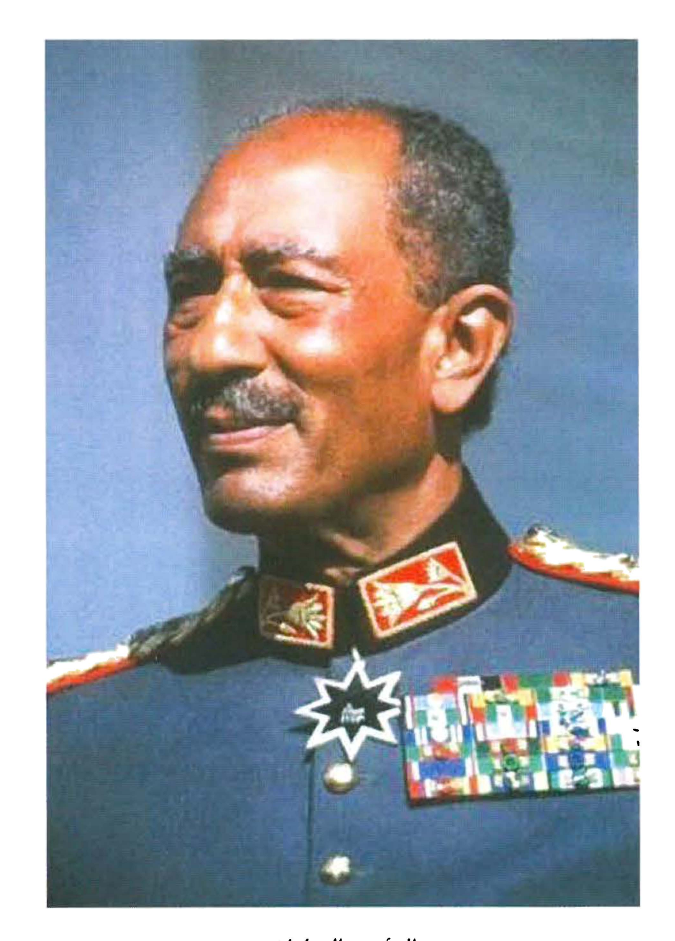
مقاتلون وراء المتاريس

أوسمة على صدر الضابطين حداد والشدياق "بحضور ممثل عن القوات اللبنانية" (بعض المراجع يذكر أن هذا الممثل للقوات اللبنانية هو فادي افرام، أحد أقرب المقربين لبشير الجميّل).

مسار مؤتمر جنيف على المحك

عاد الوضع الى التدهور بدءاً من أول تشرين الثاني 1977، بعد أن كانت الولايات المتحدة قد توصّلت إلى حلّ إشكالية التمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف، بقبولها اعتماد صيغة "الوفد العربي الموحّد". وثمّة خطوة أخرى باتجاه هذا المؤتمر أنجزت في الأول من تشرين الأول 1977، وذلك عبر بيان مشترك سوفياتي - أميركي يعلن عن مشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ترؤس المؤتمر ورعايته، وعن حل القضية الفلسطينية بصورة تحفظ "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني" الذي سيكون من حقه انتداب ممثلين له إلى المؤتمر.

هذه الخطوط العريضة لمسار مؤتمر جنيف خلقت أجواء تفاؤلية، ولكن لأيام قليلة جداً، إذ سرعان ما



الرئيس السادات

حصلت إسرائيل، في 5 تشرين الأول، على تراجع من كارتر حققته لها ضغوطات اللوبي الاسرائيلي والكونغرس في الولايات المتحدة. فوثيقة العمل الأميركي – الاسرائيلي التي نشرت في ذاك اليوم، 5 تشرين الأول، أبطلت عملياً كل ما كان قد تمّ تحقيقه في الأول من تشرين الأول، سواء بالنسبة إلى التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، أو بالنسبة إلى الحلول الشاملة التي كان قد جرى الكلام عليها. ثم بدأت "الحوادث المتفرقة" وعمليات القصف المدفعي.

عدوان إسرائيلي جديد

هذه الحوادث استمرّت إلى أن وصلت إلى شرارة العدوان الجديد والواسع النطاق: في 5 تشرين الثاني 1977، أغرقت البحرية الاسرائيلية مركب صيد لبناني قبالة الناقورة، فردّت القوات المشتركة، في اليوم التالي، بقصف مستعمرة نهاريا، فقصفت إسرائيل، وطوال ثلاثة أيام متوالية (7و8 و9 تشرين الثاني)، الساحل اللبناني، وخاصة منطقة صور، من البر والبحر والجو، ولم تنج كذلك النبطية، ونشبت المعارك في محيط يارين، ومنطقة مرجعيون، من دون أن تؤدي إلى تبديل أساسي في المواقع العسكرية، واستمرّت القوات المشتركة في مواقعها في الخيام التي تعرضت لقصف عنيف، وأعلنت الولايات المتحدة، في 9 تشرين الثاني، أنها تعمل لوقف إطلاق النار.

في غضون ذلك، طرأ تطوّر بالغ الأهمية، سواء على ساحة الجنوب ولبنان، أو ساحة المنطقة برمّتها، ففي 9 تشرين الثاني، أعلن الرئيس المصري أنور السادات عن استعداده لزيارة القدس، وفي اليوم التالي، أجاب بيغن بأن السادات سيكون "ضيفاً كبيراً مرحّباً به"، وتوقّف القصف الاسرائيلي في الجنوب، وطُوي حديث مؤتمر جنيف.

انعكاسات زيارة السادات للقدس على الساحة اللبنانية

هذه الانعكاسات جاءت، بصورة عامة، من زاوية مفاعيل الزيارة على سورية وخاصة من خلال علاقاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية وثقل القوتين في تطوّر الأحداث في لبنان.

صحيح أن التفرّد المصري بمسار السعي إلى سلام مع اسرائيل زاد من الثقل السوري، مع مرور السنوات، كقوة إقليمية، إلا أنه شكّل، في حينه، خطراً حقيقياً عليها، ففضلاً عن أنه أضعف الجبهة الشرقية، فقد أوشك، في ما لو تسنى له أن ينجح، في مرحلته الأولى، أن يضم إليه دولاً عربية معتدلة فيهدّد النظام البعثي

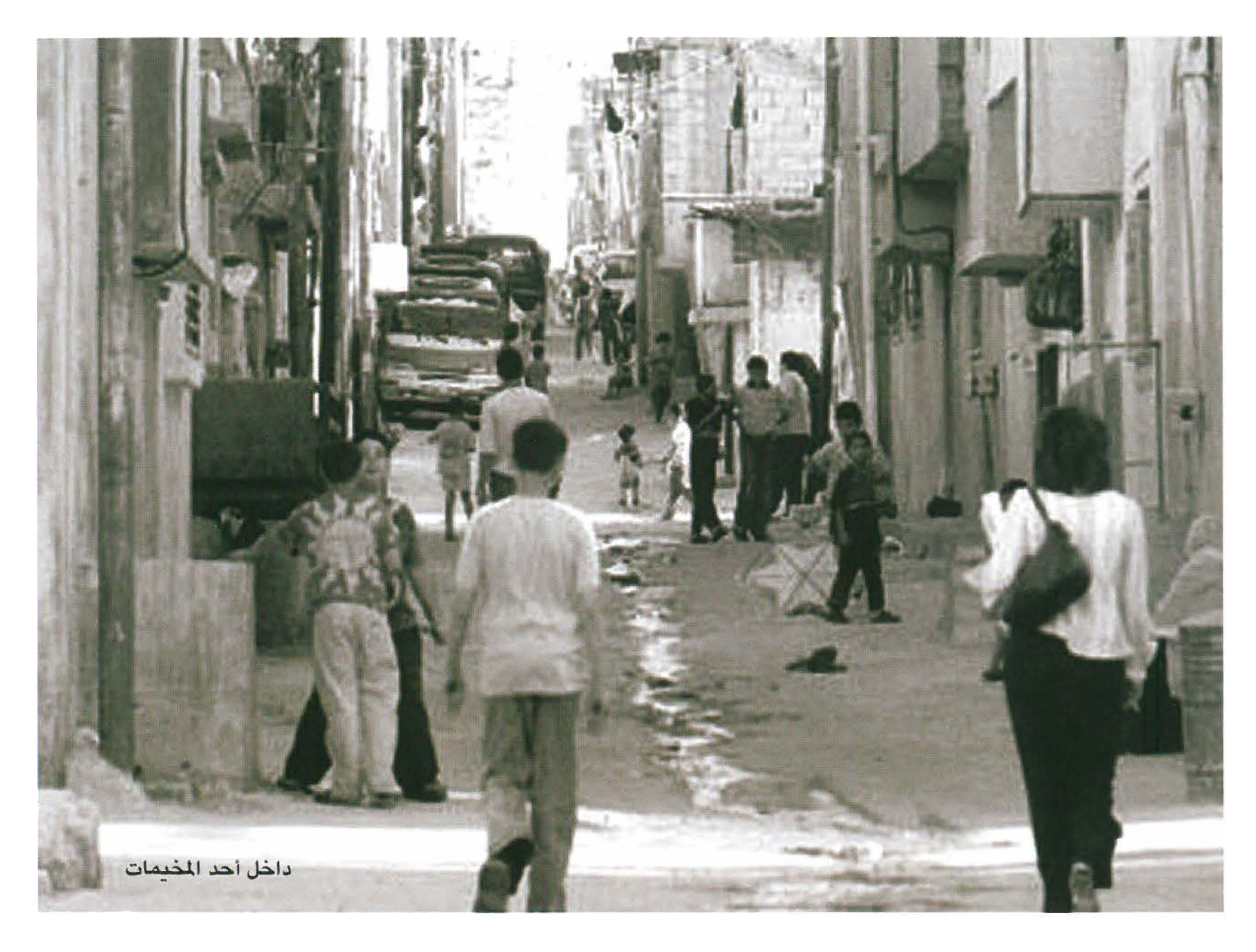
لقاء أنور السادات و بيغن في القدس


كل المناطق خضعت للحرب

في سورية. وساحة التهديد الأساسية إنما هو لبنان حيث ينتشر أكثر من 25 ألف جندي سوري، وحيث أن كل تأخير في إعادة السلام إليه يبقي الطريق مفتوحة أمام كل احتمالات الخطر على المبادرة السورية وأهدافها. وحالة الحرب المستمرة في الجنوب كانت توضح أكثر فأكثر الرقعة المتزايدة من ساحة التلاقي، في عدد من الأهداف، بين الجبهة اللبنانية وإسرائيل. إذ وجد قادة هذه الجبهة في زيارة السادات إشارة إلى وهن، بل تداعي الموقف العربي، وخاصة السوري.

وجدت سورية، إزاء مجمل هذا الوضع، أن تعيد وصْل ما انقطع بينها وبين الذين تلتقي معهم على العديد من النقاط الإيديولوجية والاستراتيجية: المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية (على الرغم من اغتيال كمال جنبلاط). وكان وليد جنبلاط ذهب، في أعقاب زيارته دمشق (في 12 أيلول 1977) إلى الإعلان عن قيام جبهة وطنية تضم الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب البعث السوري في لبنان، تكون مفتوحة أمام الأحزاب والشخصيات اللبنانية. لكن هذه الخطوة بقيت وحيدة ولم تعقبها خطوات استكمالية. وظلّ وليد جنبلاط "الرائد الأول"، بين قادة الحركة الوطنية، لتمتين علاقات سورية بهذه الحركة، حتى قيل، في ما بعد، إنه "مسؤول، أكثر من سواه، عن وضع الحركة الوطنية تحت رحمة سورية".

الفلسطينيون كانوا يخشون، في مسار مبادرة إدارة الرئيس الأميركي جيمي كارتر لعقد مؤتمر جنيف للسلام، استبعاد السوريين لهم للمشاركة كطرف


داخل أحد المخيمات

مفاوض. لكنهم التقوا والسوريين على معارضة زيارة السادات للقدس كونها خطراً على الطرفين. وعادت العلاقات بينهما متينة.

هذا التقارب الجديد، بين سورية من جهة، والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية من جهة ثانية، وجد ترجمة عملية له في الإضرابات والمظاهرات والتجمّعات التي قامت في بيروت الغربية وطرابلس وصيدا 19 تشرين الثاني 1977، احتجاجاً على قمة الإسماعيلية (السادات - بيغن). وأكملت سورية عودتها إلى الجنوب مع عودة "الصاعقة" و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة" (بقيادة أحمد جبريل)، في 28 شباط 1978، إلى مخيمات صور (الرشيدية والبصّ).

التوطين

وثمة انعكاس آخر لزيارة السادات على الساحة اللبنانية، المتميزة بـ "سرعة العطب"، وتمثل بحديث "التوطين" الذي بدأ في الأيام الأولى في العام 1978. وأعادت الضجة الإعلامية مشروع التوطين لكيسنجر. ومما قيل على نطاق واسع إن المبعوث الأميركي دين براون طرحه على الرئيس فرنجية في نيسان 1976، مقترحاً نقل مسيحيي لبنان إلى أميركا الشمالية وتوطين الفلسطينيين مكانهم.

في 3 كانون الثاني 1978، سأل الصحافيون السفير السوفياتي في بيروت رأيه في "التوطين" لدى مغادرته مكتب وزير الخارجية اللبناني. فأكّد عدم معرفته أي أمر حول الموضوع. بعد ثلاثة أيام، أعلن الرئيس


...الى المعركة

سركيس، في حضور السلك الدبلوماسي، رفضه كل مشروع لإقامة الفلسطينيين بصورة نهائية في لبنان. وفي اليوم نفسه، أكّد رئيس الحكومة سليم الحص كلام الرئيس سركيس.

بهذا الموقف، ردّ الرئيسان سركيس والحص على "خطة السلام" التي قدّمها بيغن للكنيست قبل نحو أسبوع واحد (28 كانون الأول 1977). وتقضي هذه الخطة بوجوب حصول الفلسطينيين المقيمين في الخارج والراغبين في العودة إلى "منطقة الحكم الذاتي" التي قد تقام في الأراضي المحتلة منذ 1967، على السماح لهم بذلك من قبل لجنة ثلاثية أردنية - اسرائيلية - سلطة منطقة الحكم الذاتي. ومعنى ذلك، بكلام آخر، أن عليهم البقاء في البلدان الحدودية، أي سورية والأردن ولبنان.

واستمرّت فكرة التوطين متلازمة وفكرة "مؤامرة التوطين". وترافق معها تصاعد في التوتر، بدءاً من أوائل كانون الثاني 1978، في الجنوب. فعرفت مدينة صيدا اشتباكات بين المنظمات الفلسطينية كان لها وقع سيئ لدى سكان المدينة الذين أعلنوا إضراباً عاماً في 28 كانون الثاني 1978. وفي محاولة لامتصاص نقمة السكان، طلبت الحركة الوطنية من المقاومة الفلسطينية إقفال مكاتبها في صيدا وصور والنبطية. ومن جهتها، تحرّكت الميليشيات الحدودية، حليفة اسرائيل، في محاولة لجرّ القرى الشيعية إلى خانة المعادين للفلسطينيين. كما أعلنت الجبهة اللبنانية إضراباً في مناطقها (27 كانون الثاني) موجهاً ضد الفلسطينيين الذين "يتمددون في لبنان ليحلوا محل سكانه الأصليين".

الأحداث الدموية تعود إلى بيروت ومزيد من التشنّج السياسي

خلوة الجبهة اللبنانية في زغرتا (20-22 كانون الثاني 1978) تصعّد الموقف السياسي ضد الفلسطينيين والحلول العربية، وضد سورية من غير أن تسمّيها. وهذا التدهور السياسي تُرجم على الأرض بسلسلة حوادث دموية: في الأول من شباط 1978، انفجرت قنبلة في ساحة الشهداء في قلب العاصمة وأوقعت نحو 20 جريحاً؛ وبعد يومين، انفجرت قنبلة أخرى في المعرض في قلب العاصمة أيضاً؛ وبعدها بثلاثة أيام، أي في 7 شباط، هوجم رتل من القوات السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية قرب ثكنة الفياضية، وتطوّر الحادث إلى اشتباكات بين الجنود السوريين والجنود اللبنانيين، ثم توسّع إلى اشتباكات بين القوات السورية والميليشيات المسيحية، خاصة منها منظمة "النمور" التابعة لحزب الوطنيين الأحرار الذي يتزعّمه كميل شمعون، استمرّت ثلاثة أيام. وردّت قوات الردع العربية بقصف ثلاثة أحياء في بيروت الشرقية (عين الرمانة، كرم الزيتون بدارو). وأسفرت حصيلة الخسائر البشرية عن 10 قتلى ونحو 200 جريح. وعُرف من العسكريين اللبنانيين المشتركين في القتال الضابطان سمير أشقر وابراهيم طنوس. وطلب الرئيس السوري حافظ الأسد حلّ الجيش اللبناني الذي وصفته أوساط إعلامية حينها بـ "عصابة من القبائل والشراذم" (جريدة "السفير"، عدد 9 شباط 1978). وفي محاولة لحل الأزمة، قدم وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدّام، يرافقه ناجي جميل وحكمت الشهابي، إلى بيروت. وطالبت سورية، التي خسرت 18 جندياً في اشتباك الفياضية والتي أعربت عن شكوكها في أن عناصر من الجيش اللبناني تعمل لمصلحة إسرائيل، بمحاكمة الضابط سمير أشقر وإعدامه. ولكنها انتهت إلى القبول بتأليف لجنة تحقيق لبنانية - سورية مشتركة وبمحكمة عسكرية مشتركة أيضاً. لكن هاتين الهيئتين لم تتشكلا إلا في 16 شباط 1978 بعد تصويت المجلس النيابي على قانون خاص يجيز تشكيلهما. غير أنهما لم يقدما على أي أمر. وفي غضون ذلك، قُتل جنديان سوريان في فرن الشباك (15 شباط 1978)، وجرى تطويق الحادث. وفي 28 شباط، زار وزير الخارجية اللبناني فؤاد بطرس دمشق، وأعلم السوريين عن رغبة الحكومة اللبنانية تمديد عمل قوات الردع العربية ستة شهر إضافية. لكن الاختلاف في وجهات النظر بين الرئيس سركيس ودمشق كان بلغ حداً كبيراً ما لبث أن تفاقم إبان الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان.


يراقب من بعيد

إسرائيل تغزو جنوب لبنان
عدوان لم يسبق له مثيل



سبق لإسرائيل واعتدت مراراً على لبنان (في الجنوب على وجه خاص). لكنها المرة الأولى التي تحقق فيها اعتداءً غزواً احتلالاً واسع النطاق.

تذرعت إسرائيل، كعادتها، بعملية فدائية فلسطينية، هي العملية التي نفّذها فدائيون من فتح على طريق حيفا - تل أبيب، ونجحوا أثناءها باحتجاز رهائن من ركاب باص إسرائيلي (11 آذار 1978).

عملية الغزو اشترك فيها نحو 15-20 ألف جندي إسرائيلي راجل وراكب وآلاف من القوات المشتركة المنتشرين جنوب الليطاني وشماله. أما ساحة المعارك فقد طالت المنطقة الممتدة من الساحل غرباً حتى أقدام جبل حرمون شرقاً. فكانت بحق "الحرب


المدفعية الاسرائيلية تقصف جنوب لبنان

الإسرائيلية - العربية الخامسة".

وبدأ الغزو فجر يوم 15 آذار 1978، منطلقاً من مناطق القرى والبلدات المسيحية، وبقصف جوي لمواقع القوات المشتركة، خاصة في صور، ثم الدامور (بعد تهجير سكانها الأصليين، أُسكن فيها فلسطينيو مخيم تل الزعتر) والأوزاعي عند مدخل بيروت الجنوبي. والهدف الذي أعلنته إسرائيل هو تصفية قواعد الفلسطينيين على طول حدودها، ثم منع عودة هؤلاء إلى المناطق الحدودية عبر اتفاق سياسي إذا كان ذلك ممكناً، ثم إقامة حزام أمني بعرض 10 كلم على طول الحدود بينها وبين لبنان. وهذا الشريط يضم، ويربط التجمّعات المسيحية الواقعة إلى الشرق (مرجعيون، القليعة) وفي الوسط (رميش، عين إبل، دبل) وإلى الغرب (علما الشعب)، كما صرّح، في حينه، رئيس أركان الجيش الاسرائيلي الجنرال غور.

أعلن الاسرائيليون أن الأهداف العسكرية الأساسية لحملتهم قد تحققت بعد ساعات من بدء الغزو، أي بعد ظهر 15 آذار. لكن المعارك استمرّت، وباعترافهم، حتى 18 آذار، فكانت تواجههم مقاومة ضارية من القوات المشتركة خاصة في تبنين والعديسة


مجلس الامن والقرار 425

والطيرة. فلم تتوقف عن القصف، طيلة هذه الأيام، أسلحة الطيران والبحرية الاسرائيلية. وفي نهاية العملية (18 آذار 1978)، تمكّن الاسرائيليون من السيطرة على الشريط الحدودي الممتد بعرض 10 كلم، ويصل في بعض الأمكنة إلى عرض 16 كلم.

القرار 425

في 15 آذار 1978، أعلم لبنان مجلس الأمن الدولي بالعدوان الاسرائيلي. وبعد يومين طلب انعقاده. والأمر نفسه، إزاء مجلس الأمن أقدمت عليه إسرائيل. وطبعاً من وجهة نظرها: التهديدات التي يتعرض لها أمنها.

المناقشات والمداولات في مجلس الأمن بدأت في 17 آذار، وأخذت وقتاً طويلاً نسبياً، حتى تسنّى أخيراً لوفد منظمة التحرير من المشاركة فيها، ذلك أن الولايات المتحدة كانت تعارض ذلك. ومنذ جلسات المجلس الأولى، برزت فكرة إرسال قوات دولية إلى جنوب لبنان. وبعد أربع جلسات انتهى المجلس إلى اتخاذ القرار 425 تاريخ 19 آذار 1978.

غاب عن القرار كل ذكر يدين صراحة اسرائيل. لكنه تضمن ثلاث نقاط:

- في الأولى، "يطلب" مجلس الأمن، بصورة عامة ومن دون أن يحدّد الجهة التي يطلب منها، احترام وحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً.

- في الثانية، يطلب من اسرائيل وقفاً فورياً لعملها العسكري ضد وحدة أراضي لبنان، وسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية.

-في الثالثة، يشكل مجلس الأمن قوة منتدبة من الأمم المتحدة للعمل في لبنان (FINUL) بهدف تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية، وإعادة السلم

بداية الغزو للجنوب اللبناني


جندي اسرائيلي في الجنوب اللبناني

والأمن الدوليين. ومساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة.

وفي مساء اليوم نفسه (في نيويورك، اليوم التالي بتوقيت بيروت)، اتخذ مجلس الأمن القرار 426، وافق فيه على تقرير الأمين العام كورت فالدهايم الذي يحدّد مهمات وعمل القوة الدولية، وكذلك تمويلها.

قبيل اتخاذ القرار 425، كانت إسرائيل على عجالة من أمرها. فأدخلت عملية غزوها في الجنوب مرحلة ثانية، بتوسيعها نطاق العمليات العسكرية حتى الليطاني. ما أعطى الغزو إسم "عملية الليطاني". وأثناء هذه المرحلة، توغّل الاسرائيليون في القطاع الشرقي باتجاه راشيا الفخار، شويا وكوكبا. وكانوا في الوقت نفسه يقصفون صور بالطيران الذي استعمل، ولأول مرة، القنابل العنقودية (19 آذار)، وكذلك العرقوب والنبطية. ومن جهتها، استمرّت القوات المشتركة في الرد بقصف القرى والبلدات الاسرائيلية في إصبع الجليل.

وبعد اتخاذ القرار 425 والقرار 426 (19 آذار)، استمرّت الحملة الاسرائيلية لمدة يومين تاليين، بهدف تقوية مواقعها وملاحقة الجيوب والعناصر المتعاونة مع القوات المشتركة. وفي مساء 21 آذار، أمر وايزمن بوقف إطلاق النار، وكان الجيش الاسرائيلي يحتل ألف كلم[2]، أي كامل المنطقة الواقعة جنوب الليطاني باستثناء صور وجوارها.



القوات الدولية في جنوب لبنان

في اليوم التالي، 22 آذار، وصلت طلائع "القبّعات الزرق" (القوات الدولية). وكانت المواجهات لا تزال مستمرة، إذ رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وقف إطلاق النار الذي أعلنه وايزمن من جهة واحدة. وفي 27 آذار، تعرّضت بعض القرى الاسرائيلية للقصف. وفي 28 آذار، قبل ياسر عرفات وقفاً شاملاً لإطلاق النار بناءً على طلب مستعجل من الأمين العام للأمم المتحدة، وبعد لقاء عرفات بقائد القوات الدولية الجنرال إرسكين.

الجدير ذكره أن اسرائيل حرصت، منذ اليوم الأول لغزوها الجنوب، على الإشارة أن أهدافها من العملية محدودة، وأنها غير موجّهة ضد سورية ولا نية لديها لمهاجمة القوات السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية. كما أنها أعلمت سورية، عبر الولايات المتحدة، أن كل ردّ عسكري سوري سيعتبر عملاً حربياً. وبالنسبة إلى مصر، فإن العملية العسكرية في لبنان لم تؤثر على خيارها البقاء في "عملية السلام". وكانت القاهرة تستقبل عازر وايزمن في الوقت الذي كانت قواته تتوغّل في جنوب لبنان. أما الدول العربية الأخرى (المعتدلة) فقد لجأت إلى الولايات المتحدة تطلب ضغطها على إسرائيل.

مهمة القوة الدولية (القبّعات الزرق)

حدّدت الفقرة 3 من قرار مجلس الأمن 425 مهمة هذه القوة (قوة الأمم المتحدة المنتدبة للعمل في لبنان FINUL)، الواردة في تقرير الأمين العام كورت فالدهايم والتي تضمنها نص القرار 426. بالتالي، في مرحلة أولى، تتثبّت هذه القوة من انسحاب القوات



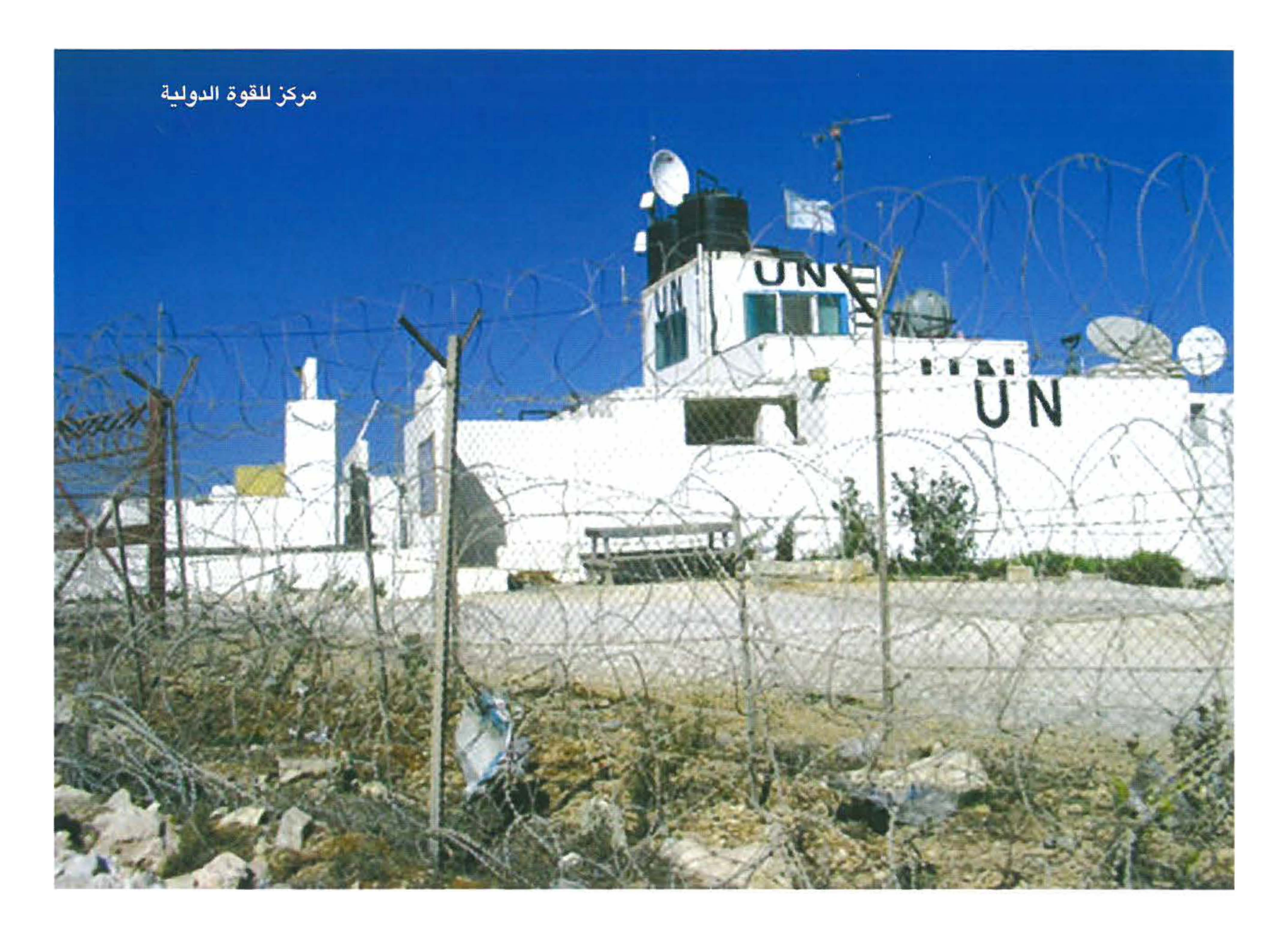
5 كتائب من القوات الدولية لأمن جنوب لبنان

الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية، وتقيم، في المرحلة الثانية، منطقة لعملياتها، ثم تسهر على وقف النزاعات المسلحة في هذه المنطقة، وتشرف على كل حركة وتتخذ كل الإجراءات الضرورية الهادفة إلى عودة السيادة اللبنانية الفعلية.

وبحسب تقرير الأمين العام، تتشكل هذه القوة من نحو 4 آلاف رجل موزّعين على خمس كتائب ووحدات دعم لوجيستي. وسلاحها دفاعي. ولا تلجأ إلى القوة إلا في حال الدفاع المشروع عن النفس. ومدة انتدابها ستة أشهر، قابلة للتجديد بناءً على قرار مجلس الأمن. والرعاية الأميركية لهذه القوة لم تكن غائبة منذ الأساس،منذ القرارين 425 و426. وخلال عملها في لبنان.

فقد جرى تحرير نص القرار 425 بناء على مشروع أميركي. وحظي بشبه إجماع. ونال موافقة 12 دولة من أصل 15: بوليفيا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، الغابون، الهند، الكويت، موريشيوس، نيجيريا، جمهورية ألمانيا الفدرالية (ألمانيا الغربية)، المملكة المتحدة وفنزويلا. تغيب الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا، ورفضت الصين الإدلاء بصوتها.

شاركت فرنسا بالقوة الدولية، وسُرّت الحكومة اللبنانية بها، وخاصة وأنها المرة الثانية في تاريخ الأمم المتحدة تشترك دولة عظمى في تشكيل قوة دولية منتدبة للعمل في منطقة ساخنة، في إشارة من فرنسا إلى "تعلقها التقليدي" بلبنان (المرة الأولى كانت في مشاركة قوات بريطانية قوة دولية عاملة في قبرص). لكن المشاركة الفرنسية أثارت انزعاج اسرائيل، وكذلك طرفي الحرب اللبنانية، الجبهة



مركز للقوة الدولية

اللبنانية والحركة الوطنية. ووجد هذا الانزعاج أرضية له في حوادث مدينة صور بين الجنود الفرنسيين والمنظمات الفلسطينية، ثم بينهم وبين الميليشيات الحدودية.

وفي وقت كانت فيه القوة الدولية تصل، تباعاً وعلى دفعات، إلى مراكز انتشارها في الجنوب، كان الأمين العام للأمم المتحدة يلحّ في طلب "اتفاق الأفرقاء"، الذين اشتركوا في مناقشات مجلس الأمن: الحكومة اللبنانية، الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية. لكن اسرائيل سارعت إلى وضع العراقيل بإعلانها عن رغبتها في الاحتفاظ بسيطرتها على "الحزام الأمني". فقابل الجنرال سيلاسفيو Siilasvuo، منسّق قوات حفظ السلام الدولية في الشرق الأوسط (في سيناء، الجولان ولبنان، قائد القوة الدولية في لبنان هو الجنرال إرسكين) عازر وايزمن وأودعه خطة انتشار للقوة الدولية تميّز بين منطقة عمليات القوة الدولية في لبنان وبين "الحزام الأمني". وتقترح قيام سورية بالسيطرة على شمالي الليطاني. هذا بالنسبة إلى بعض المصادر، ومنها وفي أساسها، ما أوردته جريدة "جيروزاليم بوست" الاسرائيلية. وأوردت مصادر أخرى أن اتفاقاً آخر طُرح على بساط البحث ويقضي بتقسيم الجنوب إلى منطقتين: منطقة تسيطر عليها القوة الدولية، ومنطقة أخرى هي "منطقة السلام"، وبكلام آخر منطقة الشريط الحدودي.

كانت هذه الأفكار و"مشاريع الاتفاق" تطرح مباشرة



بعد صدور القرارين 425 و426 وفي الأيام التي استمرّت فيها العمليات العسكرية. وبعد وقف إطلاق النار وقبول عرفات به (أواخر آذار 1978)، رست الأمور على ترجيح الرغبة الاسرائيلية في مسألة انتشار القوة الدولية، أي انها لم تنتشر في المناطق الحدودية.

نزوح كثيف للجنوبيين

عملية الغزو الاسرائيلية لم تدم سوى أيام قليلة، لكنها تسبّبت، وأثناءها، بنزوح نحو 250 ألف لبناني جنوبي ونحو 65 ألف فلسطيني (من مخيمات الرشيدية وبرج الشمالي والبص). وموجة اللاجئين هذه فاقمت من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في صيدا، وفي بيروت خاصة حيث قام المسلحون بمصادرة الآف البيوت لإسكان اللاجئين الجنوبيين الذين تركوا وراءهم "جنوباً مدمراً" (80٪ من مدنه وقراه تضرّر بنسب متفاوتة). المفوضية العليا في الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زارت مائة قرية جنوبية وانتهت إلى أن 2500 بيت تدمرّ كلياً، و 5200 جزئياً؛ وأن تجهيزات البنى التحتية أصيبت جميعها بأضرار بالغة: شبكات الكهرباء والماء والهاتف والطرقات والجسور والمستشفيات والمدارس. وشل النشاط الاقتصادي تماماً. ولم يتمكن اللاجئون من العودة، خاصة وأن القوة الدولية فشلت في إعادة الهدوء والاستقرار إلى مناطق انتشارها. والضغط الديمغرافي، ومفاعيله (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية...)، تمثّلت أكثر ما يكون في الضاحية الجنوبية لبيروت.


الاسرائيليون في الجنوب اللبناني

انسحابات إسرائيل

في 6 نيسان 1978، قدّم رئيس هيئة الأركان الاسرائيلي للجنرال سيلاسفيو (منسّق قوات حفظ السلام الدولية في الشرق الأوسط) خطة انسحاب أولي على مرحلتين: في 11 و14 نيسان. وفي اليومين المحددين، لم تنسحب اسرائيل إلا من عشر الأراضي المحتلة، أي ما مجموع مساحته 110كلم^2: المناطق الواقعة بين جسر الخردلي ووسط العرقوب، وبين جسر القعقعية ودير ميماس.

ثم أخذت إسرائيل تعمل على تأخير الانسحاب من المناطق المحتلة الباقية. ومارست إدارة الرئيس الأميركي جيمي كارتر ضغوطاً عليها. وانسحبت اسرائيل، في 30 نيسان 1978، من منطقة محتلة مساحتها 350 كلم^2 واقعة في القطاع الأوسط. وتكون مساحة ما احتفظت به، بعد هذا التاريخ، 640 كلم 2.

وراحت إسرائيل تعمل على الاحتفاظ بـ "الحزام الأمني" المشكّل من مناطق التجمّعات المسيحية الثلاث، التي كانت إسرائيل أطلقت عليها إسم "الجدار الطيب". لكنها رأت نفسها مضطرة للانسحاب منها أيضاً (13 حزيران 1978) بعد أن عادت الولايات المتحدة ومارست ضغوطاً جديدة عليها. وقبل أربعة أيام من هذا الانسحاب، أغارت اسرائيل على قاعدة صرفند البحرية التابعة للمقاومة الفلسطينية (بين صيدا وصور) ودمّرتها.

وإزاء ضغوطات الأمم المتحدة، ممثلة بقائد القوة


قصف اسرائيلي

الدولية الجنرال إرسكين. وتطبيقاً للقرارين 425 و426، من أجل الانتشار في مناطق التجمّعات المسيحية الثلاث، رأت اسرائيل، على لسان عازر وايزمن، أن تعطى هذه المناطق "شخصية ذاتية ما". فأشار وايزمن (في 12 حزيران 1978) إلى أن الجيش الاسرائيلي لم "يحتل" أبداً هذه المناطق من جنوب لبنان، وهو، تالياً، غير معني بتسليمها للقوة الدولية.

وهكذا، في اليوم التالي، 13 حزيران، لم يضع الإسرائيليون في تصرّف القوة الدولية سوى خمسة مواقع من أصل 14 كان قد أُعلن عنها. فترك الشريط الحدودي، وعرضه بين 5-10 كلم ويغطي مساحة نحو 500 كلم^2 من الساحل في الغرب ومرجعيون في الشرق، في أيدي الميليشيات الجنوبية، وشكّل "الحزام الأمني" النموذجي لإسرائيل.

وفي اليوم نفسه، 13 حزيران، أعلن أمين عام الأمم المتحدة كورت فالدهايم أن الغموض والالتباس يحيطان بوضع الميليشيات الحدودية، ما يجعل تحديد هذا الوضع صعباً جداً وغير واضح للقوة الدولية. أما الولايات المتحدة فلم تمارس ضغوطها هذه المرة وغضّت الطرف، إذ فضّلت دفع رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن إلى مزيد من المرونة حيال عملية السلام مع مصر.

القوة الدولية والقوات المشتركة والعراقيل

منذ بدء وصول القوة الدولية أُثيرت مسألة في ما إذا كانت ستنتشر في المناطق التي لم تحتلها اسرائيل وخاصة مدينة صور وجوارها. الجواب النهائي، بعد وقوع حوادث وأخذ وردّ، جاء بصورة مساومة: تتواجد القوة الدولية في المدينة ولكنها لا تشرف على القوات المشتركة.

في 24 آذار 1978، أقامت كتيبة من المظليين الفرنسيين مقرّها في ثكنة صور، وأخذت تسيّر دوريات


آلية مدمرة بعد الهجوم

داخل المدينة. وفي 29 آذار، منعت القوات المشتركة جنود القوة الدولية الفرنسيين من إقامة حاجز لها على جسر القاسمية. فاكتفى الفرنسيون بإقامة موقع لهم جنوبي المدينة وستة مواقع على الليطاني. وقد أكّد الأمين العام للأمم المتحدة، خلال جولة له في الشرق الأوسط، في 19 نيسان 1978، أمراً مهماً عندما أعلن أن صور وجوارها لا يدخلان في منطقة عمليات القوة الدولية. ومع ذلك احتفظ الفرنسيون بوجودهم داخل المدينة. فوقعت صدامات جديدة بين جنود القوة الدولية الفرنسيين والسنغاليين وبين عناصر فلسطينية من جبهة الرفض في 30 نيسان والأول من أيار جنوبي مدينة صور، وقتل سنغاليان وثلاثة من مقاتلي القوات المشتركة. وامتدّت الاشتباكات إلى داخل المدينة في اليوم التالي، وقتل فرنسيان (أحدهما قائد الكتيبة بيار سالفان) وجرح 12 آخرين.

وحُلّت المسألة بإعادة توزيع جغرافي للقوة الدولية التي اكتفت باحتلال ثكنة صور من غير أن يكون لها حق تسيير دوريات في المدينة، وبأن يحل جنود سنغاليون مكان الفرنسيين شرقي صور. وفي 4 أيار 1978، تلقّت وحدات القوة الدولية أمراً بعدم الإقدام على أي عمل طالما أن الفدائيين في مواقعهم ولا ينتقلون منها بأسلحتهم. ولم تقدم القوات المشتركة من الوسائل لتقوية نفسها داخل منطقة عمل القوة الدولية. فابتداءً من أيلول 1978، أخذت تكثّف من عملياتها ضد الميليشيات الحدودية.

وبدت القوة الدولية عاجزة عن تنفيذ مهمتها سواء إزاء إسرائيل والميليشيات الحدودية، أو إزاء المقاومة الفلسطينية والقوات المشتركة. وقد تمسّك ياسر عرفات باتفاق القاهرة الذي يجيز الوجود الفلسطيني المسلّح في الجنوب بمعزل عن الأمم المتحدة



مشهد من الجنوب اللبناني

ومهمة القوة الدولية. وكان، في الوقت نفسه، حريصاً على إظهار حسن النوايا والعلاقات مع المنظمة الدولية ومهمة قوتها في الجنوب، حتى أن المنظمة التي يتزعّمها ("فتح") أقدمت في مناسبتين، 17 نيسان و 25 أيار 1978، على منع عناصر من جبهة الرفض (واعتقال نحو مائة منهم في صور) من الصدام مع القوة الدولية.

وازدادت المسألة تعقيداً مع طرح مشكلة القطاع الباقي تحت سيطرة القوات المشتركة شمالي الليطاني. ففي الحسابات الاسرائيلية أن هذا القطاع يجب أن تنتقل مسؤولية الإشراف عليه إلى سورية، في حين رفضت الأخيرة أي مهمة هناك من حقها أن "تحدّد نشاط المقاومة الفلسطينية".

وثمة صعوبة أخرى واجهتها القوة الدولية، وتمثّلت بعلاقاتها مع الميليشيات الحدودية التي كانت اسرائيل تعمل على إظهار قائديها، حدّاد والشدياق، كمحاورين للقوة الدولية، وتمدّهما بكل وسائل الدعم. ثم ما لبثت أن انداحت هذه الصعوبة، بسبب طبيعة هذه الميليشيات نفسها، ووصلت إلى بيروت، إلى الحكومة نفسها، فخلقت التباسات وخلافات، فجرّها



الجنوب في ظل الاحتلال

أو أعادها إلى السطح حادث دبلوماسي.

مذكّرة تفاهم وحادث دبلوماسي يغرقان القوة الدولية في مستنقع التناقضات اللبنانية

في 12 حزيران 1978، وقّع قائد القوة الدولية المنتدبة للعمل في لبنان، الجنرال إرسكين "مذكّرة تفاهم" مع قائدي الميليشيات الحدودية، سعد وشدياق، بصفتهما قائدي القطاع الشرقي والقطاع الغربي، وبحضور الجنرال الاسرائيلي بن غال. فتكون القوة الدولية قد اعترفت عملياً بهذين الضابطين "في الجيش اللبناني" كممثلين "للحكومة الشرعية في لبنان". كما أنها التزمت، بموجب المذكرة، بعدم نزع سلاح قواتهما أو إعاقة حرية عملهما. وتعهّد إرسكين بعدم الإقدام بأي عمل ضد "الجدار الطيب". وفي المقابل، سمح سعد وشدياق للقوة الدولية بإقامة بعض نقاط مراقبة لها في قطاعهم، من غير استبعاد اللجوء إلى ممثلين للجيش الإسرائيلي إذا دعت الحاجة.

في اليوم التالي، 13 حزيران 1978، أكّد الجنرال إرسكين، علانية، أن الحكومة اللبنانية سبق لها وابلغته أن ما تسمّيه الأمم المتحدة "قوات الأمر الواقع" إنما هي قوات شرعية وتتلقى أوامرها من قيادة الجيش اللبناني في بيروت، وأن هذه الأخيرة أعطتها تعليمات بوجوب التعاون مع القوة الدولية.

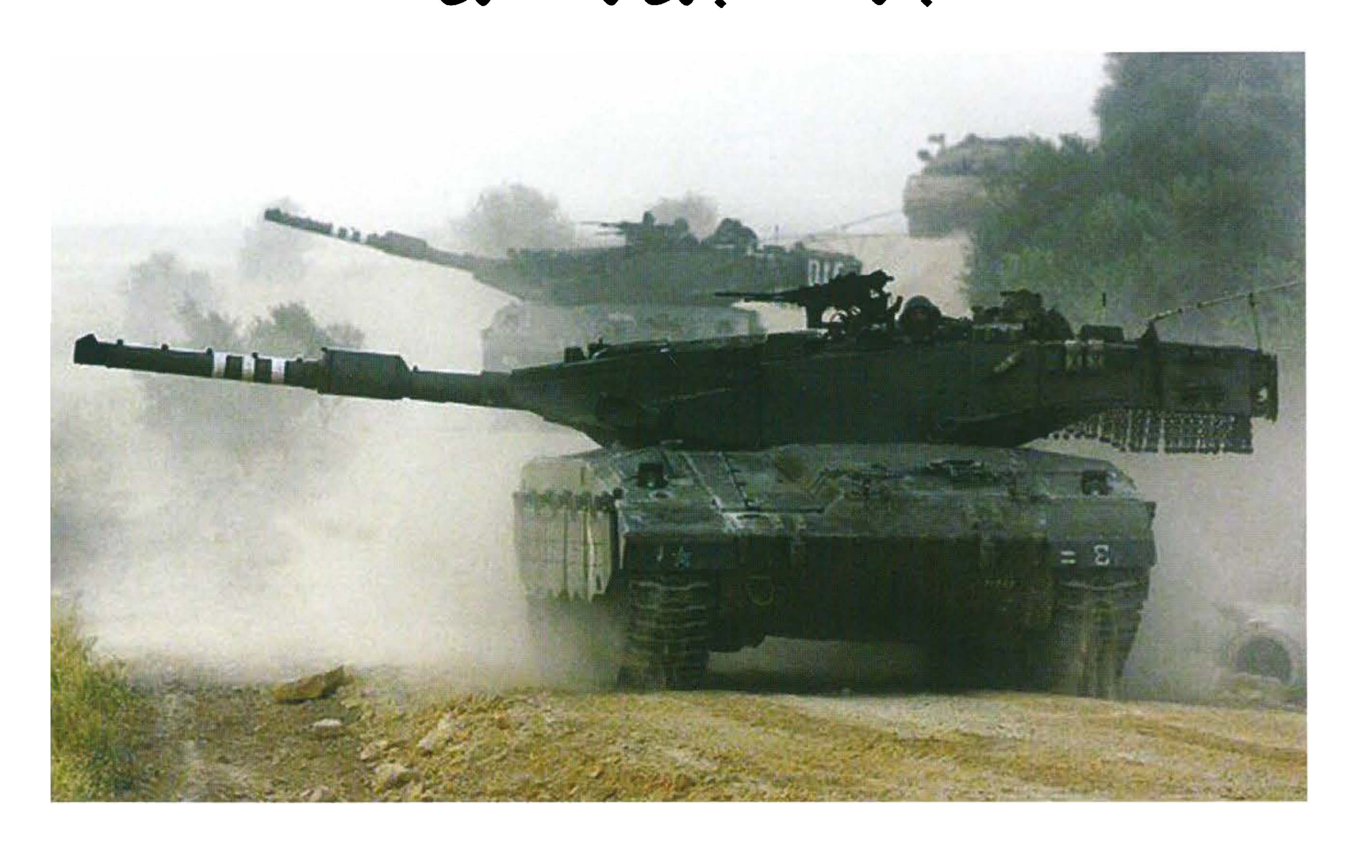
أثار هذا التصريح، لتوّه، هيجاناً سياسياً في بيروت، فكذّب رئيس الحكومة سليم الحص ما جاء على

لسان إرسكين. وطلب من الأمم المتحدة إرسال الجنرال سيلاسفيو إلى بيروت. وزاد من خطورة الموقف ما عُرف لاحقاً عن "مذكرة التفاهم" المذكورة.

ومساء الانسحاب الاسرائيلي (13 حزيران) بعث سعد حداد بنداء إلى الرئيس سركيس، بصفته القائد الأعلى للجيش اللبناني، طالباً منه أن يصدر أمراً له بتجميع قواته في ثكنة مرجعيون حتى يتسنى للقوة الدولية الإنتشار في الشريط الحدودي. لكن سرعان ما تبيّن أن الوضع انطوى على خدعة ماكرة: في يوم الانسحاب الاسرائيلي (13 حزيران، غداة نداء سعد حداد) أعلن أن ميليشيات سعد حداد تمرّدت على ندائه للرئيس رافضة الانكفاء إلى الثكنة. فضاق جداً هامش تسامح الرئيس سركيس وقيادة الجيش إزاء ضباط الشريط الحدودي، ما جعلهما يقتربان، في هذه المسألة، من الموقع السياسي لرئيس الحكومة ولسورية. وهذا لم يمنع حداد وشدياق من قبول المهمة التي أوكلها لهما الجنرال الإسرائيلي بن غال، باسم حكومته، وبالإشراف على الشريط الحدودي وقيادة ميليشياته، في احتفال أُقيم في ميس الجبل في اليوم نفسه (13 حزيران 1978). كما انه لم يمنعهما من التأكيد، في 20 حزيران، أنهما يعملان للحفاظ على "السيادة اللبنانية" في الجنوب، طالما لا يزالان يتلقيان أوامرهما من قيادة الجيش التي لم تكن قد عزلتهما بعد.

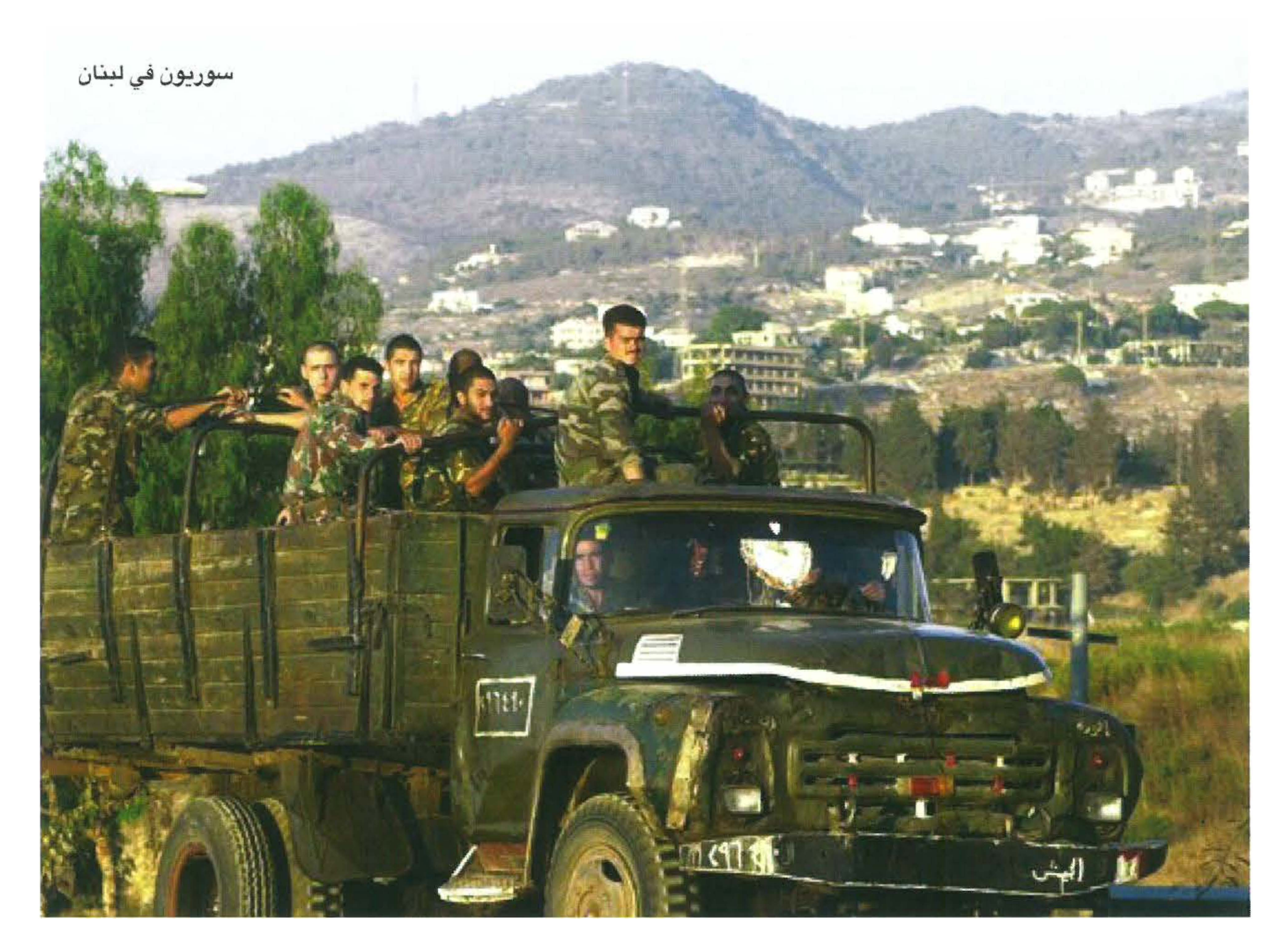
وبعد ثلاثة أشهر، أقالتهما الحكومة اللبنانية وأحالتهما على المحاكمة، بعد أن كانت ميليشياتهما قد فتحت النار، في كوكبا، على وحدة للجيش اللبناني مكلفة الانتشار في منطقة عمل القوة الدولية. (ما جاء تحت هذا العنوان الفرعي الأخير: "مذكرة تفاهم وحادث دبلوماسي..."، مستنداً بصورة أساسية على S. Kassir, op. cit. pp.324-326 **Hamizrachi (Beate), The emergence of the South Lebanon Security Belt: Major Saad Haddad and the ties with Isreal, 1975-1778, (New York, Praeger, 1988).**

عــودة الحــرب
جولات كبرى وصغرى



(حزيران 1978 - تشرين الثاني 1980)

قمة اللاذقية (31 أيار 1978): ما رشح وعُرف عن دور الميليشيات الحدودية في الجنوب وتّر المواقف السياسية في لبنان؛ فوجدت سورية أن مواقف حلفاء الأمس القريب، الجبهة اللبنانية، تضطرها إلى تكرار إدانتها لها. كما أن علاقاتها بالرئيس سركيس أخذت أيضاً تتكشف عن خلافات جوهرية بينهما، رغم ما قيل عن "تطابق في وجهات النظر" أثناء القمة التي عقدها الرئيسان الياس سركيس وحافظ الأسد في اللاذقية في 31 أيار 1978، حيث رفض الأسد نشر قواته، بحسب ما رغب إليه سركيس، بين الزهراني والليطاني، لمنع أي نشاط للقوات المشتركة. وإذا كان سركيس، قد عاد إلى بيروت، في اليوم التالي، بانطباع أن الأسد لا يعارض دخول الجيش اللبناني إلى الجنوب، ما رتّب التحضير لإرسال لواء مدفعية من 1500 إلى 3 آلاف رجل إلى الجنوب، إلا أن الخلاف سرعان ما نشب حول الطريق الذي يجب أن يسلكه اللواء المدفعي في الجيش اللبناني: الرئيس الحص رأى أن تُرسل وحدة



سوريون في لبنان

عسكرية أولاً إلى تبنين عبر كوكبا ومرجعيون، ما يعني مرورها بالشريط الحدودي. وهذا ما رأت إليه أيضاً سورية من خلال منظورها القائل بأن الجيش اللبناني يجب أن يحلّ أولاً مشكلة الميليشيات الحدودية. الجبهة اللبنانية طالبت، في 6 حزيران 1978، أن يسلك الجيش طريق الدامور وصيدا، ما يعني عملياً صداماً محتماً بينه وبين المقاومة الفلسطينية التي كانت الجبهة اللبنانية سبق وأعلنت أنه لم يبقَ لها من مكان في لبنان وأن الاتفاقات معها أصبحت باطلة. أما إسرائيل فقد وضحت رغبتها في دعم "دويلتها" الميليشياوية على الحدود وفي تخليق التصادمات، وبما فيها جرّ سورية إليها. وليس أدّل على ذلك من تعيين الجنرال إيتان رئيساً لهيئة أركان الجيش الاسرائيلي في نيسان 1978 (وكان قائداً لجبهة الشمال منذ 1977)، وهو المعروف بتأييده لسياسة التدخّل العسكري وجرّ سورية إلى المواجهة العسكرية المباشرة.

عودة الحرب، حوادث البداية

كانت حرب الجنوب ربيع 1978 دائرة (بعملياتها العسكرية، بالقرار 425، بانتشار القوة الدولية، بالانسحابات الاسرائيلية...) وكانت تدور معها حوادث وأحداث في بيروت كانت بداية لعودة الحرب اللبنانية:

- الميليشيات المسيحية عادت إلى الظهور علانية، وتتحدث علانية أيضاً عن "مقاتلين رفاق ذهبوا إلى جنوب لبنان عبر مرفأ حيفا".

- الحركة الوطنية تصدر جريدة يومية باسم "الوطن"، وتشرف على "الإدارة المدنية" لتأمين المؤن والمساكن والمساعدات للاجئي الجنوب. وميليشياتها عادت أيضاً إلى الظهور في بيروت الغربية، وسورية لا تمانع.

- في 9 نيسان (1978)، بدأت خطوط التماس في عين الرمانة تشهد حوادث اطلاق النار، ثم تشتعل في 12-15 نيسان: القوات السورية، في إطار قوات الردع العربية، تقصف بعنف عين الرمانة وبدارو، ويسقط نحو 60 قتيلاً و250 جريحاً.

- إعادة انتشار قوات الردع العربية: السودانيون يحلّون محلّ السوريين في المناطق المسيحية.

- في 6 أيار، انفجرت اشتباكات جديدة، وعادت القوات السورية وقصفت عين الرمانة (3 قتلى). واضطرّت قوات الردع العربية إلى تشكيل "لجنة تعاون" مع الميليشيات المسيحية، إضافة إلى لجنة مختلطة مع الجيش اللبناني.

- حكومة سليم الحص (تكنوقراط) قدّمت استقالتها في 19 نيسان 1978، لتفسح في المجال أمام حكومة تتشكّل من السياسيين المتنازعين ريثما يتمكنون من تهدئة الأوضاع. لكن دون نتيجة. فأُعيد تكليف الحص. وفي المشاورات اصطدم بشروط واعتراضات من هنا وهناك، فأعاد تعويم الحكومة نفسها في 16 أيار.

- انقسام في الجبهة اللبنانية، موضوعه الأساسي العلاقة مع إسرائيل. وفي الوقت نفسه، مع سورية. الرئيس السابق فرنجية يدين العلاقة مع إسرائيل ويقوّي من موقف سورية إزاء هذا الأمر. والتوتّر يتصاعد بين محازبيه (المردة) ومحازبي حزب الكتائب، خاصة في الشمال، ثم يصل إلى حد اغتيال نجله طوني فرنجية.



طوني فرنجية

مجزرة إهدن ومقتل طوني فرنجية (13 حزيران 1978)

هو نائب زغرتا، ووزير سابق، وقائد ميليشيا المردة، وهو نجل الرئيس السابق سليمان فرنجية.

فجر 13 حزيران 1978 (وهو اليوم نفسه الذي كان محدداً للانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان)، هاجمت وحدة ميليشياوية كتائبية قصر فرنجية في إهدن. وأُحصي بعدها بقليل عدد القتلى فكان 34، بينهم طوني فرنجية وزوجته وابنتهما. وطغت أخبار المجزرة على أخبار الانسحاب الاسرائيلي على الطرف الآخر من لبنان.

في 2 أيار، اتّهم فرنجية، وكان لا يزال في الجبهة اللبنانية، رفاقه في هذه الجبهة بالتعامل مع إسرائيل

صورتان من مجزرة إهدن

وبالعمل على تقسيم لبنان. وفي 11 أيار أعلن انسحابه رسمياً من الجبهة.

القطيعة بين فرنجية والجبهة اللبنانية عجّلت في مصالحته مع رشيد كرامي (12 أيار). وأبرزت تنافس الميليشيا الزغرتاوية (المردة) وحزب الكتائب على عائدات معامل الإسمنت في شكا، وكذلك على التأثير والنفوذ في الشمال المسيحي. فوقعت سلسلة من الحوادث، بعد انسحاب فرنجية من الجبهة، جعلت الطرفين على سلاحيهما، وكان أخطرها الخطف والخطف المضاد. ولم ينفع في تهدئة الأجواء اللقاء الذي تمّ بين بشير الجميّل وطوني فرنجية بناءً على إلحاح من البطريرك الماروني قبل أيام قليلة من مجزرة إهدن. وخُطف مسؤول حزب الكتائب في زغرتا، جود البايع، وتمّت تصفيته، وأسفر الحادث عن مقتل خمسة كتائبيين آخرين.

الرواية المتداولة، المؤكدة تقريباً من الجميع، أو التي لم يجر تكذيب خطوطها العريضة من أي من الأطراف، تدور حول تحميل الكتائبيين، وبشير الجميّل على رأسهم، مسؤولية مجزرة إهدن. ومدار الحادث – المجزرة أن نحو مائة عنصر من ميليشيا الكتائب، يقودهم سمير جعجع، هاجموا إهدن في الساعة الرابعة فجر يوم (13 حزيران 1978) وحدة منهم نفذت هجوماً على طريق بشري (شرقي إهدن) لتحويل أنظار المردة إلى هناك وإيقاعهم في الكمين، في حين أن الوحدات الأخرى من الكتائبيين هاجمت قصر فرنجية، ولم تدم العملية أكثر من ربع ساعة، وفي طريق العودة، اُصيب سمير جعجع بجروح.

من التفسيرات المتداولة للعملية أن قتل طوني فرنجية هو الهدف الأساسي منها. بشير الجميّل روّج أن الهدف في الأساس هو اعتقال قتلة جود البايع الذين لجأوا إلى القصر الصيفي لآل فرنجية في إهدن.



بشير الجميل

سمير جعجع قال، أكثر من مرة، أنه كان لا بد من مهاجمة قصر فرنجية لإجبار محازبيه الكفّ عن ابتزاز الأموال واستغلال معامل الترابة في شكا. جوزف أبو خليل (في كتابه "قصة الموارنة في الحرب، سيرة ذاتية"، بيروت، 1990، ص 81-82) قال إنه كان من المفترض خطف طوني فرنجية وجلبه إلى بيروت وحجزه في مقر المجلس الحربي الكتائبي حتى يتعهّد والده، وأنصاره من المردة، إنهاء ملاحقة الكتائبيين في الشمال.

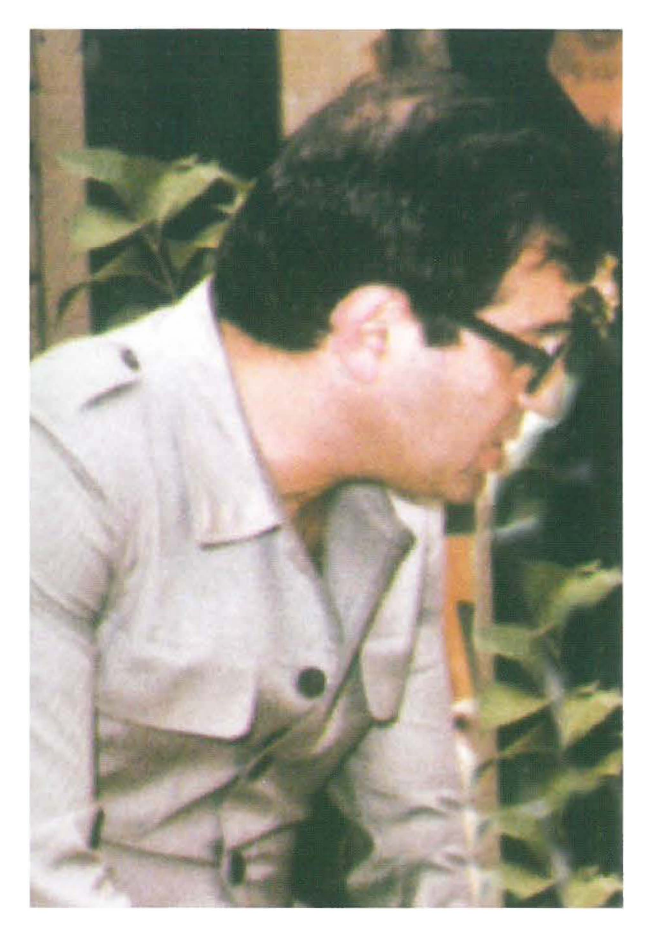
ردود الفعل كانت قاسية جداً على الكتائبيين في الشمال. فرنجية أنذرهم بوجوب إعلان انسحابهم من الحزب أو الخروج من المنطقة، وتعهد في 17حزيران بتنظيف المنطقة منهم". وعمليات الثأر أودت بحياة العشرات، و"الكتائبيون الصامدون"، خاصة من أبناء

بشري. تركوا المنطقة. وشكّلوا. بعد سنوات قليلة. العمود الفقري للقوات اللبنانية. وسياسياً. توقّف نفوذ الكتائب عند حدود قضاء جبيل. وتحديداً عند جسر المدفون. في حين جاءت الظروف مناسبة لتوغّل القوات السورية في عمق مناطق الشمال المسيحية. ذلك أنها خشيت من أن تكون عملية إهدن موجّهة ضدها. "لم تكن دمشق مخطئة تماماً: ففي تصريح لصحافية أميركية. أصبحت صديقة شخصية له اسرّ بشير الجميل في ما بعد. أنه كان قد حصل على ضوء أخضر من الإسرائيليين لتنفيذ عملية إهدن" (Barbara Newman, The Covenant, Love and Death in Beirut, New York, Crown Publishers, 1989, pp. 140-141). وذكرت صحيفة "هاآرتس" الاسرائيلية (عدد 6 حزيران 1985) أن "الموساد" شاركت في عملية اغتيال طوني فرنجية.

أحكمت القوات السورية سيطرتها على مناطق بشري والبترون حيث وجود قديم للكتائب. وبقيت زغرتا ومنطقتها في عهدة ميليشيا المردة. التي أجازت لها القوات السورية أيضاً إقامة حواجز على مدخل لبنان الشمالي في دلالة على تثبيت زعامة فرنجية على الشمال المسيحي.

هذا الانتشار السوري في الشمال المسيحي جاء في إطار قوات الردع العربية ووفق خطة أمنية اعتمدتها الحكومة اللبنانية يوم 28 حزيران 1978. وفي مقابل ذلك خفّ تواجد القوات السورية في المتن وكسروان. وخاصة على الطريق الساحلي بين بيروت وجونية.

ثم جاء تسلسل الأحداث ليصبّ في خانة مواجهة موشكة. فبعد أن تبنّت الحكومة اللبنانية الخطة الأمنية خشية وقوع الأسوأ. لا بل في اليوم نفسه. 28 حزيران. فوجئت بمجازر وقعت في أربع قرى (القاع. راس بعلبك. جديدة والفاكهة) وذهبت بأرواح 32



كريم بقرادوني

شخصاً أكثريتهم من الكتائبيين. فاتّهمت الجبهة اللبنانية سورية بارتكابها. ودعت إلى إضراب عام في الأول من تموز.

مقتل فرنجية على لسان بقرادوني

هذه "الرواية" يعرضها بول عنداري (وكان أحد كوادر القوات اللبنانية. في كتابه "هذه شهادتي". ط1. 1993. ص 66-67) على لسان كريم بقرادوني في جلسة خاصة في العام 1988. يقول عنداري: "قال لي الأستاذ كريم:

"الحقيقة يا صديقي عندي نظرية خاصة بإهدن: كانت علاقتي سيئة مع بشير. وفوجئت أنهم غطّسوا سمير (جعجع) بهذا المقدار. أخشى ما أخشاه أن



طوني فرنجية

تكون قشرة موز تزحلقنا عليها وارتكبنا خطأ تقدير وخطأ تنفيذ...

"بشير كلّف سمير لأن أحداً لا يستطيع القيام بهذه العملية الا مجموعات الشمال. علماً بأن إيلي حبيقة وفؤاد أبي ناضر والياس الزايك وغيرهم كانوا في العملية.

"أكيد. خلفيات بشير غير خلفيات سمير... خلفيات بشير يغلب عليها الطابع السياسي من حيث الصراع على السلطة أو الزعامة المسيحية. وكان يرد بمنطق ثأر معين على ما حدث علماً بأن مقدار التحريض لبشير من أناس معينين كان كثيراً: عملية دس ودفش كبيرين. أما خلفية سمير فتغيير وضع قبائلي وإحلال شيء آخر مكانه. ومن المؤكد أن الإثنين لم يكونا يتصوران الوصول إلى مرحلة قتل طوني فرنجية".

ويضيف عنداري: "سيئات حادثة إهدن حسب كريم بقرادوني تتلخّص في "نظرية الشمال" التي تقول إن "الاحتياطي" المسيحي هو في الشمال. والجبل لا يستطيع الاستمرار من دون الشمال. وعندما يكون الشمال معزولاً عن الجبل يسقط الجبل حتى بيروت... هذه ثوابت تاريخية واستراتيجية. حتى عندما وصلنا إلى قمة قوّتنا في 1982 كانت نقطة ضعفنا هي الشمال. نتج عن حادثة إهدن خروج القوى المتحركة الشابة والشرسة المسيحية من الشمال. وحدث تراخ وطني مسيحي لبناني فيه. الشمال يمثّل دائماً التشدّد والصلابة الوطنية المسيحية. فالتراخي بعد إهدن سمح للسوري أن ينشب مخالبه من دون أية مقاومة (...) والنتيجة أصحبت كما يلي: العصب الشمالي الشرس أتى إلى هنا وقوّى الوضع الداخلي في المناطق وأوجد عصبية كبيرة. ولكن على حساب ارتخاء في الشمال. ولولا حادثة إهدن لكان هناك شمالان: شمال محرّر ومقاوم وشمال إسلامي تحتلّه سورية وكانت رقعة المقاومة المسيحية أوسع وأغنى".

حرب المئة يوم

في يوم الإضراب، الأول من تموز 1978، انتشر مسلّحو الميليشيات المسيحية في شوارع بيروت الشرقية وضواحيها. وكان يُسمع إطلاق نار بصورة متفرقة. ثم أُذيع أن جنوداً سوريين أوقفوا بشير الجميّل في ساحة ساسين – الاشرفية واقتادوه إلى جهة مجهولة. ولم يخفّف من التوتّر نبأ الإفراج عنه بعد وقت قصير. وبعد الظهر، بدأ يسمع دوي المدافع، وقصف السوريون عين الرمانة. وفي اليوم التالي، بدأ القصف يطال الأشرفية، إضافة إلى عين الرمانة وفرن الشباك. ولم

بيروت تشتعل

مشاركة الجيش السوري



كميل شمعون بعد هدوء القصف

يتوقف إلا في 6 تموز، اليوم الذي أعلن فيه الرئيس سركيس استقالته، ولم يعد عنها إلا في 15 تموز من دون تحقيق أي نتيجة.

في 22 تموز، عاد القصف السوري، وتركّز هذه المرة ولمدة ثلاثة أيام متوالية على بلدة الحدث، وعنف كثيراً في 29 تموز. هكذا استمرّ القصف، ومعه الاشتباكات، طيلة أيام الأزمة (مئة يوم). وسُمّيت "معركة الأشرفية".

المطلب السوري تمحور حول إعادة انتشار قوات الردع العربية في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة اللبنانية، وإلغاء الخطة الأمنية التي اعتمدتها الحكومة في 28 حزيران، والتي كانت توكل الأمن للجيش اللبناني في جزء من هذه المناطق، طالما أن الجيش لم يجر تركيبه بعد بصورة متوازنة. أما الجبهة اللبنانية فطرحت من الأساس الدور السوري في لبنان: بيار الجميّل اعتمد لهجة معتدلة بتكرار قوله إن المسيحيين لا يريدون أن يصبحوا أعداء لسورية. نجله بشير وكميل شمعون صعّدا الموقف وتكلّما عن



عناصر سورية بعد هدوء القصف

مقاومة "الاحتلال السوري". وطالبا بانسحاب الجيش السوري من لبنان. وهذا الخط المسيحي المتصلب أضفى عليه القادة الاسرائيليون وعوداً بالدعم والمساعدة. فبدأ طيرانهم الحربي (كما في 6 تموز 1978) يخرق أجواء العاصمة بيروت. وكان الرئيس سركيس، في نظر السوريين، يبالغ في تسامحه أو غضّ نظره أو حتى تغطيته لمواقف الميليشيات المسيحية والميليشيات الحدودية.

في 31 تموز 1987، تمّ إرسال كتيبة من الجيش اللبناني إلى الجنوب منطلقة من البقاع. فكان عليها أن تعبر الشريط الحدودي للوصول إلى منطقة تبنين حيث كانت مهمتها تقضي باتخاذ موقع لها إلى جانب القوة الدولية. لكنها لم تصل إلى هناك. وتوقفت على بعد 24 كلم من تبنين قرب قرية كوكبا، حيث تعرضت لقصف مدفعي من الميليشيات الحدودية مدعومة من المدفعية الاسرائيلية. فبدا واضحاً أن قضية الجنوب ستبقى معلقة.

في اليوم التالي، الأول من آب، عادت الاشتباكات في بيروت بين القوات السورية والقوات اللبنانية. في 3 آب، فشل خدّام في مهمته في بيروت، فتأزم الموقف واستمرت الاشتباكات. وعاشت الأشرفية (في 6 آب) تحت جحيم من نار المدفعية السورية. وردّت القوات



حرائق نتيجة القصف

اللبنانية بقصف مدفعي لبيروت الغربية. في 8 آب، خف التراشق المدفعي. وأخلت قوات الردع العربية بعض مواقعها في القطاع المسيحي، وتجمّعت القوات السورية في برج رزق (الأشرافية). لكن القنص منع أية حركة للمواطنين في شوارع العاصمة.

في 25 آب، استغلّت القوات السورية مناسبة مقتل سبعة كتائبيين وقعوا في كمين في قرية بقسميا، لتمشيط بلاد البترون. كما دخلت، في الوقت نفسه، إلى ثلاث قرى مسيحية في البقاع (عيناتا، مشاتيه ودير الأحمر) تشكّل عقدة عبور من وإلى جبل لبنان وبشري. واجه الكتائبيون هذه العملية (خاصة في الكورة والبترون وقريتي شناطة ودير بله) وسقط فيها 37 قتيلاً، أسفرت عن سيطرة سورية. استُكملت في الأول من أيلول على أثر مقتل ثلاثة جنود قرب بشري. فكانت الحصيلة أن أصبح الشمال خالياً من الكتائبيين الذين تجمّعوا في جبيل وجعلوها "درعاً حدودياً لمناطقهم المتبقية" (كسروان والمتن ومنطقة بيروت الشرقية).

في غضون ذلك، عادت الاشتباكات (28 آب) إلى بيروت الشرقية، رافقتها حرب كلامية بين سورية وإسرائيل غذّتها أجواء اجتماع قمة كامب دافيد، ومناقشات حول تجديد مدة انتداب قوات الردع العربية. في 10 أيلول، قصف عنيف لبيروت الشرقية، أعقبه في 13 أيلول إضراب عام ضد الوجود السوري دعت إليه الجبهة اللبنانية. في 17و19و22 أيلول أعاد السوريون قصفهم بيروت الشرقية. وفي 22 أيلول، أعلن الرئيس سركيس،



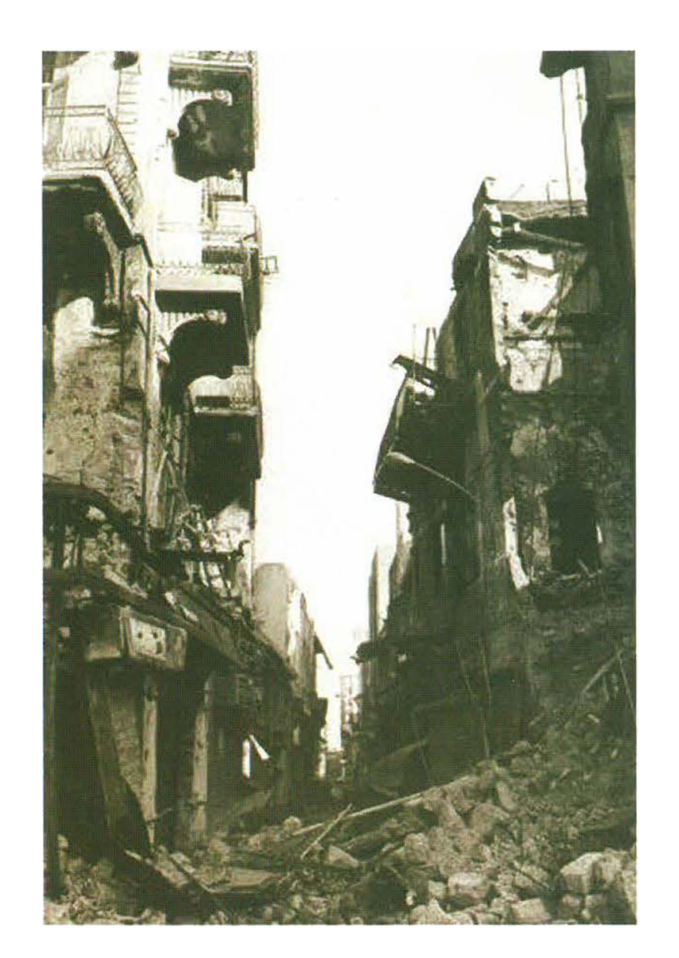
اطفال في الملجأ

في رسالة إلى اللبنانيين بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لرئاسته، تمسّكه بقوات الردع العربية.

في 28 أيلول، عاشت الأشرفية يوم رعب حقيقي نتيجة قصف مدفعي سوري لم يسبق له مثيل. وطال القصف قرى متنية، بما فيها بكفيا. وقد أثار عنف هذا اليوم حركة دبلوماسية دولية. فأعلن الرئيس الأميركي، وقد سرّه نجاح قمة كامب دافيد، أنه آن الأوان لعقد مؤتمر حول لبنان. وأطلق مجلس الأمن الدولي (في 5 تشرين الأول) نداءً مستعجلاً لوقف المعارك، التي استمرّت مع ذلك ولم تتوقف إلا في 7 تشرين الأول (1978) بعد أن أصدر الرئيس الأسد أمره بوقف القصف عقب ساعات من المناقشات أجراها مع الرئيس سركيس.

في 15 تشرين الأول 1978، وفي بيت الدين، اجتمع وزراء خارجية الدول المشاركة في تشكيل وفي تمويل قوات الردع العربية، و"وقّعوا على بياض" على كل ما يتعلق بإعادة انتشار هذه القوات، وبما يخدم، في هذا الإطار، أية تكتيكات تخدم السياسة السورية. ففي 20 تشرين الأول، حلّ جنود سعوديون محل القوات السورية في قطاع برج رزق في الأشرفية، وحول جسر محلة الكرنتينا. وبقي السوريون في سن الفيل والحازمية. وانتهت معركة "المئة يوم"، رسمياً، عندما قرّر مجلس جامعة الدول العربية تجديد ولاية قوات الردع العربية لستة أشهر أخرى، في 26 تشرين الأول.

تميّزت حرب صيف 1978، قياساً على حرب السنتين، بعنف القصف المدفعي وكثافته (استعمل السوريون



بيروت مدمرة

صواريخ "الغراد" وراجمات صواريخ "قذائف ستالين")، وبتدنّي الخسائر البشرية نسبياً: بين 350 و 450 قتيلاً ونحو ألف جريح بين المدنيين، وبعض عشرات القتلى في صفوف الميليشيات والجنود السوريين. أي ما معدله 4-6 قتلى يومياً، في حين أن المعدل اليومي لحرب السنتين كان بين 33-50 قتيلاً. أما الخسائر المادية فقدّرت ببضع مئات الملايين من الليرات اللبنانية، في حين بلغت نحو 7.5 مليار في حرب السنتين.

سجّلت حرب صيف 1978 بداية الصعود الحقيقي لبشير الجميّل على أساس منطلقين: الأول، ظهوره (وشمعون) كبطل مقاومة الوجود السوري؛ الثاني، وضعه نواة جهاز تنظيمي رافقه في طريق صعوده، معتمداً في إدارته على مقربين منه بدأ يبرز منهم "الأش - كا" (ايلي حبيقة) و"الهورس" أي "الحصان" (فادي فرام).

إسرائيل وحرب المئة يوم

شغلت أحداث حرب المئة يوم، أو حرب صيف 1978 أو "معركة الأشرفية"، حيّزاً مهماً في النقاش الذي كان يدور في الرأي العام الاسرائيلي، والذي عكسته الصحافة الاسرائيلية. وقد ناقش مجلس الوزراء الاسرائيلي الوضع في لبنان في جلستيه 2 و9 تموز (1978)، وكذلك فعلت اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية (5 تموز). وما دار في هذه المناقشات عكسته، ولا ريب، تصريحات الزعماء الاسرائيليين طيلة أيام الحرب المذكورة.

مناحيم بيغن رئيس الوزراء لعب على العواطف بتكرار تصريحاته حول "إبادة المسيحيين" و"ضرورة إنقاذهم". وكان بذلك يزخّم من النقاش والحرب الكلامية على علاقة إسرائيل بالجبهة اللبنانية، خاصة بعد تصريحه، في 2 أيلول 1978، الذي أكّد فيه أن إسرائيل ماضية في مساعدة مسيحيي لبنان، وأنها لن تتخلى عنهم.

إيغال يادين، نائب رئيس الوزراء، قال (6 تشرين الأول) إن إسرائيل تدعم الميليشيات المسيحية، ووزير الخارجية موشي دايان، قال (8 تشرين الأول) إن هذه المساعدة مستمرة طالما هي مستمرة الحملة السورية. والثلاثة أضافوا أن إسرائيل على استعداد للقيام بكل ما هو ضروري لإيقاف مذبحة المسيحيين (بالمعنى نفسه كتب بيغن لوزير الخارجية الأميركي فانس).

رافق هذه التصريحات العلنية إظهار عضلات وأعمال عسكرية: طيران حربي اسرائيلي يخرق جدار الصوت فوق بيروت (6 تموز) قدّمته الإذاعة الاسرائيلية على

الرئيس الياس سركيس

انه انذار موجه الى سورية. وغارة اسرائيلية جوية (21 آب تقصف مخيّم برج البراجنة ومحلة الدامور رداً على عملية مهاجمة باص تابع لشركة العال الاسرائيلية في لندن. وفي 6 أيلول 1978. وفي حين كانت قمة كامب دافيد منعقدة. فشل إنزال بحري إسرائيلي في صور. وجرت محاولة أخرى. في اليوم التالي. في الدامور. كما قامت إسرائيل بهجوم بحري. في تشرين الأول على محلة الأوزاعي (جنوبي بيروت). كان هدفها في الحقيقة تدمير قاعدة تابعة لمنظمة "فتح". لكن القادة الإسرائيليين اعتبروها "إنذاراً للسوريين".

إن أغلب ما كُتب ونُشر حول الموقف الإسرائيلي من المسيحيين في حرب المئة يوم أثبت أن إسرائيل لم تكن في وارد ترجمة تهديداتها و"إنذاراتها" المتكررة لسورية عملياً. أي مواجهتها عسكرياً. وأن جلّ همّها انصبّ على تعميق الشرخ بين مختلف أفرقاء النزاع في لبنان. وما عدا ذلك فهو أقرب إلى "لعبة خداع".

يقول جوزف أبو خليل. وكان أحد الشهود و"اللاعبين". في كتابه "قصة الموارنة في الحرب. سيرة ذاتية" (صادر سنة 1990. ص 84 و85 و87) إن اختراق الطيران الحربي الاسرائيلي الأجواء اللبنانية جاء تلبية لنداء كميل شمعون. وفي بعض اللقاءات السرية سعى بعض المسؤولين الاسرائيليين إلى رفع معنويات محاوريهم اللبنانيين بجعلهم يعتقدون أن إسرائيل لن تسمح بسحق الميليشيات المسيحية عسكرياً أو سياسياً. وذلك من غير أن تقدم أي وعود صريحة وأكيدة. ومثل هذا الغموض. الذي يتضمن شتى التأويلات. جعل بشير الجميّل. برأي أبو خليل. يقول إنه على استعداد لأن يتخلى عن فكرة مواجهة سورية إن لم يقتنع بأن إسرائيل مستعدة للتدخل. وأشار أبو خليل إلى أن فرضية تدخّل إسرائيل اصحبت نوعاً من التعويض النفسي. كما أصبحت. بصورة خاصة. هدفاً يجب بلوغه. فالجبهة اللبنانية كانت تعتقد أن تعميق اتصالاتها بالاسرائيليين وإعطاءهم الدليل على قدرتها في الصمود كفيلان بإقناع اسرائيل بتغيير موقفها (اكتسبت هذه النظرة مزيداً من الصدقية بعد أربع سنوات. أي في الغزو الاسرائيلي الثاني. 1982).



بعد حرب المئة يوم


شعلة الحرية من بين الانقاض

استقطاب جديد في الطبقة السياسية اللبنانية

الحل الذي رست عليه حرب المئة يوم فتح الطريق أمام ظهور استقطاب جديد (خلافات) لدى المسؤولين اللبنانيين. فالحذر المتبادل بين الرئيسين سركيس والحص تفاقم وازداد خطورة. وإذا كان الحص قد احتفظ بدور له في بعض الاجراءات الشكلية في ما يتعلق مثلاً بإرسال الجيش إلى الجنوب، وساهم في الاتصالات مع سورية، إلا أنه استُبعد عن القرارات الكبرى التي اتخذها سركيس. فبعد بدء القصف في حرب المئة يوم، أجرى سركيس مشاورات موسّعة من دون أن يُشرك فيها رئيس حكومته. وبعد ثلاثة أشهر، بدأ جولة في البلدان العربية من دون إعلامه. وقبيل إعلان استقالته (بعد أيام قليلة من بدء القصف)، طلب سركيس من الحص تقديم استقالة حكومته ليتمكن من تشكيل حكومة جديدة برئاسة ماروني عملاً بسابقة العام 1952 (حرصاً على إبقاء السلطة العليا في الدولة بيد ماروني). ورفض الحص هذا الطلب حتى لا تتحول السابقة المذكورة تقليداً دائماً. وقيل يومها إن سركيس عاد عن استقالته بسبب هذا الموقف للحص. كما قيل إن الرجلين، رغم خلافهما، بقيا حريصين على استمرارية الدولة (سليم الحص، "زمن الأمل والخيبة، تجارب الحكم ما بين 1976 و1980"، بيروت، دار العلم



ترسانة اسلحة

للملايين، 1992، ص 179).

وكان الموقف من سورية السبب الأساسي في خلافات السياسيين الآخرين. ثلاثة منهم اتفقوا، رغم التباين الواسع في ما بينهم، وهم سليمان فرنجية ورشيد كرامي ووليد جنبلاط، على الاجتماع في إهدن، في 31 آب 1978، وإعلان تأييدهم لقوات الردع العربية في وقت كان قادة الجبهة اللبنانية بدأوا مطالبتهم بخروجها. وأهم مظهر من مظاهر هذا الاستقطاب على صعيد الشارع هو السماح، من جديد، لميليشيات أحزاب الحركة الوطنية بالظهور من جديد وفتح مكاتب لها في أحياء بيروت الغربية.

سورية تعتمد خطاب التصلّب والمواجهة

الحقيقة أن التهديدات الإسرائيلية لم تترجم بأية مبادرة فعلية من جانب اسرائيل. وأن الأساس في الموضوع أن "معركة الأشرفية" نشبت في الوقت الذي كان يجري فيه التحضير لانعقاد قمة كامب دافيد، وأنها لم تنته إلا بعد الانتهاء من "الاتفاقات - الأطر" المصرية - الاسرائيلية، التي لم تتمكن سورية من التأثير بشكل فعّال فيها. فمن خلال هذا المنظور، فإن الرحلة التي أعقبت انعقاد قمة كامب دافيد ووقف إطلاق النار في بيروت تميّزت بخطاب سوري متشدّد برّر الوجود السوري في لبنان انطلاقاً من واقع


مركز للقوات السورية

الجغرافيا السياسية: فسورية، كونها بلد المواجهة، فمن واجبها أن تكون قوة إقليمية، ولبنان هو الساحة المؤهلة لإظهار قوة سورية ودورها، خاصة وأن العدو موغل في تعدياته عليه، وأنه خرج منتصراً من كامب دافيد، أقله من حيث إخراجه مصر من الصف العربي.

تبقى سورية، بعد كامب دافيد، "للتوازن الاستراتيجي" و"للمواجهة". الصحافي البريطاني باتريك سيل، في كتابه عن الرئيس الأسد، الذي تُرجم إلى العربية وانتشر على نطاق واسع في لبنان **P. Seale, "Assad, the Struggle for the Middle East", London, I.B. Tauris, 1988)** يقول إن الخطاب السياسي للقادة السوريين عوّل كثيراً على هذين الشعارين. لكن المُراد بهما حقيقة ظلّ ملتبساً، إذ إن أحداً لم يوضّح في ما إذا كان المقصود بهذا "التوازن الاستراتيجي" توازناً بين اسرائيل من جهة وبلدان الشرق الأوسط العربية ككتلة مواجهة من جهة أخرى، أو بين اسرائيل وسورية لوحدها. ويخلص باتريك سيل إلى الاستنتاج بأن الاحتمال الثاني هو الأرجح، بدليل فشل المصالحة بين سورية والعراق، وسقوط "ميثاق العمل القومي" بينهما بعد أشهر قليلة من توقيعه. وفي السياق هذا يتكلم سيل مطولاً على المصاعب الداخلية الخطرة جداً على النظام في سورية والتي بدأت تترجم، منذ 1978، بتفجيرات أمنية (الإخوان المسلمون) استمرت حتى 1982. كما أنه يسوق الدليل على أن


في سهل البقاع

التصرف السوري، بصورة عامة، بقي ضمن حدود العبارة المنسوبة لهنري كيسنجر: "التوازن الاستراتيجي" كان وسيلة لدعم موقعها الإقليمي وتحويله إلى قوة "لا سلام بدونها"، خاصة وأن القوة الإقليمية العربية الثانية، العراق، باتت منشغلة بهموم وطنية وقومية واستراتيجية كبرى على مقلب آخر من الحدود القومية: الثورة الإسلامية في ايران (بدءاً من 1979-1978).

لبنان ساحة النزاع الإقليمي

لم يعد بوسع لبنان، وقد حُرم، من قبل أكثر من ثلاث سنوات، من مقومات أي نوع من أنواع دفاع الدولة، عسكرياً واجتماعياً وحتى معنوياً، أن يواجه مستلزمات مفاعيل كامب دافيد التي أدخلت المنطقة في مرحلة نظام جيوبوليتيكي جديد. فبات متروكاً في مهبّ العاصفة. فجرت مفاعيل كامب دافيد، التي ظهر بوضوح أنها مقبولة دولياً (أوروبا، وحتى الاتحاد السوفياتي) بهذا القدر أو ذاك على حساب أمنه واستقراره.

فعلى ساحته تجسدت خطوط الخلافات الأساسية في المنطقة، وعليها أمكن للسياسة الإقليمية أن تجد متنفساً لها خارج الضغوطات الدبلوماسية (ساحة تصفية الحسابات بين القوى الإقليمية وبواسطة الميليشيات المتصارعة).



من أجتماعات الجبهة اللبنانية

وساحته استمرّت ساحة النزاع العربي - الاسرائيلي الوحيدة تقريباً: الساحة المصرية حُيّدت منذ 1973، وساحة الجولان غابت عن الصورة منذ 1974، فالحسابات الأميركية ما كانت لتشجّع أي مغامرة اسرائيلية ضد سورية لا في لبنان ولا في الجولان.

وعلى الساحة اللبنانية قيّض لإسرائيل أن تظهر يومياً تقريباً تفوّقها العسكري، مستفيدة من أداتين متكاملتين، الشريط الحدودي الذي يحتله أتباعها بالوكالة وعلاقاتها مع الجبهة اللبنانية؛ ولمنظمة التحرير الفلسطينية أن تُظهر مقاومتها العدو الإسرائيلي؛ ولسورية أن تُظهر أهمية توازنها الاستراتيجي مع هذا العدو، ما يترتب عليه، برأيها، أن يكون سقف قرارها على الجبهة الشرقية السقف الأعلى.

وتلّقت الساحة اللبنانية الأثر الأبلغ للثورة الإسلامية في إيران، الأثر الذي تجسّد بعد حين في قيام حزب اللّه مسبوقاً بتطورات داخل الطائفة الشيعية نقلتها من "الطائفة - الخزّان" التي تغذي اليسار اللبناني (مختلف أحزاب الحركة الوطنية)، قواعد وكوادر، إلى الطائفة المستشعرة بإحساس قوي بالثقل الذاتي والدور الخاص، ولم يخفّف من تصاعد هذا الإحساس اختفاء الإمام موسى الصدر، مؤسس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، في بدايات الثورة الإسلامية في إيران، في آب 1978، إبان رحلة له إلى ليبيا.

لبنان، مناطق متفجرة

انتهت حرب المئة يوم، ورست خريطة القوى السياسية والعسكرية (بدءاً من خريف 1978) على



الرئيس سركيس والوزير جوزف سكاف في احتفال عسكري

التوزّع الجغرافي التالي:

- المنطقة التي تسيطر عليها القوات السورية: الشمال، سهل البقاع، أعالي المتن، جزء من جبل لبنان واقع جنوبي طريق دمشق، بيروت الغربية والساحل الممتد بين بيروت وصيدا (انسحب الجيش السوري من صيدا بداية 1980). تعايش الجيش السوري، في بادئ الأمر، مع المنظمات الفلسطينية في هذه المناطق، وشجّع عودة ميليشيات الحركة الوطنية، كما وشجّع ميليشيا حركة "أمل" الشيعية. وفي الشمال المسيحي، دعم الجيش السوري ميليشيا "المردة" التابعة للرئيس السابق سليمان فرنجية. وثمة وحدات من الجيش اللبناني بقيت في ثكناتها.

- المنطقة التي تسيطر عليها الجبهة اللبنانية: بيروت الشرقية، قضاء المتن الشمالي والجنوبي، كسروان وجبيل. تشكّل هذه المنطقة نحو خُمس مساحة لبنان، كما بدت كأنها دولة ضمن دولة، وقد توحّدت ميليشياتها باختبار قوة عنيف (1980) وتزعّمها بشير الجميّل. كانت وحدات من الجيش اللبناني موجودة في بعض أمكنة هذه المنطقة، خاصة في محيطي القصر الجمهوري ووزارة الدفاع، وكان التعايش صعباً، في أغلب الأحيان، بينها وبين الميليشيات (القوات اللبنانية).

- المنطقة التي تسيطر عليها منظمة التحرير الفلسطينية: بين صيدا ونهر الليطاني. وبعد انسحاب القوات السورية من جنوبي بيروت امتدّت سيطرة منظمة التحرير على الطريق الساحلي من صيدا إلى بيروت مروراً بالدامور. وهذه المنطقة أخذت تعرف تزايد نفوذ "أمل" على حساب منظمة التحرير وحلفائها.

- منطقة عمل القوة الدولية: تمتدّ بين الساحل والجولان، وتنقطع في المنطقة الوسطى منها حول



قوات اسرائيلية

قلعة "بوفور" الشقيف.

- الشريط الحدودي: تسيطر عليه، إسمياً، الميليشيات الحدودية (الرائد سعد حداد)، وعملياً إسرائيل. ويمتد بعرض متوسطه نحو 10 كلم.

المواجهة من جديد بين سورية والجبهة اللبنانية

كان واضحاً أن حرب صيف 1978 عُلّقت ولم تتوقف. فوسط المدينة (البرج، ساحة الشهداء) ظلّ مقفلاً أمام الحركة التجارية والمارة، ما عمّق من تقسيم العاصمة. والكلام المتداول بكثرة هو الكلام على "الجبهات التقليدية" و"خطوط التماس". تغذّيه عمليات إطلاق النار ودوي القذائف ليلاً وبصورة يومية.

في 15 تشرين الثاني 1978، جرت اشتباكات في عين الرمانة بين القوات السورية والميليشيات المسيحية، واستمرّت يومين؛ وتكررت مرات عدة، وطالت وسط المدينة، طيلة الأسابيع والشهور اللاحقة.

في أوائل 1980، أقفل القنّاصة أوتوستراد فؤاد شهاب (الأشرفية - الحمرا)، وبقي مقفلاً حتى تشرين الأول 1982، بعد الغزو الاسرائيلي.

في الشمال، محاولات عودة للكتائب إليه، قادها سمير جعجع قائد الفريق الشمالي في القوات اللبنانية، وأدّت إلى اشتباكات مع المردة، خاصة في أيار وتموز وتشرين الأول من 1980، ومع القوات السورية أحياناً (تموز 1979). وكانت ترافق ذلك أعمال احتجاز رهائن. أشهرها احتجاز الزغرتاويين للنائب الكتائبي ادمون رزق (13 شباط 1980)، ولم يُفرج عنه إلا بعد



"القبعات الزرق" ...بين نارين

ثلاثة أسابيع ومقابل الإفراج عن عدد من الرهائن من أبناء زغرتا.

بؤرة توتّر أخرى في أعالي المتن: اشتباكات بين القوات اللبنانية وقوات الحزب السوري القومي الاجتماعي، مدعومة من القوات السورية، في الزعرور (نيسان 1979 وأيار 1980). أكّدت أهمية المنطقة في الرهان الاستراتيجي الذي ظهر بعد ذلك في قضية زحلة وأزمة الصواريخ (ربيع 1981).

النقاش حول مسألة حفظ الأمن والجيش

في 4 تشرين الثاني 1978، أطلقت سورية سراح الملازم أول أحمد الخطيب، قائد جيش لبنان العربي، من السجون السورية (معتقل منذ قبل نحو سنتين)، وسمحت بعودة عناصر جيشه إلى الظهور في شوارع بيروت الغربية في إشارة إلى أن سورية تتحفظ على "الجيش اللبناني"، ولا تعتبره محايداً في النزاعات. وقد تأكد هذا الموقف السوري، بعد أسابيع قليلة (أي في 29 كانون الأول 1978)، برفض دمشق "الخطة الأمنية" التي قدّمها اللواء سامي الخطيب، قائد قوات الردع العربية (قائدها الأعلى الرئيس سركيس). والرفض نفسه واجه جميع "الخطط الأمنية" التي طرحها الرئيس سركيس في الشهور التالية، والتي كانت تقضي بأن تحل وحدات من الجيش اللبناني محل القوات السورية. وحتى عندما خففت سورية من تواجد قواتها في لبنان، في مطلع 1980، استبعد أي احتمال للاستعانة بالجيش اللبناني.

ففي كل "خطة أمنية"، كانت سورية تطرح شرطين: شرط حل مشكلة الشريط الحدودي المتضمن توضيح وضع الضباط المنشقين المتعاونين مع


الشريط الحدودي في الحسابات الاسرائيلية

إسرائيل، وشرط تحقيق الوفاق الوطني في لبنان. ومعنى ذلك وجوب وضع قانون جديد حول الجيش ينهي الهيمنة التقليدية للموارنة على الجيش بإقامة مجلس عسكري أعلى مكوّن من الطوائف الأساسية. وكان هذا القانون المطروح الموضوع الرئيسي لزيارة الرئيس الحص لدمشق (13 كانون الثاني 1979)، ولقمة سركيس- الأسد (في أيار من العام نفسه).

ومع ذلك، فإن إقرار قانون الجيش (13 آذار 1979) لم يعدّل بشكل أساسي في الوضع. فصحيح أن سورية قبلت بأن يحل نحو 600 جندي لبناني محل قوات الردع العربية في محلة السوديكو، إلا أن مسألة المراسيم التطبيقية ظلّت محل أخذ ورد. وكذلك مسألة الشريط الحدودي التي جاءت حادثة كوكبا (نيسان 1979) لتظهر عجز الجيش عن حلها. وبعد هذه الحادثة، جرى نقاش طويل حول انتشار الجيش في الجنوب، اشترك فيه مسؤولو القوة الدولية، وأسفر عن السماح لكتيبة من الجيش اللبناني المرور على الطريق الساحلي إلى الجنوب . وكانت الكتيبة تستقبل بالابتهاج من السكان، وكذلك من القوات المشتركة. لكن اسرائيل وزبانيتها اعترضوا على انتشار الكتيبة في المنطقة المحددة، وأعلن في اسرائيل، يوم 18 نيسان 1979، قيام "دولة لبنان الحر" في الشريط الحدودي. وانتهى الجيش إلى نشر عدد من عناصره في منطقة القوة الدولية.

هذه الخلافات انعكست فشلاً لقمة سركيس - الأسد في دمشق (14 و15 أيار)؛ ألحّ سركيس على وقف العمليات الفلسطينية ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية، في حين أن الأسد رأى إلى ضرورة إنهاء وجود الشريط الحدودي ووقف كل نشاط للمتعاونين مع اسرائيل. وفي ما يخص "الأمن"، رفضت سورية خطة

جديدة لنشر الجيش اللبناني في العاصمة محل قوات الردع العربية.

والتخفيف من تواجد القوات السورية الذي باشرته دمشق منذ مطلع 1980 طرح مسألة "الفراغ الأمني". فقرّر مجلس الوزراء اللبناني (في 6 شباط 1980) ملء هذا الفراغ بواسطة الجيش اللبناني. ولدى انسحاب القوات السورية من كل مواقعها في الضاحية الشرقية من بيروت (سن الفيل، المكلس، الحازمية) حلّت محلها وحدات من الجيش اللبناني. وبقي وسط العاصمة في عهدة القوات السورية.

حرب استنزاف في الجنوب ("دولة لبنان الحر")

بدأت هذه الحرب، بين إسرائيل والميليشيات الحدودية من جهة، والمقاومة الفلسطينية والقوات المشتركة من جهة أخرى، صيف 1978، عندما استأنفت اسرائيل قصفها لمواقع شمالي الليطاني. وفي 4 شباط 1979، أصبحت النبطية شبه خالية من سكانها نتيجة ما تعرضت له من قصف طيلة أيام متوالية. وتدخّل الطيران الاسرائيلي وقصف مخيّمات الفلسطينيين في صور وصيدا. وكان رد المقاومة الفلسطينية والقوات المشتركة بالقصف المدفعي (كاتيوشا) لمواقع الميليشيات الحدودية، ومناطق اسرائيلية في إصبع الجليل (قريات شمونة، وغيرها).

وبدأت، مع هذه الحرب، تتضح أكثر فأكثر الحسابات الاسرائيلية: فالشريط الحدودي ليس فقط قاعدة للتدخّل العسكري، بل أيضاً رأس جسر سياسي للقضاء على الدولة اللبنانية. ولا أدلّ على هذا الحجم السياسي، في الحسابات الاسرائيلية من "الإعلان الرسمي" عن انفصال الشريط الحدودي وقيام "دولة لبنان الحر" التي أعلنها سعد حداد من اسرائيل في



دبابة اسرائيلية بعد الشريط الحدودي

18 نيسان 1979 رداً على إرسال وحدة من الجيش اللبناني إلى الجنوب، وتحويل الميليشيات الحدودية إلى "جيش لبنان الحر" بقيادته (انسحب سامي الشدياق في حزيران 1979 إلى إسرائيل أولاً، ثم قصد فرنسا، وبعدها كندا، وقيل إنه عاد بعد كندا إلى بيروت الشرقية). وقد أتاح تجنيد شباب من شيعة بعض القرى الشيعية لسعد حداد فرصة زيادة عديد "جيشه" من نحو 700 في نيسان 1979 ليصل إلى نحو ألفي عنصر. وكانت إسرائيل تموّل هذا الجيش بالكامل، كما وضعت نحو 50 ضابطاً اسرائيلياً لقيادته فعلياً.

في المقابل، جهزت المقاومة الفلسطينية نفسها



سعت إسرائيل للسيطرة على مناطق وجود القوات الدولية

بسلاح مضاد للطائرات، وعملت على تحويل وحدات الفدائيين إلى جيش نظامي: لواء الكرامة في العرقوب، لواء اليرموك جنوبي جزين (في محيط الريحان والعيشية) ولواء القسطل في صيدا وصور وأرنون والنبطية. لكن ردّها على إسرائيل والميليشيات الحدودية اقتصر على استعمال مدافع الميدان.

كثّفت اسرائيل اعتداءاتها في خريف 1979، والقصف أصبح يومياً تقريباً في الجنوب. كما قصفت صيدا عدة مرات خلال 1980. ووصلت هذه الاعتداءات أحياناً (كما في أواخر 1980) إلى المواقع السورية. كما تخللتها عمليات كوماندوس للجيش الاسرائيلي (الدامور، صيدا، قلعة شقيف أرنون).

أما طلعات الطيران الحربي الاسرائيلي فأصبحت من قبيل المعتاد ابتداءً من أواسط 1980، ولم تعرقلها، بصورة جدية، صورايخ سام - 9 المحمولة التي كانت قوات المقاومة والقوات المشتركة مجهّزة بها، ولا طلعات الطيران السوري، وهذه الطلعات السورية جعلت هيئة أركان الجيش الإسرائيلي تقرر المواجهة الجوية بعد أن تأكّد لها أن راداراً نصب في لبنان: ففي 27 حزيران 1979، نشبت معركة جوية بين السوريين والاسرائيليين، الأولى منذ 1974، جاءت لمصلحة الاسرائيليين الذين أسقطوا أربع طائرات ميغ 21 سورية. وجرت معارك جوية أخرى (24 أيلول 1979، 24 آب و31 كانون الأول 1980) تفوق فيها الطيران

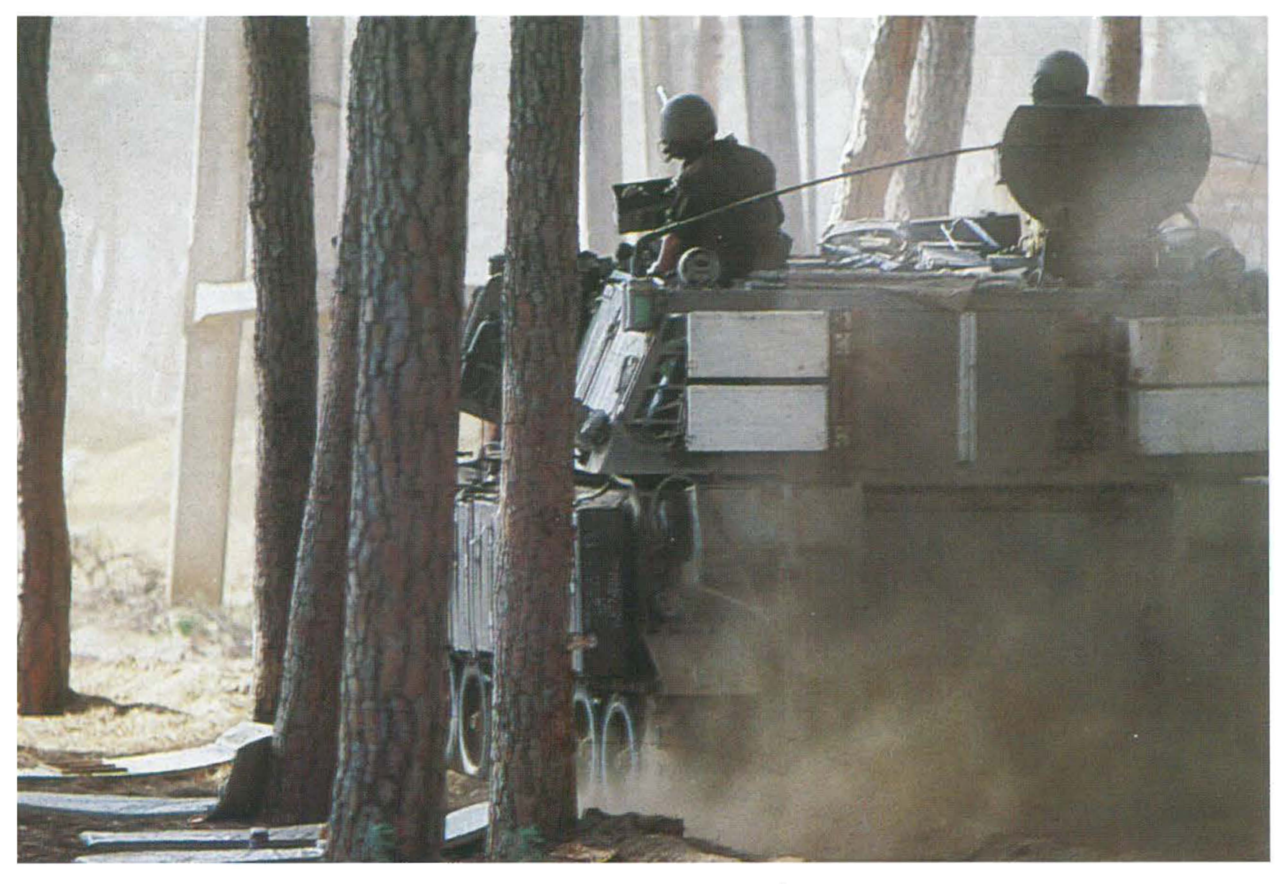


مراقبة دولية

الاسرائيلي. وظل الطيران السوري يحلّق في الأجواء اللبنانية (ما عدا الأجواء فوق الجنوب)) دون أن يعترض، أو يعترضه الطيران الاسرائيلي. إلى أن انفجرت أزمة زحلة في ربيع 1981، حيث طُرحت جدياً قضية السيطرة على الأجواء اللبنانية.

القوة الدولية بين نارين

في امتداد لحوادث صيف وخريف 1978 التي تعرضت لها القوة الدولية (القبعات الزرق)، تعرّض مقرّها في الناقورة للهجوم عدة مرات. فقصف في كانون الثاني وآذار 1979. ثم حوصر ليوم واحد في نيسان 1979، وكانت الميليشيات الحدودية تسعى من وراء كل ذلك إلى قضم مناطق انتشارها في عدة مواقع لتوسيع رقعة "دولة لبنان الحر". وقد تسنّى لهذه الميليشيات، خلال 1979، تعديل خط التماس حول صور باحتلال المرتفعات التي تشرف على السهل الساحلي. وقليلاً إلى الشرق، تمركزت الميليشيات في جبل باسيل ورشاف وبيت ياحون والطيبة. ومن بيت ياحون، سيطرت على برعشيت وحدّاثا، ومن رشاف سيطرت على الجزء الأكبر من منطقة عمليات الكتيبة الإيرلندية العاملة ضمن القوة الدولية. وتصاعد التوتر كثيراً في هذه المنطقة في نيسان 1980 عندما حاولت الميليشيات انشاء موقع دائم لها في قرية المطير فتصدّت لها القوة الدولية. وسرعان ما اتخذ الحادث بعداً خطيراً



تحييد منطقة المتن وتجنب المواجهة بين الجيش والقوات

بعد أن خطفت الميليشيات جنديين إيرلنديين وقتلتهما (17 نيسان 1980). وكان سفير إيرلندا في اسرائيل كشف، قبل أيام، أن وزير الدفاع الاسرائيلي كان اقترح على دبلن سحب كتيبتها من لبنان. وقد أثبت ذلك أن الميليشيات الحدودية، ومن ورائها اسرائيل، كانت تبغي السيطرة على الجزء الأكبر من منطقة عمليات الكتيبة الايرلندية، وعلى جزء من منطقة عمليات الكتيبة الهولندية التي اشتبكت معها أيضاً في كانون الثاني 1980. ودعت إيرلندا إلى مؤتمر يضم الدول المشاركة في القوة الدولية المنتدبة للعمل في لبنان FINUL. وقد أدان المؤتمر اسرائيل، لكنه لم يخرج بأية نتيجة عملية. وقد أكد فالدهايم، في تقريره إلى مجلس الأمن (15حزيران 1980) أنه ليس على القوة الدولية أن تلجأ إلى القوة لتحقيق أهدافها. وتجددت ولاية القوة الدولية مرة جديدة. واستمرّت اسرائيل تعمل على توسيع رقعة سيطرة الميليشيات بإقامة مراكز ثابتة، كما حدث في تموز 1980 في بلاط.

وواجهت القوة الدولية مصاعب أخرى على الطرف الثاني أيضاً، أي من جانب القوات المشتركة، حيث وقع بينهما نحو 20 حادثاً خلال نحو عامين، وخاصة في العام 1980. ففي خريف 1978، بدأت القوات المشتركة دعم مواقعها حول المنطقة الدولية، ثم قامت بشن هجوماتها عبر هذه المنطقة، ضد ميليشيات سعد حداد خاصة بعد إعلان قيام " دولة لبنان الحر". لكن القوة الدولية أثبتت هنا فعالية أكثر من فعالية جبهتها مع الميليشيات الحدودية، وتمكنت من منع عدة عمليات تسلل للقوات



بشير الجميل وتوحيد البندقية المسيحية

المشتركة باتجاه الشريط الحدودي. ووفقاً لاحصائيات الأمم المتحدة ، أوقفت القوة الدولية، بين كانون الثاني 1979 وكانون الأول 1980، 1435 "عنصراً مسلحًا" (وبهذه التسمية كانت تشير إلى مسلحي القوات المشتركة).

الكتائب والميليشيات المسيحية الأخرى والجيش ("توحيد البندقيةالمسيحية ")

ميليشيا حزب الكتائب اللبنانية (أو "القوى النظامية" يسميها هذا الحزب)

كانت الأقوى بين الميليشيات المسيحية . ورأى هذا الحزب أن من "حقه" قيادة المعركة بل "توحيد البندقية" تحت لوائه. وظهرت هذة الرغبة، أول ما ظهرت، في معارك الكتائبيين ضد ميليشيات الأحزاب الأرمنية حول محلة برج حمود، التي دامت عدة أيام (أيار وأيلول 1979)، ورضخت هذه الأحزاب بالنتيجة، للوصاية الكتائبية. والأمر كان أصعب وأعقد مع "النمور"، أي ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار الذي يتزعمه كميل شمعون، حيث دامت الاشتباكات، وبصورة متقطعة ومتفرقة من منطقة إلى أخرى من المناطق المسيحية، نحو عام ونصف العام (بدأت أولاً في فرن الشباك في 12 أيار 1979، ثم عين الرمانة، ثم بدادون، ثم وادي شحرور في صيف 1980، وقبلها في بيت مري وجبيل والصفرا والأشرفية. وفي 7 تموز 1980، أطلق بشير الجميل هجومًا عنيفًا ومفاجئًا على مواقع حزب الوطنيين الأحرار بدءًا من بلدة الصفرا



بشير الجميل بين داني شمعون ومارون حلو

حيث خسر داني شمعون "نموره" في غضون ساعات قليلة . ثم دمج بشير الجميّل الميليشيات المسيحية كافة في "القوات اللبنانية". أما علاقات بشير الجميل (والقوات اللبنانية) بوحدات الجيش المتواجدة في المناطق المسيحية فكانت، بصورة عامة، متوترة. فقد حاول الجيش، بعد معركة الأشرفية (صيف 1978)، وضع حد لما اعتبره "تجاوزات غير مقبولة" من القوات اللبنانية، وقرر إعتقال الضابط المنشق سمير الأشقر. لكن هذا الأخير قتل وهو يقاوم عملية اعتقاله في الأول من تشرين الثاني 1978.

وفي اليوم التالي، ثأر له رفاقه في القوات اللبنانية بهجومهم على موكب وزير الدفاع فؤاد بطرس . فقتلوا ضابطًا واعتقلوا عناصر المواكبة، وفجروا، بعد خمسة أيام ، منزل قائد الجيش. ووصل التوتر أوجه في حوادث منطقة جونية (8 كانون الأول 1978)، استقال على أثرها الوزير فؤاد بطرس من وزارة الدفاع التي تسلم حقيبتها قائد الجيش.

في مرحلة العلاقات الثانية بين بشير الجميل والجيش ، لازم الجيش ثكناته، لكنه خرج منها لينتشر في عين الرمانة وفرن الشباك بناءً على نداء الجبهة اللبنانية لإيقاف الاشتباكات الدائرة بين الكتائب والوطنيين الأحرار (حزيران 1979). وازدادت رقعة انتشار الجيش عندما حلّ محل القوات السورية في الضاحية الشرقية (آذار 1980).

وبعد إن تسنى لبشير الجميل تصفية ميليشيا الأحرار (7 تموز 1980) توترت العلاقات من جديد بينه وبين الجيش، وراح الجميل إلى حد تهديده بأنه موشك على أن يلقى المصير نفسه الذي لقيه "النمور"، وذلك

عندما علم بشير أن الجيش آخذ بالانتشار من محيط بعبدا باتجاه وادي شحرور. لكن القرار السياسي جاء أخيرا ليمنع الاحتكاك بين القوات والجيش، وليفيد القوات في نهاية الأمر.

وعلى صعيد منطقة المتن ثمة "حكمة" يرجّح أن وراءها الشيخ بيار الجميل ، زعيم حزب الكتائب ووالد أمين وبشير. فقد ارتؤي أن يبقى المتن متفلتاً من سيطرة بشير ويُعهد به الى أمين. ولكن بشيرًا، استطاع مع ذلك وإلى حد كبير ، من توحيد "البندقية المسيحية". تحت لواء القوات اللبنانية التي كان يقودها. واستمرت هذه الحال حتى إلى ما بعد اغتياله، أي العام 1985.

"فوضى مسلحة" في المناطق ذات الأغلبية المسلمة

بعد الاعتداءات الاسرائيلية في 1978 وخاصة بعد حرب المئة يوم (صيف 1978)، عادت ميليشيات أحزاب الحركة الوطنية للظهور المسلح ، خاصة في شوارع بيروت الغربية. ولم يرافق هذه العودة عمل تنظيمي جاد لا من قيادة القوات السورية أو من منظمة التحرير الفلسطينية أو من الحركة الوطنية. فعمت الساحة "فوضى مسلحة" أبطالها الأساسيون قادة وقبضايات شراذم مسلحة صغيرة في الأحياء، مبرر وجودها الأساسي انعدام القرار السياسي ــ الأمني لضبط الأوضاع وتمويل لهذه الشراذم أمنته لها جهات عديدة، خاصة منها منظمة "فتح". فكان الضحية الأساسي المواطن الذي تعرض لمختلف أنواع الاعتداءات على حقوقه وممتلكاته، فراجت السرقة، خاصة سرقة السيارات، على نطاق واسع. كما راجت اشباكات الشوارع والأحياء بين مختلف التنظيمات القائمة، ولعل أخطرها كان الاشتباك بين ميليشيا "المرابطون"



الامام موسى صدر

الناصرية والحزب السوري القومي الاجتماعي. في 5، 6 تشرين الثاني 1980، الذي بدأ بحادث في سوق خضار بيروت وتطوّر إلى معارك عنيفة استعملت فيها المدافع، كما رافقتها لغة طائفية زادت من حراجة وضع الحركة الوطنية (المرابطون سنيون بيروتيون في غالبيتهم العظمى. في حين أن الحزب السوري القومي الاجتماعي حزب تاريخي عقائدي ينتمي أعضاؤه وأنصاره إلى مختلف الطوائف اللبنانية). وثأراً لأحد عناصر "المرابطون" قام هؤلاء بمهاجمة بيت المسؤول العسكري للحزب القومي، بشير عبيد، وأردوه قتيلاً. كما قتلوا أحد كبار مثقفي الحزب الشاعر كمال خير بك. أما معالجة هذا الحادث فلم يرَ ياسر عرفات أفضل من إعطائه "الحزب السوري القومي الاجتماعي

فرصة الثأر لشهيديه القائدين خلال 24 ساعة" (S,Kassir, op.cit., p.399 نقلاً عن لسان أحد مسؤولي الحركة الوطنية سابقاً).

وكانت مثل هذه الحال من "الفوضى المسلحة" معمّمة إلى حد كبير في باقي المناطق ذات الأغلبية المسلمة: في صيدا، وقعت اشتباكات بين مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية، وبين حركة "أمل" الشيعية والشيوعيين وجبهة التحرير العربية (القريبة من العراق) أو فتح... والسبب الأساسي "حدود السيطرة الإقليمية" (شارع، حي أو أحياء، أو مدينة أو منطقة). وحدها منطقة الشوف بقيت بمنأى عن هذه النزاعات وحكراً على ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي، وذلك لخصوصية الزعامة الجنبلاطية سواء إزاء المقاومة الفلسطينية أو إزاء الحركة الوطنية، ولم يسجّل فيها إلا حادث جدي واحد وقع في بعلشميه في 9 أيلول 1980 حيث اشتبكت ميليشيا الحزب مع عناصر من منظمة "فتح".

بدأت حركة "أمل" صعودها المشهود في 15 أيلول 1978، يوم الإضراب الذي عمّ بيروت الغربية احتجاجاً على اختفاء الإمام موسى الصدر. وظهرت ميليشيا "أمل" بقوة يوم 12 تموز 1979 عندما أُخبرت أن زيارة مرتقبة للزعيم الليبي معمّر القذافي للبنان. ويوم 14 نيسان 1980 احتجاجاً على مقتل آية الله باقر الصدر في العراق، ما أدّى إلى اشتباكات بينها وبين جبهة التحرير العربية.

حرب "أمل" لم تنته عملياً إلا بعد الغزو الاسرائيلي للبنان 1982. وأهم محطات هذه الحرب: اشتباكاتها مع الشيوعيين في دير قانون النهر في الجنوب (4 تموز 1979)، ومع تحالف ضمّ الحزب الشيوعي وجبهة التحرير العربية ومنظمات فلسطينية أخرى في (27 أيار 1980)، وضع جيش لبنان العربي في البقاع (في



النقيب رياض طه

15 حزيران 1980) ومع "فتح" في الأوزاعي وعرمون (13 آذار 1980)، وفي صور (16 حزيران 1980)، وفي الغازية (أول أيلول 1980)، وفي مزرعة سجد (7 أيلول 1980)؛ ومع جبهة التحرير العربية في الضاحية الجنوبية من بيروت وأثناء المظاهرات احتجاجاً على مقتل آية الله باقر الصدر (في 14 نيسان 1980)؛ ومع تحالف الشيوعيين وجبهة التحرير العربية ولم تتوقف الاشتباكات إلا بعد تدخّل القوات السورية (أيار 1980). وكانت هذه الاشتباكات تفقد "أمل" أرضاً حيناً وتكسبها أخرى أحياناً.

في هذا السياق، تمت تصفية شخصيات شيعية خاصة وغير شيعية (بعثية أو مناصرة للبعث "العراقي"). أشهرها: رياض طه نقيب الصحافة اللبنانية والمشهور بتأييده للسياسة العراقية في 23 تموز 1980 في بيروت. والشاعر موسى شعيب، أحد قياديي البعث في لبنان، في 28 تموز 1980 على

طريق المطار. وأعقبت الحادثين اشتباكات بين أمل وجبهة التحرير العربية، خاصة في بعلبك. وجرى حينها كلام كثير حول أن زمراً من أمل تعمل لمصلحة جهات سورية وإيرانية ذات توجهات معادية للعراق. وقبل الحادثين، قُتل دبلوماسي عراقي في شارع المزرعة (9 تموز 1980). وبعد إعلان الحرب بين العراق وايران، قُصفت سفارتا الدولتين في محلة الجناح في بيروت (2 تشرين الأول 1980). كما قُصف في اليوم التالي، بنك الرافدين في الحمرا. ولم تتوقف عمليات الاغتيال، فطالت عدداً من كوادر "البعث العراقي" منهم الدكتور عدنان سنو وتحسين الأطرش.

وفي هذا السياق أيضاً، خُطف، في 23 تشرين الأول 1979، شيخ قرية قب الياس في البقاع. وبعد ثلاثة أيام أمين عام "الأخوية الإسلامية" فتحي يكن، فاضطربت أوساط المسلمين واحتجت. وما إن هدأت، بعد إطلاق سراح المخطوفين، حتى عادت مع مزيد من الاضطراب، خاصة في طرابلس، إثر اختطاف الصحافي سليم اللوزي (24 شباط 1980) صاحب ورئيس تحرير مجلة "الحوادث" الأسبوعية التي كانت بدأت تصدر من لندن مع دخول القوات السورية لبنان. وبعد أسبوعين وُجدت جثته في غابة عرمون وآثار التعذيب عليها، خاصة على يده في إشارة واضحة إلى "اليد التي أمسكت القلم وانتقدت النظام السوري" على صفحات مجلة واسعة الانتشار في العالم العربي. كما أن اغتياله ارتبط باتصالاته بالإخوان المسلمين السوريين في الخارج، وخاصة منهم عصام العطار.

حوادث طرابلس أظهرت مدى الاهتمام السوري السياسي والأمني بها، حتى قيل إن سورية تعاملها كما لو أنها مدينة سورية. وذلك عائد إلى تواجد قوي نسبياً فيها (خاصة في باب التبانة) للإخوان المسلمين



الصحافي سليم اللوزي

من جهة، ولمجموعة علوية قدمت في الأساس من الاسكندرونة وأقامت في منطقة بعل محسن من جهة ثانية. في 14 حزيران 1979، اغتيل أحد قادة الحزب الشيوعي، أحمد المير الأيوبي الذي بلغت شعبيته في المدينة "حداً مقلقاً". وفي 22-24 آب 1980، وقعت اشتباكات بين علويي المدينة، تدعمهم القوات السورية، والإسلاميين والبعثيين المناصرين للعراق، واستمرّت متقطعة حتى الغزو الإسرائيلي (1982)، وفي حدود أضيق حتى1985 . ومعروف أن للبعثيين في طرابلس ثقل مهم يعود إلى سنوات طويلة، أظهرته نتائج انتخابات 1972 النيابية، حيث فاز

مرشحهم الدكتور عبد المجيد الرافعي بأصوات تفوق الأصوات التي نالها زعيم طرابلس التقليدي رشيد كرامي.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى سلسلة الحوادث المسلّحة التي استهدفت الجيش اللبناني في ثكناته وجاءت من "فتح" وخاصة من العناصر المنشقّة في جيش لبنان العربي: في محيط ثكنة هنري شهاب في بيروت (13 و 23 شباط 1980)، ومحيط ثكنة محمد زغيب في صيدا (أول آذار 1980)، ووصلت هذه المواجهات ذروتها عندما نصبت عناصر من جيش لبنان العربي كميناً لوحدة من الجيش اللبناني على طريق الجنوب الساحلي (الرميلة، 3 حزيران 1980).

سيارات مفخخة

بدأ استعمال هذه الوسيلة الإرهابية للإغتيال السياسي بانفجار سيارة المسؤول الفلسطيني الأمني أبو حسن علي سلامه قرب منزله في بيروت في 22 كانون الثاني 1979، الذي اتهمته إسرائيل بأنه منظّم "أيلول الأسود" واحتجاز الرهائن الاسرائيليين في ميونيخ (1972)، وعُرف أيضاً بأنه رجل الاتصالات السرية بين منظمة التحرير والولايات المتحدة الأميركية. والشخصيات الأخرى التي استهدفتها السيارات المفخخة بعد ذلك: بيار الجميّل (4 حزيران 1979)، ونجله أمين (13 أيار 1979 و22 نيسان 1980)، ونجله الثاني بشير (23 شباط 1980)، وكميل شمعون (12 آذار 1980) وجميعهم قد نجوا منها، لكنها قضت على عدد من المارة وجرحت عدداً آخر وتسبّبت في أضرار مادية فادحة.

الحالات الأخرى، في استعمال هذه الوسيلة، وهي الأكثر عدداً، كانت تستهدف المدنيين وزرع الرعب في المواطنين. في المناطق المسيحية: على المحور


عرفات وابو الحسن

المركزي الذي يعبر وسط الأشرفية (20 آب 1979، 30تموز 1980، 7 آب 1980، 10 تشرين الثاني 1980)، وفي قرية ريفون الكسروانية (4 آب 1980). في المناطق الإسلامية: حي البسطا (27 تشرين الأول 1979)، سوق الروشة (17 حزيران 1980)، مطار بيروت (17 تشرين الأولى 1980)، والمخيم الفلسطيني في بعلبك (18 حزيران 1980) وسينما المزرعة في بيروت (13 تموز 1980). ووقت تفجير هذه السيارات كان في وضح النهار وفي ساعات الازدحام لقتل أكبر عدد ممكن من المواطنين الأبرياء. وارتكبت جرائم كثيرة من هذا النوع بعد 1980.

(إن ما أعلن، رسمياً، حول مرتكبي هذه الجرائم الفظيعة، اقتصر على أمرين: الأول، بعد 1982، أي في عهد أمين الجميّل، وجرى اعتقال عدد من الأشخاص أُعلن أنهم على علاقة بهذه التفجيرات، وخاصة منهم ثلاثة أشخاص اعتبروا مسؤولين عن تفجير السيارة المفخخة في 23 شباط 1980 ويعملون لمصلحة جهاز مخابرات منظمة "فتح" الفلسطينية؛ لكن "التحقيق الرسمي" أحاطه الكثير من الحذر تبعاً

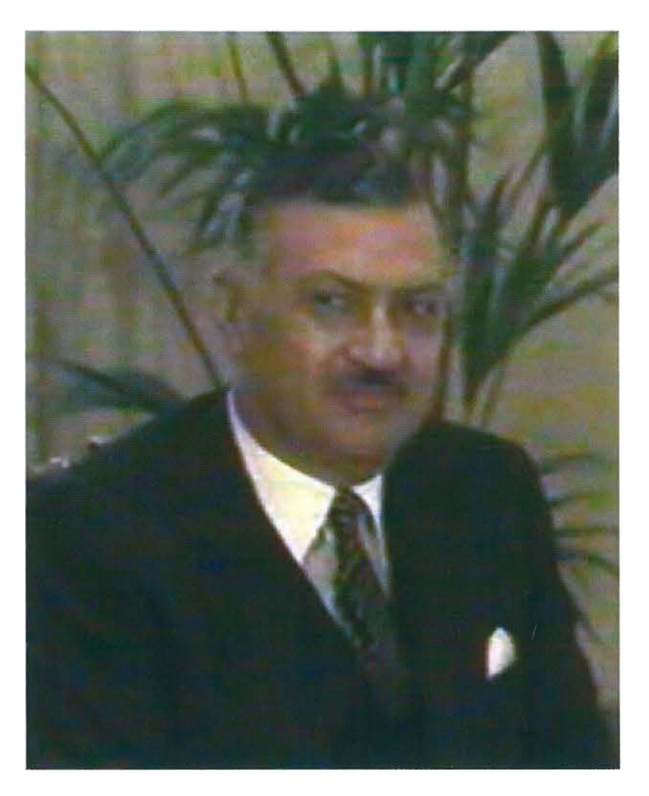

محاولة اغتيال بشير الجميل

للظرف السياسي في حينه. الأمر الثاني أن وزيراً في الحكومات المتعاقبة من العام 1992 إلى العام 1998، هو الياس حبيقة، أي "الأش. كا" نفسه، لم ينكر مسؤوليته عن كثير من العمليات الإرهابية. وفق ما قال في مقابلات صحافية مكتوبة ومتلفزة عديدة؛ وكان يبرّر ذلك، في كل مرة، بأنه انخرط في الحرب عن عاطفة دينية، حتى إذا ما وعى حقيقة ما يفعل ترك النشاط المخابراتي والأمني واختار العمل السياسي "ملتزماً الموقف والدور الوطني").

أزمات حكومية، تشكيل حكومة شفيق الوزان الأولى (25 تشرين الأول 1980)

بعد تقديم سليم الحص استقالة حكومته في 16 أيار 1979 بناءً على طلب من الرئيس سركيس، تعثرت مشاورات تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة: فرنجية رفض الاشتراك في حكومة تضم كتائبياً. شمعون عارض إعادة تكليف الحص تشكيل الحكومة. الحركة الوطنية طالبت باقصاء كل المتهمين بالتعامل مع اسرائيل. وأخيراً أعاد سركيس تكليف الحص تشكيل الحكومة، فأعلنت في 16 تموز 1979، وضمّت وزيرين على بعض علاقة بالجبهة اللبنانية، ووزيرين على بعض علاقة بالحركة الوطنية. أما الثنائي الحص - بطرس (فؤاد بطرس وزير الخارجية) فقد حكمت علاقتهما خلافات كثيرة؛ وعيّن الرئيس الأسبق شارل حلو وزير الدولة لشؤون "الوفاق الوطني"، لكنه قدّم استقالته بعد ثلاثة أسابيع من توزيره.

في 5 آذار 1980، أذاع مجلس الوزراء 14 مبدأ أساسياً للوفاق الوطني: وحدة لبنان وعروبته، دعم القضية



شفيق الوزان



سليم الحص

الفلسطينية. إقامة علاقات مميزة مع سورية. رفض أي شكل من أشكال التعاون مع إسرائيل... ومع هذه المبادئ وُلدت فكرة تشكيل حكومة وحدة تضم مختلف الفعاليات الأساسية في البلد. وفي 7 حزيران 1980، قدّم الحص استقالة حكومته بعد سلسلة من استشارات أجراها سركيس بحضور الحص حول الوفاق الوطني.

جمّد سركيس استقالة الحص ريثما تنجلي استشاراته، التي أشرك فيها القادة السوريين، عن مواقف أوضح إزاء الحكومة العتيدة. لكن فرنجية استمرّ في معارضته إشراك الكتائب، رغم أن هذا الحزب أعاد حواره مع سورية بعد عامين من الانقطاع. ثم فاجأ سركيس الجميع بقبوله استقالة الحكومة وتكليفه تقي الدين الصلح (20 تموز 1980) تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وذلك بعد أقل من أسبوعين من الضربة التي وجّهها بشير الجميّل لميليشيا حزب الوطنيين الأحرار.

تقي الدين الصلح كان، برأي سركيس، الشخصية الأبرز لهذه المهمة كونه الأكثر التصاقاً بروحية وفلسفة "الميثاق الوطني" الذي اشترك بوضعه مع عمّه رياض الصلح. لكن صورة تقي الدين الصلح المقترنة بتقرّبه من العراق جعلت سورية تعترض عليه بحزم. ولم تنفع وساطة أمين عام الحزب الشيوعي اللبناني وزياراته المتكررة لدمشق ومحاولات إقناعها بالقبول به. فاعتذر الصلح، في 9 آب 1980، متهماً سورية بصورة غير مباشرة بتفشيله.

استمرّت الأزمة الوزارية حتى 22 تشرين الأول 1980، عندما كلّف الرئيس سركيس النائب السابق ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى شفيق الوزّان تشكيل الحكومة. وبعد ثلاثة أيام أعلنت الحكومة، وضمّت 22 وزيراً، خمسة منهم كانوا في حكومة الحص السابقة وأبرزهم فؤاد بطرس الذي استمرّ وزيراً

للخارجية. لكن الحكومة الجديدة سرعان ما واجهتها مشكلات، منها مشكلة التمثيل الشيعي الذي طرحته حركة "أمل" معبّرة عن إغتياظها من عدم استشارتها، ومشكلة تحركات بشير الجميّل على الأرض واستمراره في تصفية ما تبقّى من ميليشيا حزب الأحرار في عين الرمانة، خاصة وأن وزيراً في الحكومة، وهو سليم الجاهل (وزير الإسكان والتعاونيات) على علاقة وثيقة جداً ببشير.

وهذه الحكومة كانت آخر حكومات عهد سركيس.

واستمرّت حتى 7 تشرين الأول 1982، وتشكّلت، إلى رئيسها شفيق الوزّان، من: فؤاد بطرس، جوزف سكاف، نزيه البزري، خاتشيك بابكيان، رينه معوض، ميشال إده، خالد جنبلاط، جوزف أبو خاطر، ميشال المر، أنور الصباح، علي الخليل، محمود عمار، منير أبو فاضل، الياس الهراوي، محمد يوسف بيضون، عبد الرحمن اللبان، قيصر نصر، سامي يونس، سليم الجاهل، مصطفى درنيقة ومروان حمادة.

الحرب في اختبارات قوة ورهانات سياسية
(تشرين الثاني 1980- ربيع 1982)





نجح بشير الجميل في توحيد البندقية وفي استقطاب المناصرين

"يوم الوعد" وبشير الجميّل

بدأ شهر تشرين الثاني 1980 مع صورة مرتسمة لبشير الجميّل في الأذهان. صورة المهيمن على القرار السياسي والعسكري، في المناطق المسيحية (بيروت الشرقية، المتن، كسروان، وجبيل). وفي النصف الأول من هذا الشهر، ملأت شوارع هذه المنطقة ملصقات، وبثت إذاعة "صوت لبنان صوت الحرية والكرامة" رسائل تدعو إلى انتظار يوم 22 تشرين الثاني، "يوم الوعد"، المتطابق مع عيد الاستقلال وذكرى تأسيس حزب الكتائب.

خطاب قائد القوات اللبنانية بشير الجميّل في اليوم الموعود لم يأتِ وفقَ ما كان منتظراً من قائد شاب متطرف وحاسم، بل جاء معتدلاً وكأن صاحبه أراد أن يصوغ به شخصية جديدة له غير معهودة من قبل، خاصة في نظر المسلمين. فرفض انطواء المسيحيين على أنفسهم، ودعا إلى دولة القانون والمؤسسات والمستقبل التي يبنيها المسيحيون والمسلمون على أُسس العيش المشترك، منتقداً هزالة مبادئ ميثاق 1943 الوطني.

خيارات بشير الجديدة

بدأ بشير استراتجيته الجديدة بإعادة بنائه لعلاقات جديدة مع الرئيس سركيس قائمة على "التكاملية" بعد أن كانت "تنافسية" خاصة في أيام تصفية ميليشيا الأحرار التي ترافقت حوادثها، في أحيانٍ كثيرة، باحتكاكات قوات بشير مع الجيش.


بشير وخيارات جديدة

ففي 2 تشرين الثاني 1980، التقى الرجلان. وجاء لقاؤهما هذا عنواناً لتقاربهما في ما بعد. وطُرحت أفكار ومسائل واحتمالات عديدة. من بينها إمكانية القيام بانقلاب عسكري، تتعاون فيه القوات اللبنانية مع الجيش. ولا يستهدف الرئيس إنما يُقصد منه انهاء حال التبعية السورية، ثم الالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية. كما طُرح احتمال قيام تحالف ضد الفلسطينيين، يدعمه الرئيس، بين القوات اللبنانية وبين قطب درزي (وليد جنبلاط)، أو شيعي (أمل)، أو سني (المرابطون). وقد قام فريق عمل الرئيس، فعلاً، بتنظيم عدة اجتماعات سرية بين ممثلين لبشير الجميّل وممثلين لوليد جنبلاط (كانون الأول 1980). لكن هذه المحاولات كانت تصطدم دائماً برفض جنبلاط (بعض التفصيل حول هذه النقاط أوردها كريم بقرادوني. "السلام المفقود..". النسخة الفرنسية La Paix manquée، ص 219-221؛ وجوزف أبو خليل. "قصة الموارنة في الحرب..". ص 107-110؛ وكلاهما رفيق لبشير الجميّل في حزب الكتائب. وبقرادوني كان أيضاً مستشاراً للرئيس سركيس).

التقارب بين الرئيس سركيس وبشير ازداد رسوخاً. وكان بشير ينقل انطباعاته عن الرئيس إلى محاوريه الاسرائيليين الذي كانوا يتحفظون على سركيس ويعتبرونه رهينة سورية. وكان سركيس معادياً لكل علاقة باسرائيل، ويعمل جاهداً لثني بشير عن كل اتصال بالاسرائيليين. وكان واثقاً من استجابة بشير لرغبته تلك (S. Kassir, op. cit.1984 Shiffer, Shimon, نقلاً عن p. , 447 "Opération Boule de Neige, le secrets de l'intervention israelienne au Liban", Paris, Lattés, 1984, p.57).


حرب زحلة بين القوات السورية والقوات اللبنانية

جبهة زحلة تتحرك من جديد

بعد حوادث حزيران 1976، نعمت زحلة بهدوء مقارنةً بغيرها من المدن والمناطق. لكن في تشرين الأول 1980، بدأت القوات السورية تدخل إلى المدينة وتقيم لها فيها مواقع ثابتة، وبعد أسابيع بدأت الاشتباكات بينها وبين القوات اللبنانية.

تنامى نفوذ بشير الجميّل (والقوات اللبنانية) بعد نجاحه في تصفية ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار وقبول زعيمه كميل شمعون بهيمنة الجميّل الذي أصبح له وجود قوي في زحلة. واستفادت الأجهزة السورية إلى أقصى حد من ميليشيا الأحرار في عين الرمانة (يتزعّمها الياس حّنوش) التي هربت من إطباق بشير الجميّل عليها إلى بيروت الغربية ثم إلى البقاع وزحلة وفي نيتها الانتقام من الكتائبيين. وتواجدها شكّل تحدياً كبيراً وتوتراً في المدينة. وعلى أثر اغتيال مسؤول الميليشيا الكتائبية هناك في 29 أيلول 1980، دخلت القوات السورية إلى المدينة، وبعد اشتباك جديد مع القوات اللبنانية، في 15 كانون الأول 1980، حول مقر صادره رجال حنّوش، أدخلت القوات السورية وحدة إضافية إلى المدينة، وأصدرت أمراً بإقفال جميع المقرات الحزبية. واستؤنفت الاشتباكات في 19 كانون الأول. وهاجمت القوات اللبنانية القوات السورية مباشرة وقُتل أربعة جنود خلال 48 ساعة. ولما لم يرضخ هؤلاء للإنذار، فرضت القوات السورية حصاراً على المدينة (21 كانون الأول 1980)، وقصفت أحياءها. ولم يُرفع الحصار ويتوقف القصف إلا في 30 كانون الأول 1980، من دون أن تسجّل سورية أي نجاح يذكر. بل على العكس، فإن الحصار والقصف على المدنيين


...دعماً لمدينة زحلة

أثارا امتعاضاً كبيراً في العواصم الغربية، دعما موقف القوات اللبنانية التي لعبت وسائل دعايتها على قضية "زحلة أكبر مدينة مسيحية في الشرق"؛ إضافة إلى أن هذا التصرّف السوري صلّب من موقف الزحليين حول القوات اللبنانية، فرأوا إليها القوة المدافعة عن مدينتهم. وانسحاب الوحدات السورية من مواقعها في المدينة (8 كانون الثاني 1981) ظهر بمثابة تمهيد لتصعيد جديد.

وانعكست أحداث زحلة (كانون الأول 1980 - كانون الثاني 1981) عودة للتوتر على الجبهات التقليدية في بيروت: رشقات نارية في الليل، عبور خفيف بين المنطقتين، وحوادث متفرقة.

كما انعكست على جبهة الجنوب بقيام اسرائيل، ولأول مرة، بهجوم على مواقع للجيش السوري (19 كانون الأول 1980) في العيشية حيث آخر موقع للقوات السورية في المنطقة، فقتل ثلاثة جنود سوريين. كما قُصفت مواقع سورية في الريحان. وردّت القوات السورية، ولأول مرة أيضاً، وقصفت الشريط الحدودي. وفي 31 كانون الأول 1980، نشبت معركة جوية سورية - اسرائيلية أسقطت خلالها طائرتا ميغ، ومعركة جوية أخرى في 15 شباط 1981. وكثّفت إسرائيل من قصفها للنبطية وصور، وطال القصف أيضاً صيدا ومنطقتها (29 كانون الثاني، 3 شباط 1981). وردّت القوات المشتركة بقصف الجليل. وتقدمت الحكومة اللبنانية بشكوى إلى مجلس الأمن.

معركة زحلة

وقف اشتباكات كانون الأول 1980 لم يخفّف من حدة التوتر: القوات السورية في مواقعها حول المدينة؛



قصف مدفعي

نحو مائة عنصر من ميليشيا القوات اللبنانية، يقودهم جو إده (من أركان بشير الجميّل). يسلكون طريقاً جبلية أُنجز شقها في آذار 1981 لربط زحلة بمناطق الجبهة اللبنانية عبر الخاصرة الشرقية لجبل صنين. يصلون إلى زحلة وينضمّون إلى رفاقهم في المدينة. وفي 31 آذار (1981)، هاجمت القوات اللبنانية موقعاً للسوريين عند مدخل المدينة. فردّ السوريون بقصف مواقع القوات اللبنانية وأحياء المدينة طيلة يومين، وحاولوا اقتحامها أكثر من مرة.

في 2 نيسان (1981)، توسّع نطاق المعركة فشمل بيروت، حيث قصفت المدفعية السورية، فجأة، وبصورة عشوائية الأحياء المسيحية. فردّت القوات اللبنانية بقصف الأحياء الإسلامية. كما اشتبكت وحدات الجيش بجيش التحرير الفلسطيني ذي القيادة السورية على طول خط طريق الشام. وأسفر هذا اليوم (2 نيسان) عن نحو 45 قتيلاً و200 جريح. وفُسّر القصف السوري برغبة تشتيت صفوف القوات اللبنانية التي باتت تشكّل تهديداً جدياً في البقاع. ومنعها من تقوية مواقعها في زحلة وعلى مرتفعات جبل لبنان المطلة على المواقع السورية. لكن هذا الاعتداء أعطى مفعولاً عكسياً. إذ زاد المسيحيون من التفافهم حول بشير الجميّل وقوّاته.



السوريون أحكموا الحصار على زحلة

وبعد يومين، في 4 نيسان، توسّعت الاشتباكات أيضاً، فواجهت وحدات الجيش القوات السورية (وجيش التحرير الفلسطيني) في الحدث والشياح وبدارو وكفرشيما، وطال القصف المتبادل مختلف مناطق العاصمة وضواحيها، وأحياناً مناطق بعيدة نسبياً (قصف جونية، 20 نيسان).

في زحلة، حاولت القوات السورية، منذ 2 نيسان، اقتحام المدينة مرات عدة، خاصة من جهة حوش الأمراء والبوليفار، دون جدوى. فزادت من حصارها للمدينة ومن حدة القصف المدفعي. ومن ردود القوات اللبنانية قصفها شتورا حيث القيادة العامة للقوات السورية في البقاع. وبعد الاتفاق على يوم هدوء (9 نيسان) ليتسنى للصليب الأحمر نقل نحو 20 مصاباً بجروح خطرة من المدينة المحاصرة، أطلق الجيش السوري حملة باتجاه الهضاب المحيطة بزحلة مدعومة بقوات مجوقلة، فقطع خط إمدادات القوات اللبنانية. وفي 17 نيسان، كان يوم هدوء آخر لتموين المدينة بالطحين بعد أسبوعين من الحصار. وفي 25 نيسان، وشنّ الجيش السوري حملة واسعة للسيطرة على قمم جبال صنين المشرفة على البقاع من جهة وعلى المتن وكسروان من الجهة الأخرى، واستعمل طائرات الهليكوبتر، خاصة في المعركة التي دارت على قمة "الغرفة الفرنسية"، وتوصّل، بعد يومين من المعارك العنيفة المتواصلة، من السيطرة على هذه المواقع. وفي اليوم التالي، 28 نيسان، تدخّل الطيران الحربي الاسرائيلي وقصف مواقع السوريين

في صنين ودمّر طائرتي هليكوبتر. وفي 29 نيسان، انفجرت "أزمة الصواريخ"، واستمرت بموازاتها معركة زحلة.

أما على "الجبهة الإسرائيلية"، خلال معركة زحلة 2-27 نيسان 1987 فقد انصب اعلامها على ترداد مقولة تعرّض "مسيحي لبنان للإبادة" و"الواجب الأخلاقي" إزاءهم، في حين كانت تفاخر بما تنجزه يداها في الجنوب: إنزال فرقة كوماندوس إسرائيلي في السعديات ومهاجمة موقع فلسطيني (3 نيسان)؛ قصف ميليشيات حداد مدينة صيدا (5و9 نيسان)؛ إنزال اسرائيلي في خمسة مواقع على طريق صيدا - صور (9 نيسان) بعد قصف جوي وبحري؛ غارات جوية على مرتفعات الدامور (10 نيسان)، على صور (16 نيسان)، على النبطية (26 نيسان).

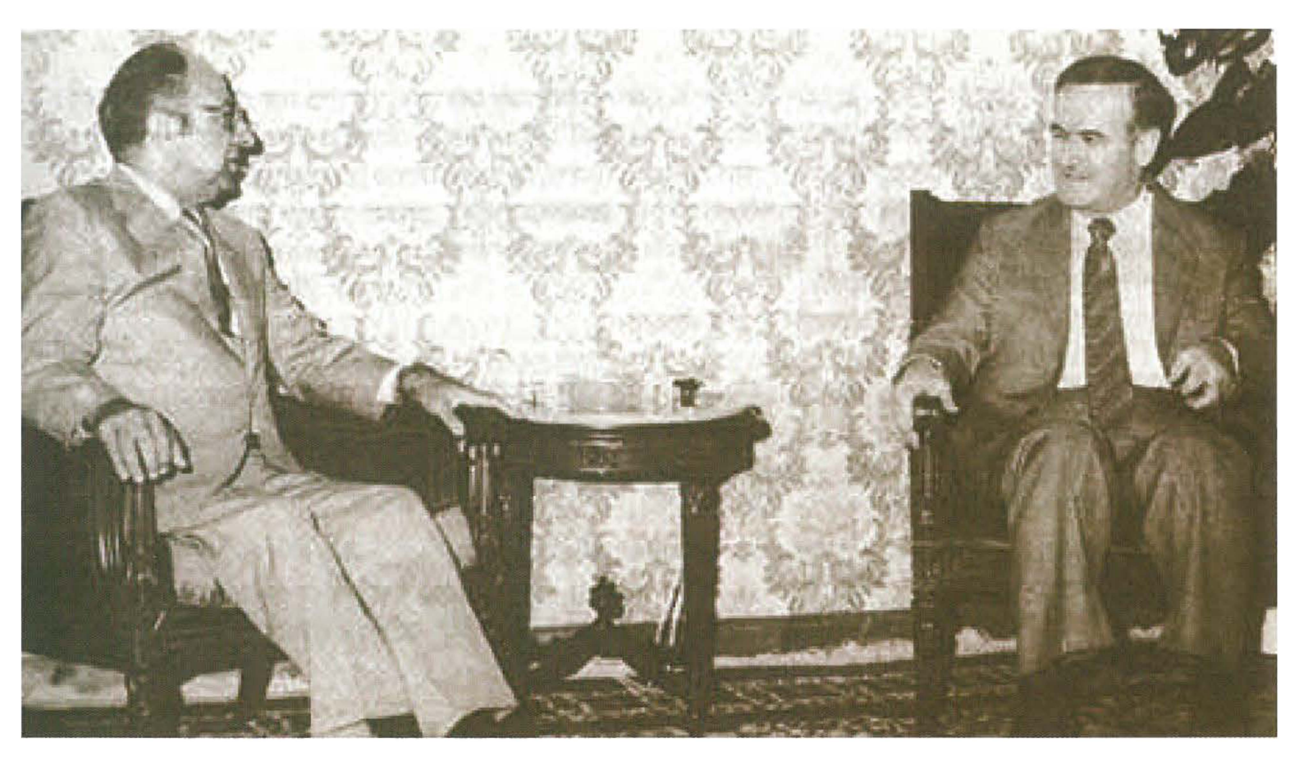
وأما على صعيد حسابات القوات اللبنانية بالنسبة إلى معركة زحلة فيذكر جوزف أبو خليل (في كتابه المذكور آنفاً، ص 161-163، و170-175) أن هذه القوات كانت ترى إلى علاقاتها باسرائيل، أقله منذ معركة الأشرفية، دافعاً للوصول إلى تدخّل إسرائيلي عسكري لمصلحتها. ويعتقد أبو خليل، من دون أن يؤكد، أن بشير الجميّل كان يأمل، وهو يحضّر لمعركة زحلة، نشوب مواجهة عسكرية بين سورية وإسرائيل. لكن تطوّر معركة زحلة دفعت بشير الجميّل وزعماء الجبهة اللبنانية القبول بمفاوضة سورية علماً أنهم كانوا رفضوا، في البداية، الشروط السورية حول نزع السلاح في زحلة وانسحاب الميليشيات منها وفي 14 نيسان، أعلن بشير عن استعداده للحوار مع سورية، واستقبل مبعوثاً سورياً، العقيد محمد غانم، في الوقت الذي كانت تدور فيه معارك قمم صنين. كما أرسل مبعوثين عنه لدى القادة الاسرائيليين لإفهامهم أن هزيمة القوات اللبنانية قد تضع حداً للحلف المعقود معهم.



رونالد ريغن

وفي الوقت نفسه، كان كميل شمعون وبيار الجميّل يعقدان محادثات مع عبد الحليم خدّام في قصر بعبدا.

إدارة الرئيس الأميركي الجديد، رونالد ريغان، اختارت، إزاء معركة زحلة، لهجة متصلبة على عكس إدارة كارتر إزاء معركة الأشرفية. فوزير الخارجية الجديد الكسندر هيغ ادان علانية سورية، خلال جولته في الشرق الأوسط (6 نيسان). وأظهرت محادثاته مع القادة الاسرائيليين وجهة نظر أميركية جديدة إزاء سورية ودورها، خاصة في لبنان. كما أن هيغ لم يزر دمشق خلال جولته في المنطقة. "وما من شك أن الولايات المتحدة الأميركية مارست ضغوطاً على إسرائيل لمنعها من التدخّل(...) لكنها كرّست، في ما بعد، الطرح الاسرائيلي حول الرقابة على صنين، معتبرةً الحملة السورية أنها غيّرت بصورة كبيرة من الوضع



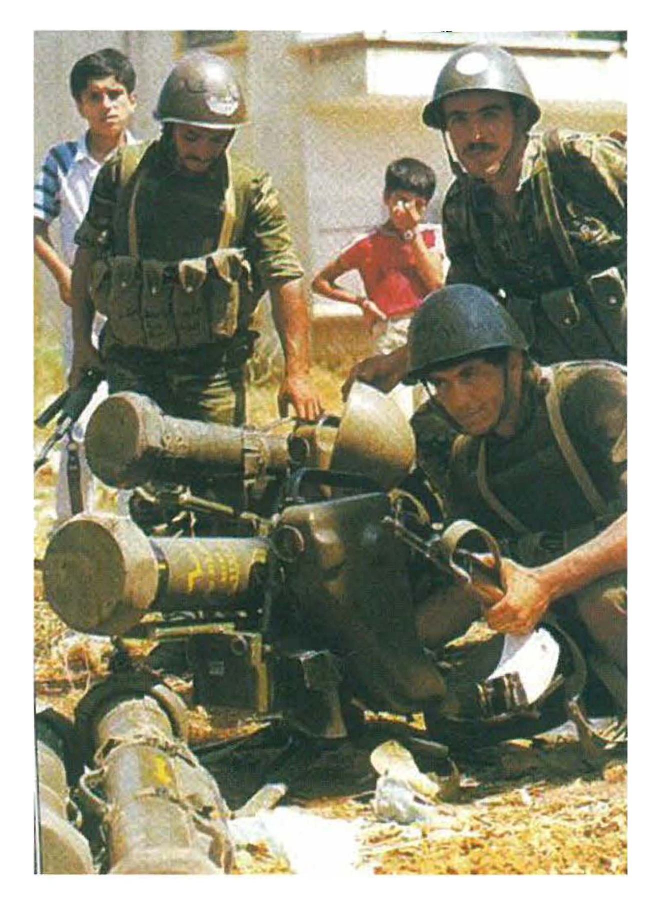
المبعوث الأميركي فيليب حبيب في دمشق مع الرئيس الاسد

القائم (27 نيسان). وقد أكّد هيغ، في كلام موجّه إلى سورية، أن هذا التغيير يضرّ بالمصالح الأميركية. مذئذ لم تعد الولايات المتحدة تمارس ضغطاً يعيق العمل الاسرائيلي" (S. Kassir, op. cit., p. 458,459).

أزمة الصورايخ

المقصود صورايخ سام - 6 السورية، (وهي صورايخ دفاعية). وقد فجّر أزمتها رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن مباشرة بعد معركة زحلة، وأعطى بعدها الدولي والاستراتيجي الرئيس الأميركي رونالد ريغان في رسالة بعث بها إلى بيغن (3 أيار 1981) حيث يقول فيها إنه يوافق الرأي حول أن إدخال سورية لهذه الصورايخ إلى لبنان من شأنه أن يغيّر من "الوضع القائم" في المنطقة، وأن على سورية سحبها. وفي 5 أيار، كلّف الرئيس الأميركي أحد الدبلوماسيين الأميركيين، فيليب حبيب (من أصل لبناني)، مهمة محدّدة: حل أزمة الصورايخ السورية بسحبها من لبنان.

وصل المبعوث الأميركي إلى بيروت في 7 أيار 1981، يرافقه معاون وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط موريس داريبر، واستغرقت المهمة نحو شهرين، وتداخلتها عوامل داخلية وإقليمية: استمرار القصف على زحلة، وكذلك استمرار حصارها (حتى 30حزيران). وكان القصف يطول المناطق المسيحية السكنية الأخرى ويوقع عدداً من القتلى في كل مرة، خاصةً أيام 9و11 و16 و23 و29 من أيار و5 و20و24 و25 و27 من حزيران (معدل عدد القتلى في كل يوم من هذه الأيام 18 قتيلاً و 270 جريحاً) واستهدف بشكل خاص ساحل جونية، وطال القصر الرئاسي والمقر البطريركي. كما تداخلت مهمة حبيب عمليات تحليق طائرات تجسّس اسرائيلية دون طيار وإطلاق صواريخ سام -6 على إحداها في البقاع (12 أيار)، وإسقاط أخرى قرب دمشق (13 حزيران).



أزمة الصواريخ

باشر حبيب مهمته بمحادثات عقدها في بيروت مع الرئيس سركيس ورئيس الحكومة شفيق الوزان، وكذلك مع كميل شمعون وبيار الجميّل وممثلين عن التجمّع الإسلامي. ثم عاد إلى دمشق حيث استقبله الرئيس حافظ الأسد (10 أيار)، وإلى إسرائيل (11 أيار) قبل أن يعود إلى بيروت، من دون أن يحقّق نتائج ملموسة، ما دفع وزير الخارجية الأميركية ألكسندر هيغ إلى التصريح بأنه لم يعد هناك من وقت كافٍ لمنع نشوب الحرب الإقليمية (14 أيار). فوسّع حبيب من دائرة المفاوضات، وزار السعودية (16 أيار) التي أرسلت، إثر الزيارة، مبعوثاً لها إلى دمشق. وعاد حبيب إلى دمشق ثم إلى اسرائيل (19 أيار). فظهرت أولى نتائج مهمته بإعلان مجلس الوزراء الاسرائيلي تفضيله الحل السلمي (20 أيار).

وعلى الصعيد اللبناني، أثمرت مهمة فيليب حبيب لدى العربية السعودية بأن دعت هذه إلى عقد اجتماع استثنائي لمجلس جامعة الدول العربية الذي دعا، فضلاً عن وقف إطلاق النار، إلى إحياء اللجنة الرباعية العربية التي كان قد شكّلها مؤتمر بيت الدين (السعودية، الكويت، سورية وجامعة الدول العربية). فقصد وزير الخارجية فؤاد بطرس دمشق وتباحث مع عبد الحليم خدّام حول الإجراءات التي تمكّن هذه اللجنة من العمل (28 أيار). ولم يكن للمساعي السعودية، إلى حينه، من نتائج فورية، إذ إن القصف بلغ ذروته من العنف أواخر أيار. لكن فيليب حبيب كان قد نجح، وإلى حد كبير، في نزع فتيل الأزمة: فعاد إلى واشنطن في 27 أيار بعد أن قضى ثلاثة أسابيع متنقلاً بين لبنان وسورية واسرائيل والسعودية. فاحتمال المواجهة المباشرة بين سورية واسرائيل ضعف جداً، لكن الصواريخ السورية ظلت منصوبة في البقاع؛ وهذا بحدّ ذاته، يُعتبر فشلاً لإسرائيل وللولايات المتحدة اللتين كانتا قد أكّدتا ضرورة سحبها منذ بداية الأزمة. هنا برز دور المملكة العربية السعودية.

عقدت اللجنة العربية الرباعية اجتماعها الأول في 6 حزيران (1981) في بيت الدين على مستوى وزراء الخارجية، وبحضور سركيس والوزان وبطرس. وفي اليوم التالي، التقى وزيرا الخارجية السعودي والكويتي كميل شمعون والجميليّين الثلاثة (الشيخ بيار الجميّل ونجليه بشير وأمين). وفي 8 حزيران، حصلت اللجنة على تعهّد أفرقاء النزاع بالتزام وقف إطلاق النار على مجمل الأراضي اللبنانية، وأعلنت أنها ستعود للاجتماع في 23 حزيران في السعودية وفي 4 تموز في بيت الدين.

في غضون ذلك، عاد فيليب حبيب إلى بيروت (9 حزيران)، وباشر جولة جديدة في الشرق الأوسط قادته

إلى السعودية مرة جديدة، وإلى سورية واسرائيل ثم إلى لبنان من جديد (22 حزيران). وعلى رغم كل هذه الجهود، لم يتحقق وقف إطلاق النار، والتوتّر تصاعد بصورة خطيرة في بيروت وزحلة. واجتماع اللجنة الرباعية (في الرياض، 23 حزيران) أعقبه يومان من القصف المتبادل. وغادر حبيب بيروت إلى واشنطن (25 حزيران) حاملاً اطمئناناً إلى أن الأزمة وصلت إلى نهايتها. وفي 30 حزيران، تمّ إجلاء 95 مقاتلاً من القوات اللبنانية من زحلة إلى بيروت ومعهم أسلحتهم الفردية بعد أن سلّموا أسلحتهم إلى القوات السورية. وفي بيروت بدأ وقف إطلاق النار في 2 تموز بفتح معبر السوديكو، لكن "أزمة الصواريخ" ظلّت تثير المخاوف، وكذلك ظلّت في مكانها مواقع المدفعية السورية المحيطة بزحلة رغم الإعلان عن رفع الحصار عنها، وأيضاً أُعيد إقفال معبر السوديكو بعد يومين من فتحه لتعرّضه لرصاص القناصة، وأكثر من ذلك فإن اجتماع اللجنة الرباعية الثالث (بيت الدين، 5 تموز) لم يُسفر عن أي إجراء ملموس، وكذلك الاجتماع الرابع (25 تموز) الذي تعثّر بمسألة العلاقات مع اسرائيل. وكان سركيس، في غضون ذلك، أعلن (8 تموز) في مجلس الوزراء أنه حصل من بشير الجميّل وبيار الجميّل على كل الضمانات الضرورية في موضوع قطع العلاقات مع اسرائيل. لكن سورية اعتبرت ذلك غير كاف.

ظلّت صواريخ سام 6 منصوبة في البقاع (سيدمّرها الطيران الحربي الاسرائيلي في الأيام الأولى من الغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران 1982). فبدت معها اسرائيل وكأنها خرجت مهزومة من "أزمة الصواريخ" التي رافقت "معركة زحلة". ولتبديد هذه الصورة، ربما، واستبدالها بصورة قدرتها على السيطرة المطلقة على الأجواء، أغارت على مفاعل "تموز" النووي العراقي ودمّرته (7 حزيران). ووسّعت حربها ضد المقاومة الفلسطينية بالغارة الاسرائيلية الشهيرة على بيروت.

الغارة الاسرائيلية على بيروت

لم تسترح جبهة الجنوب، كما رأينا، خلال حرب زحلة، بل توسّعت فطالت الدامور بغارة على "قاعدة لصواريخ سام -9 الليبية" التي كنت تنصبها المقاومة هناك كما ادّعت اسرائيل (28 أيار). ووصل السلاح البحري الاسرائيلي حتى طرابلس وقصف مخيم نهر البارد الفلسطيني (3 حزيران). وبين 8 و25 تموز، تصاعدت العمليات الاسرائيلية، قصفاً مدفعياً وغارات جوية وبحرية (على النبطية والزهراني بصورة خاصة). وسقط العشرات من اللبنانيين والفلسطينيين بين قتلى وجرحى، واستأنفت القوات المشتركة قصفها لإصبع الجليل، خاصة على قريات شمونة ونهاريا (3 قتلى اسرائيليين). ثمانية جسور تربط الجنوب بباقي الأراضي اللبنانية دُمّرت، وكذلك مصفاة الزهراني (15 و16 تموز). وفي 17 تموز، أغارت اسرائيل على حي الفاكهاني في بيروت ودمّرت ست بنايات كانت تقع فها مقرات بعض المنظمات الفلسطينية، فأوقعت نحو 100 قتيل وأكثر من 600 جريح من اللبنانيين والفلسطينيين. ومع وقف إطلاق النار، في 25 تموز، كانت حصيلة الخسائر البشرية نحو 200 قتيل و800 جريح في الجانب اللبناني والفلسطيني أكثرهم من المدنيين، وستة قتلى ونحو 60 جريحاً في الجانب الاسرائيلي. وقد أثبتت القوات المشتركة (المقاومة الفلسطينية وميليشيات أحزاب الحركة الوطنية) قدرة على الصمود، رغم ما أصابها من خسائر في العتاد والأرواح، وعلى الرد بالقصف المدفعي الذي استهدف قرى وبلدات إصبع الجليل. أما وقف إطلاق النار فجاء بضغط من الولايات المتحدة، وهندسة



غارة إسرائيلية على بيروت

مبعوثها في بيروت آنذاك فيليب حبيب.

وعلى أثر اتفاق وقف إطلاق النار (25 تموز 1981)، ظهرت الولايات المتحدة، من خلال الآليات المستعملة للوصول إلى هذا الاتفاق، وكأنها أصبحت تعترف اعترافاً واقعياً بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتدخل معها بمفاوضات غير مباشرة من خلال قناتين: السعودية والأمم المتحدة. وكان لبنان قدّم شكوى مستعجلة إلى مجلس الأمن بعد الغارات الاسرائيلية على الجسور في الجنوب (16 تموز). وأثناء جلسات مجلس الأمن للبحث في الشكوى اللبنانية، أعلنت الولايات المتحدة (20 تموز) أنها ماضية في عدم تسليم إسرائيل طائرات فانتوم – 16 العشر التي كانت قرّرت إيقاف تسليمها إياها عقب الغارة الاسرائيلية على مفاعل "تموز" العراقي. وفي اليوم التالي، قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن فتح مفاوضات مع لبنان من خلال المبعوث الأميركي فيليب حبيب. وفي اليوم نفسه، 21 تموز، اتخذ مجلس الأمن القرار 490 الذي تجنّب إدانة إسرائيل كي لا يقع في الفيتو الأميركي واكتفى بالدعوة إلى وقف مباشر للهجومات العسكرية. ووجّه أمين عام الأمم المتحدة رسالة إلى ياسر عرفات يرجوه فيها قبول وقف النار، فأعلن عرفات موافقته المبدئية. وفي خط موازٍ، تحرك حبيب طالباً

منشور اسرائيلي لسكان بيروت

الى السكان

To the residents

ان جيش الدفاع الاسرائيلي يواصل حربه ضد المخربين ولم يستعمل بعد بكامل

The Israeli Defense Army continues its war against the terrorists and has not yet

قوته انما ليس هو معني بالمس بالمواطنين الابرياء ومن لم يحارب ضده .

used its entire force. But it is not aimed at hurting the innocent citizens or

انت الساكن في بيروت .

those who have not fought against it,

استغل وقف اطلاق النار وانقذ حياتك .

You , resident of Beirut, take the ceasefire apportunity and save your life. You

امامك الامكانيات التالية .

have before you the following oppo_rtunities:-

أ . عن طريق قوات جيش الدفاع الاسرائيلي شرقا على محور بيروت - دمشق .

A:- By way of the forces of the Israel Defense Army eastward on the Beirut-

ب . شمالا الى اتجاه طرابلس .

Damascus highway or B:- Northward in the direction of Tripoli.

انقذ حياتك وحياة اعزائك .

Save your life and the life of your dear ones.

قيادة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي

(signed):- The Command, Israeli Defense Army Forces

دعم السعودية التي زارها في 22 تموز. وعاد إلى اسرائيل في 24 تموز حيث نال موافقة بيغن على وقف إطلاق النار. فجاء هذا الاتفاق من خلال ترتيبين منفصلين ومتكاملين في الوقت نفسه: ترتيب ما بين الأمم المتحدة ومنظمة التحرير، والآخر بين الأمم المتحدة ومنظمة التحرير، والآخر بين الولايات المتحدة واسرائيل. وكثيراً ما فُسّر هذا الاتفاق المبني على الترتيبين المذكورين أن يتضمن اعترافاً بمنظمة التحرير بأنها "أحد أطراف النزاع". وحفاظاً على هذا المكسب السياسي، عمل عرفات ما بوسعه لفرض احترام بنود الاتفاق. فذهبت منظمة "فتح" إلى حد مصادرة ذخائر مدفعية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة. وهدّدت هذه الأخيرة بعمل عسكري واسع ضدها إن هي أقدمت على عمل يهدّد الاتفاق.

قصف ليلي وسيارات مفخخة منعاً للحياة الطبيعية

لم يصمد اتفاق وقف إطلاق النار (30 حزيران 1981) عقب معركة زحلة وفتح ممر السوديكو سوى أسابيع قليلة. فابتداءً من شهر آب عاد القصف المدفعي ليطول السوديكو والأحياء القريبة ليلاً ويتوقف نهاراً.


غارة إسرائيلية على بيروت

لكن الأخطر منها، على صعيد الخسائر البشرية والوضع الأمني، موجة التفجيرات بالقنابل الموقوتة وخاصة بالسيارات المفخخة التي طالت جميعها (باستثناء السيارة المفخخة التي انفجرت في سن الفيل، في 26 تشرين الأول 1981) مناطق سيطرة القوات السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فاتهمت بها القوات اللبنانية ومخابرات الجيش بالتعاون مع الأجهزة الاسرائيلية. بدأت هذه الموجة بتفجير سيارة مفخخة أمام مقر القيادة العامة للقوات المشتركة في صيدا (17 أيلول 1981) قبل قليل من وصول الزعيم الفلسطيني أبو جهاد. وفي اليوم نفسه، جرت محاولة أخرى من هذا النوع في شكا (منطقة نفوذ الرئيس فرنجية)، وفي اليوم التالي انفجرت سيارة مفخخة في برج البراجنة، وبعد يومين انفجرت قنبلة موقوتة داخل صالة سينما في حي المزرعة (بيروت الغربية)، وفي 28 أيلول، سيارة مفخخة في قرية الزرارية (الجنوب)، وفي الأول من تشرين الأول في الفاكهاني في بيروت حيث انفجرت سيارة مفخخة موضوعة في مرآب بناية يقوم فيها مكتب الإعلام الفلسطيني والمقر المركزي للحزب الشيوعي

اللبناني (85 قتيلاً). وفي 10 كانون الأول في طرابلس، وفي 19 كانون الأول في بيروت الغربية أمام مبنى وزارة التربية وفي اليوم التالي على مستديرة الكولا.

موجة إرهابية ثانية في شباط - آذار 1982. بدأت في 13 شباط، قرب مخيم عين الحلوة الفلسطيني (صيدا). وفي 23 شباط، انفجرت سيارتان (الثانية بعد أربع دقائق من الأولى) في سوق الروشة (بيروت). وفي 27 شباط في الأوزاعي؛ وفي 2 آذار في طرابلس أمام موقع سوري؛ وفي 6 آذار في الجناح (بيروت). وفي 16 آذار في الرملة البيضا (بيروت). وطالت الموجة، هذه المرة، المناطق المسيحية: في 10 آذار، واحدة في جونية والأخرى في ذوق مصبح؛ وفي 26 آذار، قنبلة في سينما برج حمود؛ وفي 31 آذار، سيارة في الأشرفية.

من هذه التفجيرات، خرج اللبنانيون بقناعة عامة أن ثمة "يداً خفية متآمرة" تحرّك هذه اللعبة الإرهابية منعاً لكل التقاء بين اللبنانيين وضماناً لاستمرار الحرب وإيصالها إلى أهدافها.

خلافات واشتباكات في طرابلس وبيروت الغربية والجنوب

المعني منها على وجه الخصوص، تلك الحوادث التي وقعت في طرابلس وتلك التي كان موضوعها الرئيسي حركة "أمل".

ففي طرابلس انعكست الأوضاع الأمنية غير المتسقرة في سورية (سني- علوي) حوادث واشتباكات بين "المقاومة الشعبية" التي يدعمها الفلسطينيون في باب التبانة وبين القوات السورية وأنصارها في الحزب العربي الديمقراطي المتمركزين في المنطقة العلوية بعل محسن. فبدأت الاشتباكات في 1979 و1980، وكذلك في شباط 1981، وعنفت في صيف 1981 لتتحوّل إلى معارك حقيقية (4-8 آب، و5 و22 و27 أيلول). ووصلت ذروتها في شباط 1982، إثر انتفاضة حماه التي تمكّن النظام من سحقها.

في بيروت الغربية والجنوب وبعلبك، كانت ثمة حرب حقيقية بين "أمل" من جهة، وبين البعثيين (ذوي التوجّه العقائدي والسياسي العراقي) والشيوعيين ومختلف المنظمات الفلسطينية من جهة أخرى: ضد البعثيين في بعلبك (23 و24 آذار 1981)، وفي الضاحية الجنوبية (25 آذار، 22 نيسان 1981)، ضد الشيوعيين في الضاحية الجنوبية (12-13 تموز، 13 آب، 16-17 آب، 27 آب، 16 أيلول)، وفي بيروت الغربية 13-15آب)، وفي منطقة النبطية (12 آب، 12-15 أيلول)، وفي البقاع (22 أيلول)؛ ضد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة في بيروت والضاحية (30-29 أيلول)، وضد فتح في الضاحية (30 تشرين الأول). ومع بداية العام 1982، ضد منظمة العمل الشيوعي اللبناني في بيروت (4-7 كانون الثاني 1982)، وضد مختلف أحزاب الحركة الوطنية في النبطية (23 كانون الثاني)، وفي الضاحية الجنوبية (24 كانون الثاني)، وفي صور (28-29 كانون الثاني)؛ وضد الحزب الشيوعي في الضاحية (25 شباط)، وضد البعث في محيط النبطية (19-22 آذار) وفتح في منطقة الزهراني. وفي نيسان (1982)، طالت معارك أمل ضد الشيوعيين المدعومين بمختلف الأحزاب والمنظمات كل أنحاء الجنوب تقريباً، ثم انتقلت إلى الضاحية الجنوبية. وقد صمدت أمل في كل هذه المعارك، بل انتصرت في غالبيتها وزادت من نفوذها العسكري والسياسي.

الدبلوماسيون هدفاً للإرهاب

وثمة مظهر آخر من مظاهر العنف والتآكل الذي أصاب الوضع اللبناني عموماً (والدولة اللبنانية خاصة)، تمثّل بمضاعفة استهداف "الإرهاب" للدبلوماسيين


الغارة الاسرائيلية على طرابلس

والهيئات الدبلوماسية في بيروت. فقبل 1981، كان هناك بعض العمليات الموجّهة ضد السفارات. أبرزها ضد السفارة السعودية وضد السفارة الأميركية. أما بعد ذلك، فقد وصلت هذه العمليات حداً جعل الصحافة تصفها بـ "مؤامرة إفراغ بيروت من البعثات الدبلوماسية". وقد تشكّلت قوة خاصة لأمن السفارات في آذار 1982، لكنها لم تثبت فعالية كافية.

بعد خطف القائم بالأعمال الأردني في شباط 1981، في سياق أزمة خطيرة مرّت على العلاقات الأردنية - السورية، كان الحدث الأبرز اغتيال السفير الفرنسي لوي دولامار L. Delamare في بيروت 4 أيلول 1981. وفي الحال، اتّهمت بهذا الحادث المخابرات السورية، وعكفت الصحافة الفرنسية على شرح هذه التهمة من خلال تدليلها على رغبة سورية في إظهار لبنان مجرد محمية لها، وثني فرنسا عن التمسّك بوجود لها في لبنان. ثم ظهرت فرضية أخرى تحمّل إيران مسؤولية الاغتيال، ذلك أن النزاع بين فرنسا وإيران كان يبلغ ذروته في أعقاب لجوء عدد من المعارضين الإيرانيين إلى فرنسا، فضلاً عما سبقه من نزاع حول عقد فرنسا صفقات أسلحة وبيعها للعراق.

التشنّج في العلاقات الفرنسية - السورية غذّته من جديد عملية 15 نيسان 1981 حيث اغتيل موظف في دائرة الرموز في السفارة الفرنسية وزوجته، وعملية 24 أيار 1981 حيث انفجرت سيارة موظفة في القنصلية الفرنسية ما إن ولجت باب القنصلية. وفي غضون ذلك، أنكر الرئيس الأسد، علانية، في 7 أيار، أي دور لفرنسا في لبنان. فردّ رئيس الوزراء الفرنسي، بيار موروا، بزيارة لبيروت، بعد يومين من حادثة القنصلية



فصائل المقاومة أمل

وأعلن أن "فرنسا باقية في لبنان".

والذي كان لافتاً أن الصحافة الغربية، خاصة الفرنسية، أعطت حجماً كبيراً للموجة المستهدفة الدبلوماسيين في لبنان. في سياق الحجم الذي كانت تعطيه أيضاً تبريراً لمختلف الاستعدادات الاسرائيلية لـ "عملية اسرائيلية كبرى" في لبنان.

الحركة الوطنية إلى انكفاء متزايد

الشارع، أو الرأى العام، أو "الجماهير" في بيروت الغربية، طرابلس، الجنوب... المناطق المطلق عليها تسمية "وطنية"، في انكفاء متزايد عن "المقاومة الفلسطينية" و"الحركة الوطنية اللبنانية". والظاهرة الأبرز التي عبّرت عن هذا الانكفاء، الذي كان بدأ في صفوف "خزان المناضلين الوطنيين" أي الطائفة الشيعية ولمصلحة حركة "أمل" ثم أخذ يطال الطائفة السنية نفسها، هي الإضراب العام الذي دعت إليه مدينة صيدا لمدة ثلاثة أيام، في أيار 1982، احتجاجاً على الصدامات بين فتح والميليشيات

الناصرية في المدينة، والمشروع الذي دار حوله النزاع وأظهر "رفضاً شعبياً" للحركة الوطنية هو مشروع هذه الأخيرة القاضي بإقامة "مجالس محلية" يجري انتخاب أعضائها وتكلّف الإدارة المدنية في "المناطق الوطنية".

قبل سنوات، كانت الحركة الوطنية قد أوجدت "إدارة مدنية". ولكنها كانت تخشى في الوقت نفسه أمرين: الأول، أن تُتّهم بالعمل على تقسيم البلاد؛ والثاني، أن تُظهر هذه الإدارة عجزاً في ممارسة مهماتها. لذلك لم تشكّل الحركة الوطنية بنى ثابتة لهذه الإدارة، في حين أن الجبهة اللبنانية كانت قد لجأت إلى هذا الخيار ووضعته موضع التنفيذ. وارتأت الحركة الوطنية لمشروعها اللجوء إلى خطوة ديمقراطية تبرّر لها ما تنويه من فرض ضرائب يعوّض عليها انقطاع المساعدات التي كانت تتلقاها من العراق وليبيا. وقد وفّر وليد جنبلاط، بقبوله رئاسة الحركة الوطنية بعد ترداد وحوار أقامه مع الرئيس سركيس، فرصة المضي قدماً في مشروع الإدارة المدنية والمجالس المحلية.

لكن سورية لم تكن لتشجّع مثل هذا المشروع الذي من حقّه أن يساعد على "استقلالية الحركة الوطنية". كما أن القادة السنّة التقليديين عملوا ما في وسعهم لعرقلته، وقد تمكّنوا من كسب أحد أطراف الحركة الوطنية، "المرابطون" إلى جانبهم. فإزاء موقف "أمل" من الأساس والمعارضة السورية والرفض السنّي، تأجل انتخاب المجالس المحلية المرتقب في 18 نيسان 1982 إلى أجل غير مسمّى. وتفاقم الوضع مع اغتيال رجل الدين السنّي الشيخ أحمد عساف (26 نيسان 1982). وفي الإضراب الذي دعا إليه الزعماء السنّة احتجاجاً على هذا الاغتيال، أضربت أيضاً بيروت الشرقية بناءً على دعوة القوات اللبنانية في مبادرة تضامنية مع هؤلاء الزعماء. فكان أول "إضراب سياسي" تجمع عليه العاصمة، بشطريها، منذ العام 1975.

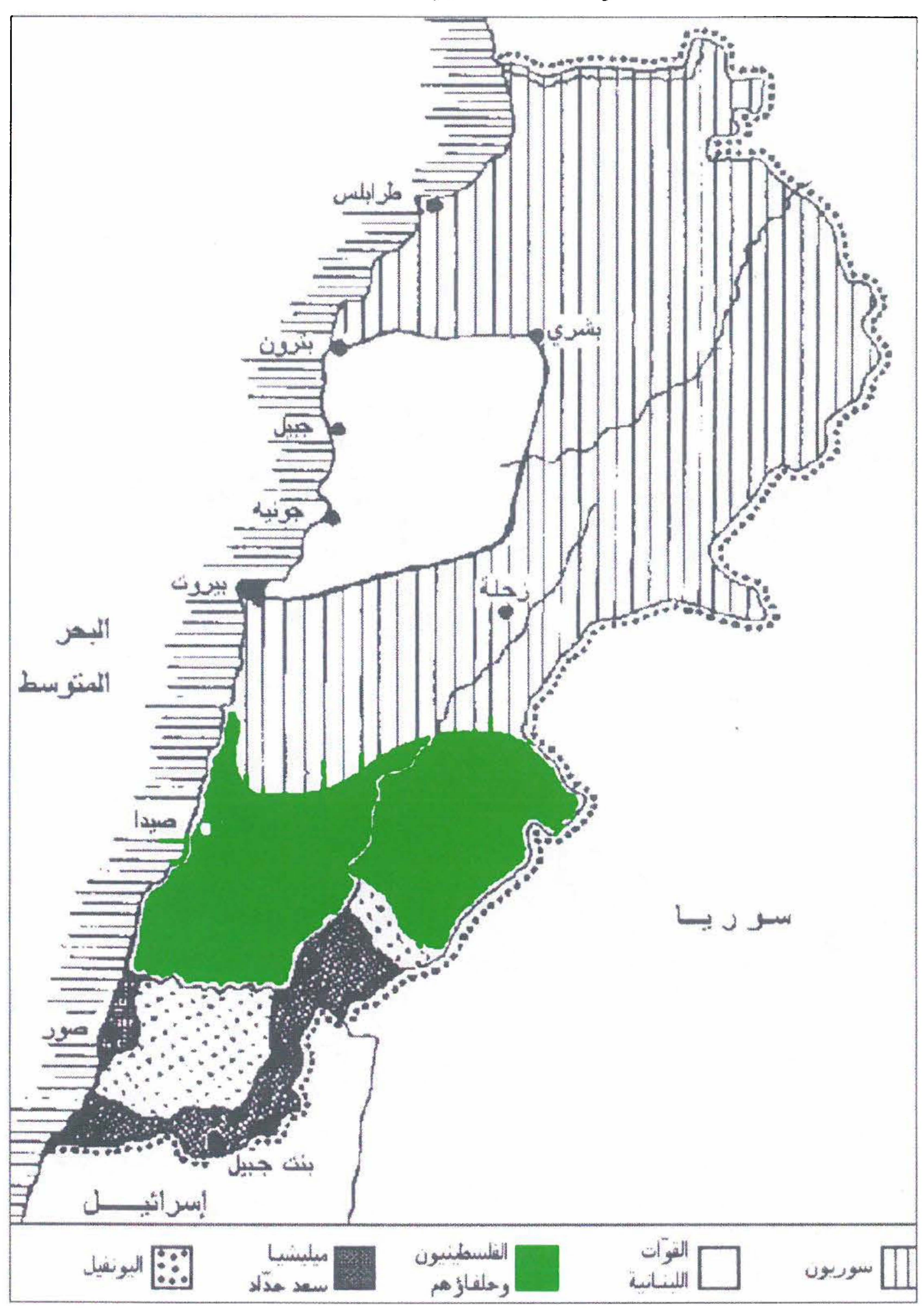
لبنان المعاصر، الحرب اللبنانية
إسرائيل تجتاح لبنان 1982



استراتيجية عربية موحّدة للدفاع عن جنوب لبنان تجهض من الاجتماع الأول

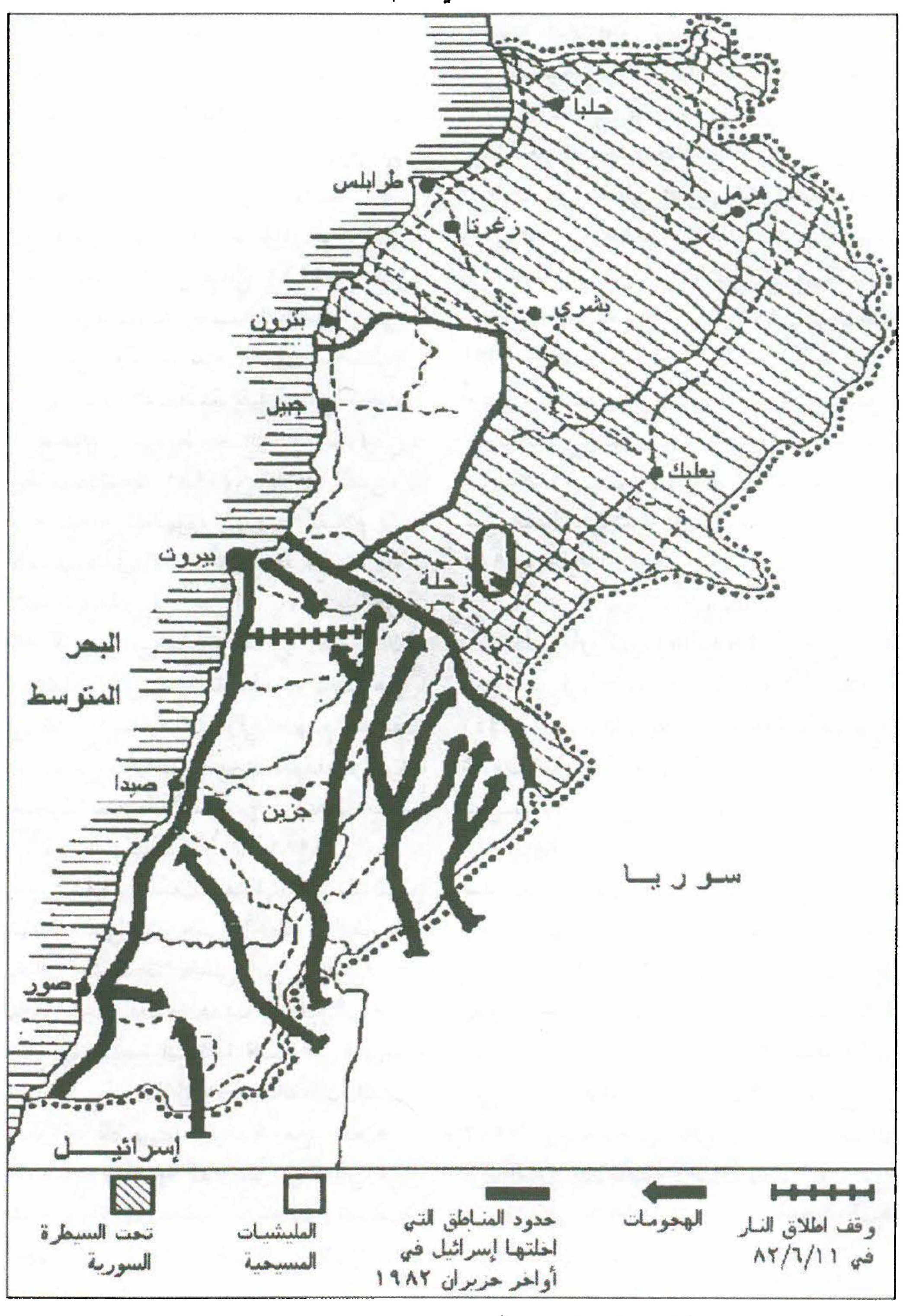
نجح لبنان، في القمة العربية (فاس، تشرين الثاني 1981)، رغم الانقسامات العربية حول عملية السلام، في الحصول على تشكيل لجنة من جامعة الدول العربية مكلفة وضع استراتيجية عربية موحّدة للدفاع عن جنوب لبنان. وقد تشكلت اللجنة من أعضاء يعوزهم الحد المطلوب من التجانس والتضامن: سورية، الأردن، العراق، الكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولم تتوصل اللجنة إلى الاتفاق على عقد اجتماعها الأول إلا في 15 شباط 1982. وأكثر من ذلك، فقد خرجت اللجنة من هذا الاجتماع باتفاق واحد هو اتفاقها على تاجيل اجتماعها اللاحق إلى أجل غير مسمّى". فعاد لبنان يبحث في الممكن. فالتفت ناحية الأمم المتحدة طالباً منها زيادة عديد عناصر القوة الدولية المنتدبة للعمل في لبنان

مناطق النفوذ العسكري ١٩٧٦-١٩٨٢



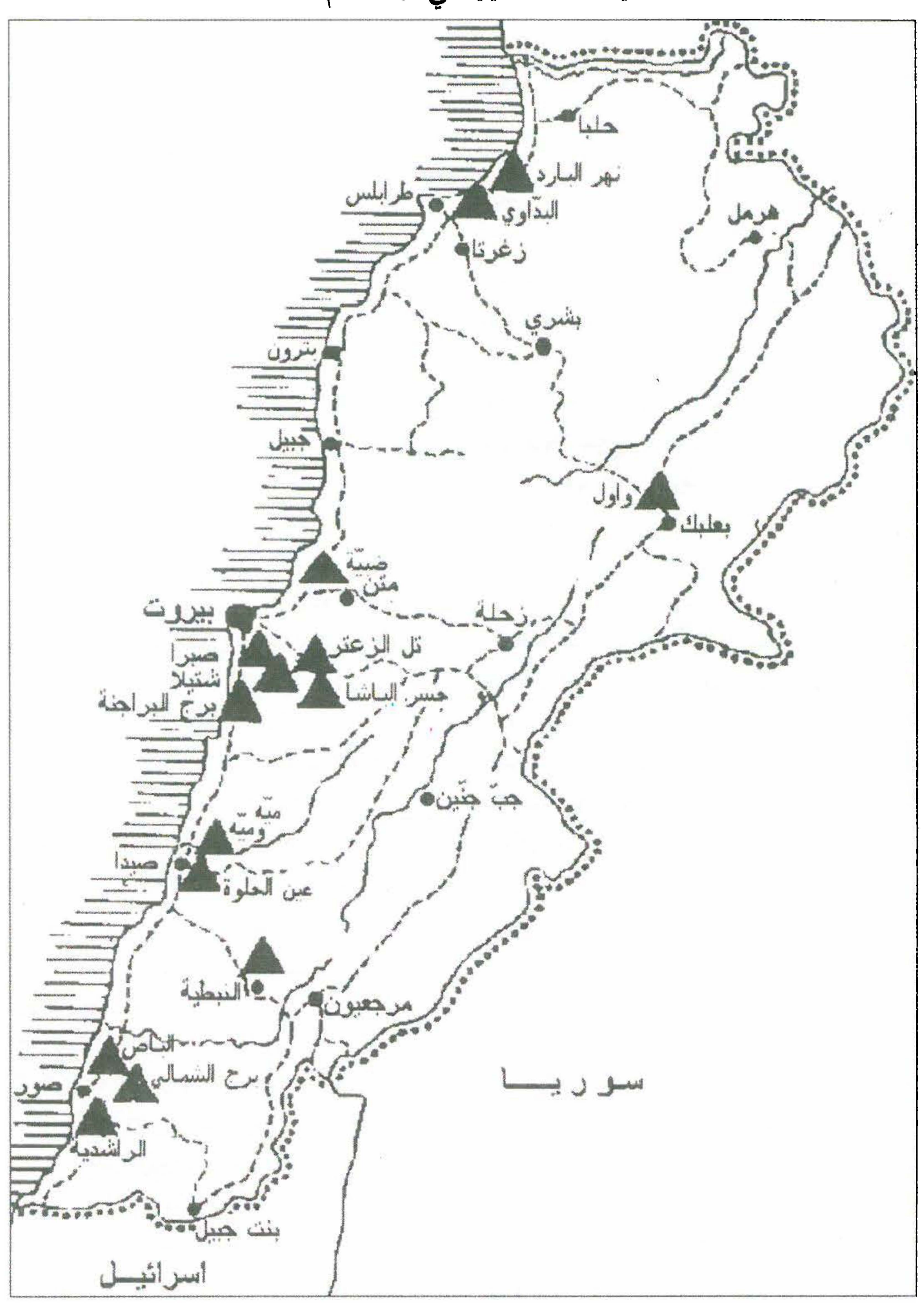
المصدر: **تيودور هانف. «لبنان. تعايش في زمن الحرب». ص٣١٧.**

الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢



المصدر: **تيودور هانف. «لبنان. تعايش في زمن الحرب». ص٣٢٣.**

المخيّمات الفلسطينية في لبنان عام ١٩٧٥



المصدر: تيودور هانف. «لبنان. تعايش في زمن الحرب». ص٢٤٨.


استعدادات للتفجير

FINUL. وقرّر مجلس الأمن (25 شباط 1982) إضافة ألف عنصر جديد على القوة الدولية، فأصبح عددها سبعة آلاف.

ومع ذلك، لم تبدّد هذه الجهود، ولا الهدنة التي كانت سارية منذ إعلان وقف النار في 24 تموز 1981، من مخاوف قيام إسرائيل بعمل عسكري واسع ضد لبنان.

استعدادات فلسطينية

هذه المخاوف ظهرت غداة الاتفاق المذكور (تموز 1981). ففي آب 1981، جمع ياسر عرفات المجلس العسكري الأعلى في منظمة التحرير لتنظيم استعدادات الدفاع ضد الغزو المرتقب. وتقرّر تخزين المؤن والذخائر، والتعجيل في حفر الاستحكامات الأرضية في المخيمات، ونشر وحدات الاحتياط حول بيروت. كما تقرّر مركزة القيادة العسكرية في هيئة ثلاثية من عرفات وأبو جهاد وأبو الوليد. وقد واجهت القيادة صعوبات عملانية، أبرزها إمكانية تحويل القوات الفلسطينية (الوحدات الفدائية) إلى جيش نظامي، إذ كان هناك أكثر من نصف المقاتلين من غير المحترفين. فعلى نحو 4 آلاف مقاتل في القوات المشتركة (الفلسطينيون واللبنانيون) في الجنوب، كان ألفا مقاتل نظامي فقط، وعلى نحو سبعة آلاف

إسرائيليون في لبنان





حسني مبارك يخلف أنور السادات

في منطقة بيروت. لم يتعدّ عدد المقاتلين النظاميين الألفين أيضاً. وفي باقي مناطق البلاد انتشر ألف مقاتل نظامي من أصل عديد بلغ أكثر من ثلاثة آلاف. أما في ما يتعلق بالتسليح، فقد زادت كميته، ولكن نوعيته بقيت على حالها. تلقّت المقاومة، على سبيل المثال، نحو ستين دبابة ت – 34، لكنها قديمة ومهملة.

والأخطر من كل ذلك أن المقاومة الفلسطينية لم تحاول أي تعديل في علاقاتها على الساحة اللبنانية رغم حالة التراجع والانكفاء والضعف التي أصابت حلفاءها في الحركة الوطنية. كما أنها لم تحاول التعاون أو التنسيق مع سورية، وعرفات نفسه كان أكثر المقاطعين لسورية في الأثناء. "فالحذر بين الطرفين والتباعد ازدادا بعد قمة فاس (تشرين الثاني 1981)، إضافة إلى أن أكثر قادة منظمة فتح كانوا يعتبرون سورية مسؤولة عن عمليات تفجير السيارات المفخخة في مناطق سيطرة المقاومة الفلسطينية بهدف دقّ أسافين التباعد بين المقاومة ومحيطها اللبناني" (S.Kassir, op. eit.,P 478-479).

ظروف آتت إسرائيل فمضت في استعداداتها للاجتياح

على رأس هذه الظروف (والتطورات) ما حدث في مصر، أي مقتل الرئيس أنور السادات في 6 تشرين الأول 1981، وضعف المشاركة الشعبية في جنازته، ما رأى إليه الاسرائيليون تعبيراً عن هشاشة عملية كامب دافيد وسلامها الموعود، رغم تأكيد الرئيس المصري العتيد حسني مبارك على أن مصر ماضية في اتفاقاتها الموقعة.

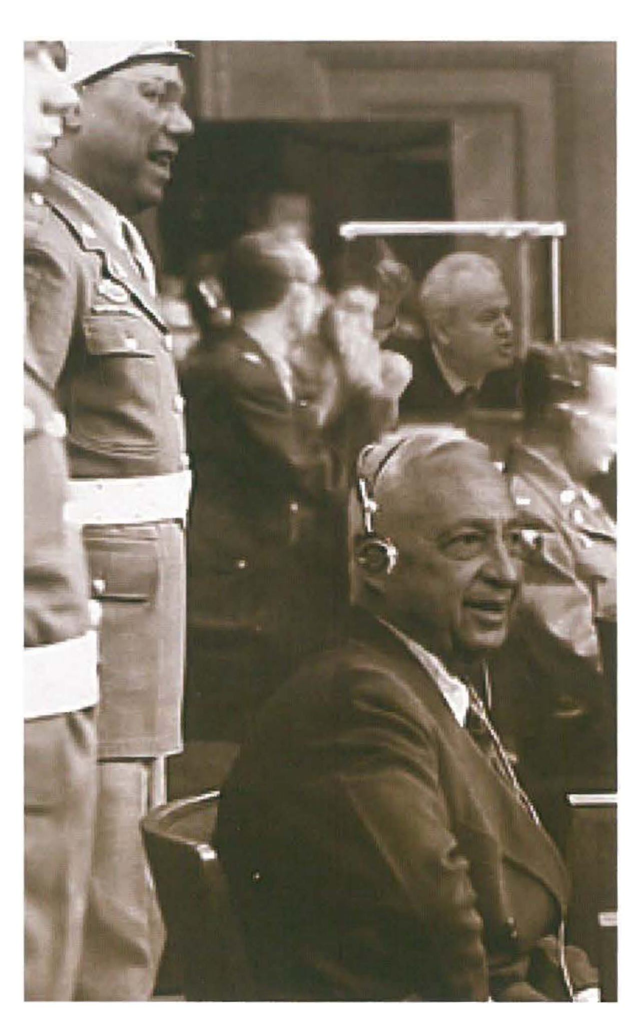
مشروع الأمير (الملك في ما بعد) فهد الذي طرح في قمة فاس (تشرين الثاني 1981) وينص على إنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس وعلى اعتراف باسرائيل، ولو لم تقرّه القمة ولا استطاع عرفات جعل القيادة الفلسطينية تقبل به، وكذلك المشروع المشابه الذي طرحه الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف (شباط 1982)، كلاهما التقى، وإلى حد بعيد، مع المفهوم الأوروبي للسلام في الشرق الأوسط الذي كانت أوروبا قد عبّرت عنه في "إعلان البندقية" في حزيران 1980. لكن إسرائيل ما كانت لتعيرهما انتباهاً في وقت كان العالم فيه مشدوداً إلى أحداث بولندا وكانت هي ماضية في تعزيز المستوطنات وفي انتهاج سياسة "اليد الحديد" في الأراض المحتلة. ودفع رئيس الوزراء مناحيم بيغن الكنيست إلى إعلان ضم الجولان السورية (كانون الأول 1981). ومع مطلع العام 1982، عكف القادة الاسرائيليون، بتصريحاتهم، على تضخيم أخطار المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان على أمن إسرائيل.

و"لبنان، بحد ذاته، هدف إسرائيلي. فقد كان موضوع استراتيجية اسرائيلية قائمة على زعزعة استقراره، وأصبح، منذ 1976، المكان الذي تؤكّد الحركة الصهيونية فيه، ومن خلاله، سياستها الإقليمية وبصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ هذه الحركة. وعليه، فقد باتت مختلف أقسام الجهاز السياسي - العسكري الاسرائيلي تتطلع إلى لبنان كركيزة دعم لطموح جيوبوليتيكي لا يعرف الحدود. ففي اللحظة التي كان فيها وزير الدفاع الاسرائيلي، أريبل شارون، يدعو إلى توسيع دائرة المصالح الاستراتيجية لاسرائيل "إلى ما وراء بلدان الشرق الأوسط العربية وشواطئ البحر المتوسط أو البحر الأحمر" لتشمل "خلال العقد الحالي" بلداناً "مثل تركيا وإيران وباكتسان ومناطق مثل الخليج الفارسي وأفريقيا خاصة منها بلدان أفريقيا الشمالية والوسطى". في اللحظة ذاتها كانت قد أصبحت متداولة تعبيرات حول مسألة الأقليات في العالم العربي تبيّن فضائل البلقنة. وكان معبّراً وموحياً سحب مقال يقترح تقسيم لبنان إلى خمس مناطق من النشر في مجلة للمنظمة الصهيونية العالمية، في شباط 1982" (S.Kassir, op. cit., p 480-481؛ والمقال المذكور كتبه أوديد ينون، وعنوانه "استراتيجية لاسرائيل في الثمانينات"، والمجلة هي "كيفونيم"، العدد 14، شباط 1982. حصلت "مجلة الدراسات الفلسطينية" على المقال، ونشرته في عددها رقم 5، خريف 1982، ص 73-83).

خطة "أورانيم" Oranim

تخطيط عملية الغزو بدأ في الأيام التي تلت وقف إطلاق النار (24 تموز 1981). هندس الخطة الجنرال أريبل شارون الذي عيّن وزيراً للدفاع في حكومة مناحيم بيغن (تشكلت في 4 آب 1981). وما إن تسلّم شارون حقيبته حتى باشر التحضير لحملة عسكرية ضد لبنان أطلق عليها الإسم المرمّز "أورانيم" وتعني "جهنّم". ودخلت الاستعدادات الاسرائيلية مرحلتها النهائية خلال شهر كانون الثاني 1982. وقام شارون بزيارة سرية إلى بيروت الشرقية، سرعان ما تسرّبت أخبارها إلى الصحافة الأميركية التي بدأت تتوقّع غزواً إسرائيلياً للبنان في شباط 1982. وجاء تحليق طائرتين حربيتين إسرائيليتين فوق البقاع وتعرضهما لإطلاق الصواريخ، في 19 كانون الثاني 1982، ليزيد من أخطار المواجهة ومن توقّعات الغزو.

والغزو لم يحصل في شباط، بل بعد أربعة أشهر.



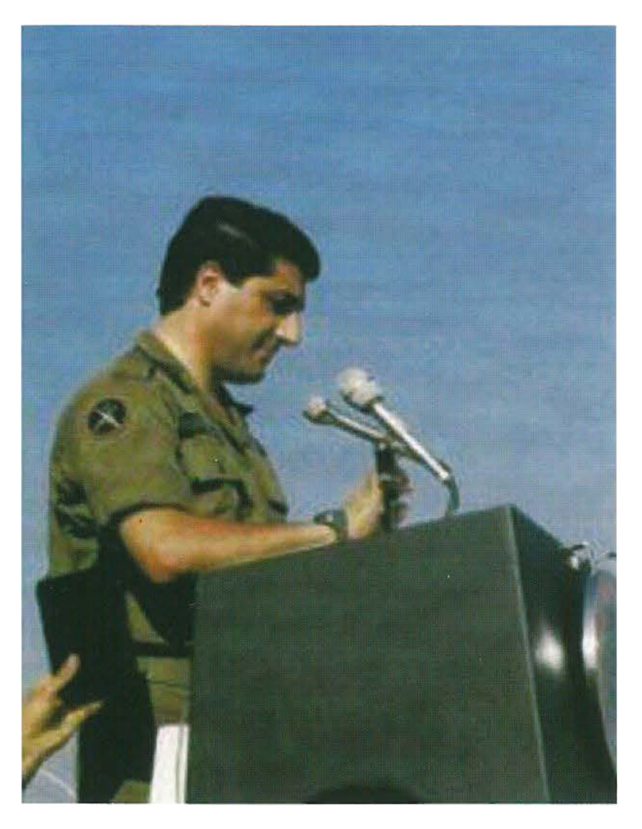
اريبل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي

وفي غضون ذلك، قطعت إسرائيل وقف إطلاق النار، في 21 نيسان 1982، بقيامها بست غارات جوية على الساحل الجنوبي (خلدة، عرمون، الناعمة، الدامور، السعديات والجية)، استتبعتها معركة جوية اسرائيلية - سورية سقطت أثناءها طائرة ميغ. وفي 9 أيار 1982، شنّت إسرائيل سلسلة أخرى من الغارات الجوية على الجنوب، فردّت المقاومة، هذه المرة، بقصف مدفعي على "إصبع الجليل". وفي 25 أيار 1982، نشبت معركة جوية أخرى، سقطت فيها طائرتا ميغ. وفي 3 حزيران (1982)، أعلنت إسرائيل أن الفلسطينيين يتمركزون في الجنوب وأن كميات ضخمة من الأسلحة في حوزتهم. وفي مساء اليوم نفسه، وجدت ذريعتها المباشرة في محاولة اغتيال سفيرها في لندن على يد مجموعة "أبو نضال". وفي صبيحة اليوم التالي، بدأت المدفعية الاسرائيلية تقصف مواقع جنوبية، وأغار الطيران الاسرائيلي على بيروت، وردّت المقاومة بقصف شمالي الجليل. وفي صبيحة 6 حزيران، كانت طوابير الجيش الاسرائيلي تدخل الأراضي اللبنانية، وتصل إلى بيروت في 13 حزيران.

مطامح بشير الجميّل

بدأ الغزو قبل ستة أسابيع من بدء المهلة الدستورية التي يتوجب على المجلس النيابي الانعقاد خلالها لانتخاب رئيس للجمهورية. وكان انتخاب مرشّح تسوية هو الخيار المحتمل، ذلك أن مثل هذه الفرضية هي الأقرب لقواعد تصرف الطبقة السياسية اللبنانية.

لكن ثمة مرشحاً خارج هذا "المألوف"، وهو بشير الجميّل الذي لم يكن قد أعلن ترشيحه حتى الغزو الاسرائيلي، لكنه كان قد دخل "المشهد الرئاسي"



بشير الجميّل والرئيس القوي

من بعيد منذ خريف 1981 عندما أعلن في خطاب ألقاه بمناسبة ذكرى تأسيس حزب الكتائب (تشرين الثاني 1981) معارضته لإمكانية إجراء أي انتخابات حرة طالما أن القوات السورية موجودة في لبنان، وطالب بالسلطة لحزبه، وأعطى وصفاً للرئيس العتيد لا ينطبق إلا عليه: رئيس "قوي" يتمتع بثقة "المقاومة اللبنانية" (أي "القوات اللبنانية") ويعرف كيف يستفيد منها لفرض الحل؛ وأهاب بالذين لا يرون في أنفسهم مواصفات "رجل الإنقاذ" أن لا يقدموا على الترشّح. ولخّص، في الوقت نفسه، الخطوط العريضة لبرنامج متمحور حول انسحاب القوات السورية، وإعادة تنظيم العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة إقامة سلطة الجيش في المناطق التي اعتبرها محتلة.

في كانون الثاني 1982، اتخذ بشير قراره النهائي


صورة المستقبل غير واضحة

بتقديم ترشّحه للرئاسة في اجتماع ضمّه إلى أقرب معاونيه. وبدأ بعدها بإجراء اتصالات مع سورية ومنظمة التحرير والبلدان العربية الرئيسية. وأعطت الجبهة اللبنانية موافقتها المبدئية على ترشيحه في مطلع شهر أيار 1982. وبعد ثلاثة أسابيع، قرّر المكتب السياسي لحزب الكتائب، بالإجماع، أن بشير الجميّل هو مرشحه للرئاسة. ولكن من غير أن يعلن هذا القرار (Pakradouni, karim, "La Paix manquée..", op. cit., p. 145-146).

لا شك أن بشير الجميّل، بمقابلته للجنرال أرييل شارون في بيروت في كانون الثاني 1982، ضَمِن ما بمستطاع إسرائيل، التي ستكون غازية لبنان، فعله لمصلحة وصوله إلى الرئاسة. لكن ما أنجزه هو على رأس قواته (القوات اللبنانية)، عسكرياً وأمنياً وسياسيًا، على الساحة اللبنانية ("تكاملية" مع الرئيس سركيس ووحدات الجيش اللبناني في مناطق سيطرته، الخطاب السياسي المعتدل الذي أراده وطنياً معتدلاً وملتقياً مع الإسلام التقليدي...) كان له أثره أيضاً في بلورة صورة "الرئيس" المحتمل. أضِف إلى ذلك ما باشره من علاقات مع الولايات المتحدة.

"فبعد أسابيع قليلة من انتهاء معركة زحلة، قام بزيارة لواشنطن (آب 1982)، زيارة كرّست وزنه وبدّدت التحفظات الأميركية السابقة عليه (تصريح للناطق بإسم وزارة الخارجية الأميركية اعتبر فيه أن بشير



بشير من المعركة العسكرية الى المعركة السياسية



في الطريق الى الرئاسة

الجميّل مدعو للعب دور كبير في المستقبل. "النهار"، 5 آب 1981). وتجب الإشارة هنا إلى ما كشفه الصحافي الأميركي بوب وودورد . B Woodward عن أن بشيراً كان يقبض منذ 1973 من الوكالة المركزية للمخابرات الأميركية. لكن، أيّاً كانت صحة هذه المعلومات، فإنها لا تبدو لنا صالحة لتفسير الخط التصاعدي الذي تمكّن بشير من رسمه لنفسه، حيث كان من الواضح والجلي أن مبادراته السياسية، منذ 1978، تندرج في نطاق استراتيجية شخصية للفوز. وهذه المعلومات تصبح أقل قيمة استدلالية إذا ما أُخذت بعين الاعتبار علاقات بشير العلنية بالولايات المتحدة: إذ من الجلي والمؤكد أنه لم يتلقّ أي معاملة خاصة أو محظوة من جانب وزارة الخارجية الأميركية حتى العام 1981. من هنا أهمية زيارته لواشنطن (آب 1981) التي أظهرت، أو أعطت انطباعاً في الخارج بأن بشير الجميّل أصبح، منذئذ، يتمتّع بتفهّم الولايات المتحدة، وحتى يدعمها. والعمل شبه الرسمي الذي حظي به مكتب القوات اللبنانية في واشنطن، وزيارات فيليب حبيب اللاحقة إلى بيروت (29 تشرين الثاني 1981، 26 شباط 1982)، كان من شأنهما تغذية هذا الانطباع. وإعادة تعويم اللجنة الرباعية العربية ساهمت أيضاً في إضفاء الصدقية على شخصية بشير الجميّل، الذي، وإن بدا ملزماً بقطع علاقاته باسرائيل (وفق قرار هذه اللجنة)، الأمر الذي قد يُفسّر



تمهيداً للاجتياح



من البحر

بأنه إشارة ضعف له. إلا أنه كان بالنسبة إليه مناسبة لتقديم نفسه كرجل حوار إزاء السعودية. ومن خلالها إزاء السنّة اللبنانيين (...) والزعماء المسلمون التقليديون. الذين أخذوا يتكتلون ويستعيدون شارعهم المتململ والرافض للحركة الوطنية. بدأوا يبعثون بإشارات الرد الإيجابي على سياسات بشير الانفتاحية.

وحالة التعفّن في المناطق ذات الأكثرية المسلمة تفاقمت إلى حد أن الخوف من سيطرة القوات اللبنانية بدأ يتلاشى ويحلّ محله الإعجاب بالنمط الذي كانت تعيشه بيروت الشرقية. وهذا النزوع ظهر أيضاً لدى عدد من المثقفين في بيروت الغربية. الذين كانوا مرتبطين سابقاً باليسار. فأعادوا تقويم الأحكام

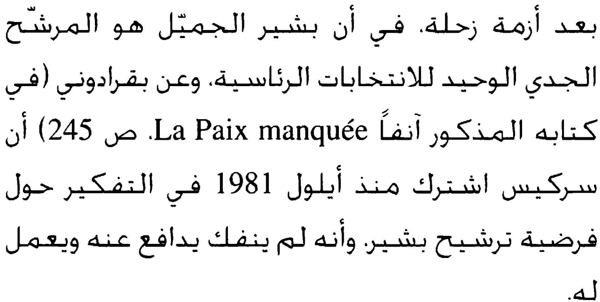

...ومن البر

التي كانت تُطلق على بشير: والبعض منهم، من المسيحيين، تركوا بيروت الغربية وأقاموا في بيروت الشرقية، وذهبوا، في بعض الحالات، إلى حد العمل مع القوات اللبنانية" (S.Kassir, op. cit., p. 484 485).

لكن حظوظ بشير الجميّل في الوصول إلى رئاسة الجمهورية ظلت ضعيفة حتى عشية الغزو الإسرائيلي رغم صورته وخطابه الجديدين اللذين عكف على ابتنائهما واللذين أصاب بهما نقاطاً لمصلحته في بعض الأوساط الإسلامية التقليدية. وكان الرئيس سركيس يؤيّده في طموحه الرئاسي. وينقل سمير قصير (المرجع المذكور، ص 484) عن فؤاد بطرس قوله إن الرئيس سركيس أصبح مقتنعاً،

في انتظار المعركة

بعد أزمة زحلة، في أن بشير الجميّل هو المرشّح الجدي الوحيد للانتخابات الرئاسية، وعن بقرادوني (في كتابه المذكور آنفاً La Paix manquée، ص 245) أن سركيس اشترك منذ أيلول 1981 في التفكير حول فرضية ترشيح بشير، وأنه لم ينفك يدافع عنه ويعمل له.



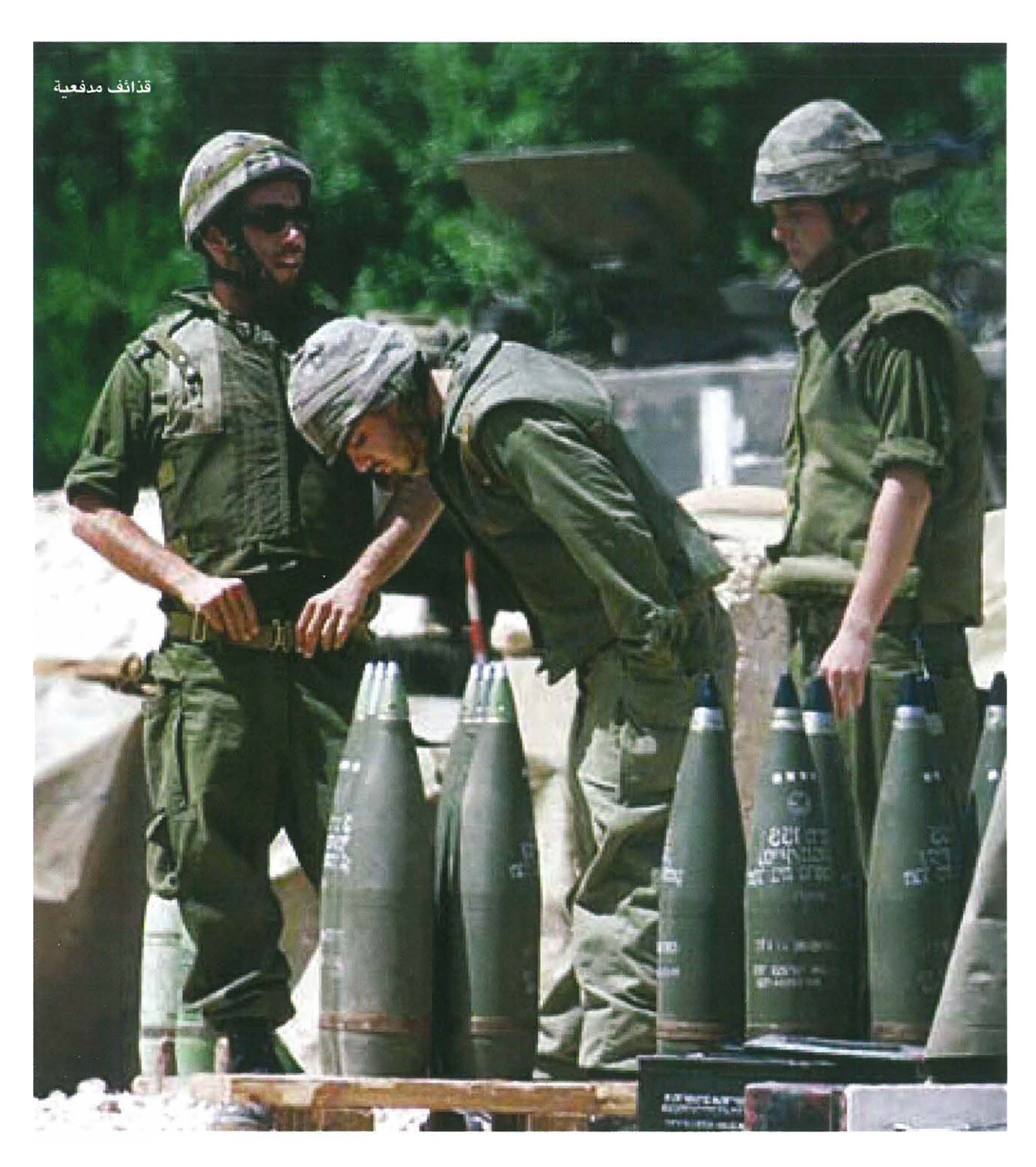
العدوان من منظور "الحرب الوقائية" الاسرائيلية

في كتابه "من كمب دايفيد إلى مأساة لبنان" (ترجمة ساسين نون، دار الفارابي، بيروت، 1986)، يقول أغاريتشيف إنه جاء في برنامج الحرب الوقائية (الذي كانت رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي قد وضعته في الخمسينات ونشرته بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956) أن ظرفاً آخر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار والذي يمهّد لاختيار اللحظة الضرورية لبدء الحرب أي "الاستفادة من وجود التناقضات الداخلية الحادة بين العرب". وهنا



سعد حداد

بانتظار ساعة الصفر


قذائف مدفعية

يجب الاعتراف بأن الظرف الذي بدأ فيه العدوان الاسرائيلي على لبنان في صيف 1982 كان ملائماً جداً، لأن العالم العربي لم يكن أبداً بمثل هذا التشتّت الذي يعتبر النتيجة الحتمية لصفقة كمب دايفيد" (ص 49).

وجاء في برنامج الحرب الوقائية الاسرائيلية، بحسب ما أورده أغاريتشيف أيضاً (ص 52): "... وإن تل أبيب قد أخذت بعين الاعتبار أن الأنظمة الرجعية العربية لا



فلسطينيون قبل الاجتياح

يمكنها الاعتماد كلياً على الجماهير الشعبية. وبأن الجيوش في هذه البلدان سيئة التسليح ولا تجاري في ذلك المتطلبات الحديثة لخوض الحرب. إلا أنه وفي الوقت نفسه أدركت اسرائيل أنه من الصعب إجبار الدول العربية على الاستسلام. لذلك وضعوا في مخططاتهم مهمة احتلال بعض العواصم العربية القريبة كعمان ودمشق وبيروت. وان عملية كهذه لن تستغرق أكثر من ثلاثة أشهر".

وفي برنامج الحرب الوقائية أنه يقتضي. لتفتيت الدول العربية. "استخدام الجاسوسية الاسرائيلية في العالم العربي (...) وتمشياً مع هذه الأهداف انتقت إسرائيل لنفسها من صفوف الجيش اللبناني الرائد سعد حداد (...)ومنذ بداية العدوان الاسرائيلي على لبنان في حزيران 1982 كان سعد حداد يصرّح بأنه حليف اسرائيل وسيشترك إلى جانبها في العمليات العسكرية (...) "انني منذ الآن أسيطر على منطقة يقطنها قرابة مليون شخص". هكذا صرّح سعد حداد متباهياً لمراسل "فرانس برس" تشارلي باغمان. وذلك



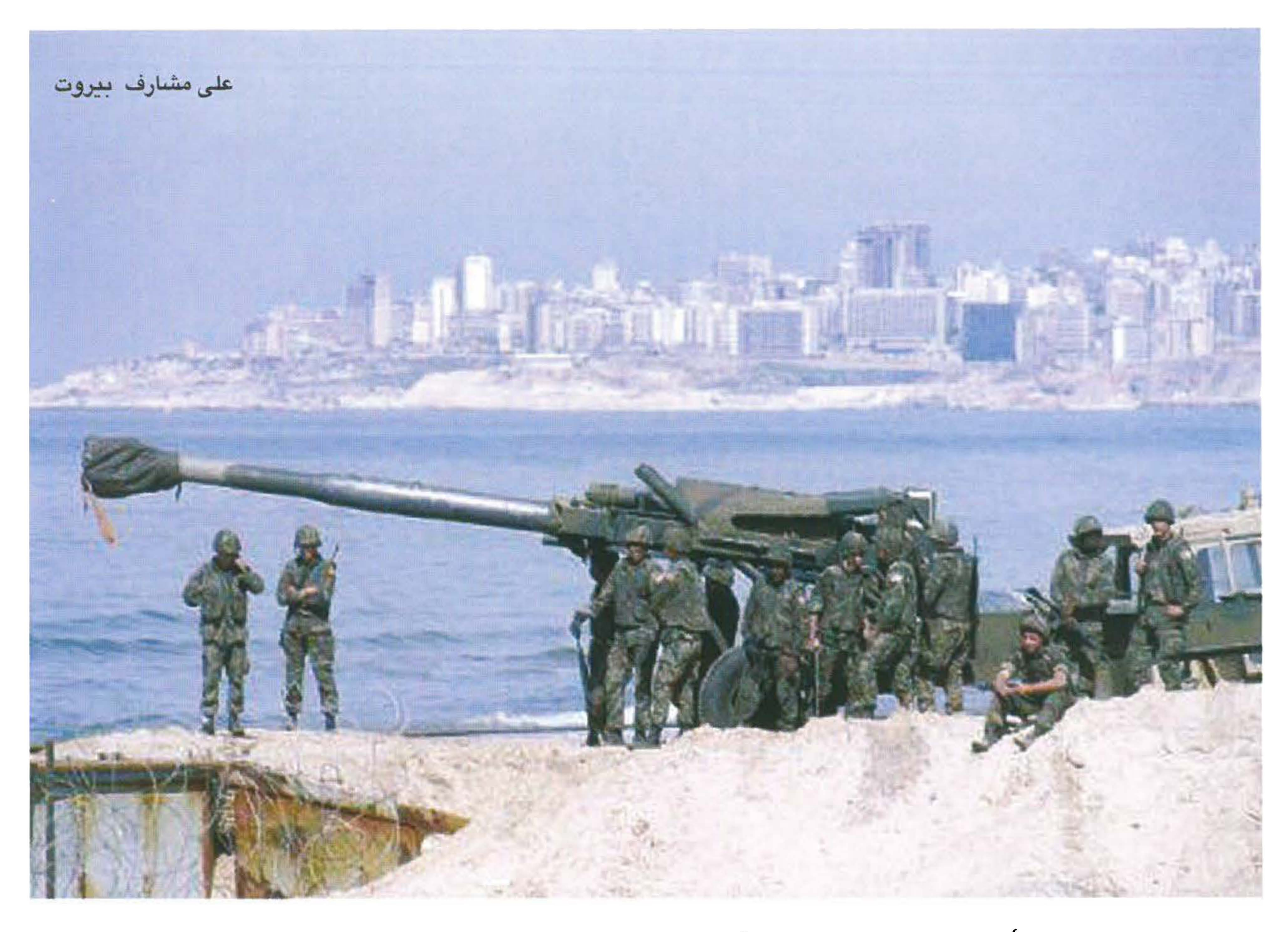
بعد أسبوع من بداية العدوان وهو جالس وراء مقود اللاندروفر الذي كان يواكبه جيبان عسكريان إسرائيليان" (أغاريتشيف، ص 54 - 55).

ويضيف أغاريتشيف (ص 55 - 56):

"وبالإضافة إلى محاولات اسرائيل إقامة دويلة مارونية فقد سعى الصهاينة أكثر من مرة إلى تمرير فكرة "الدويلة الدرزية". ففي أيام العدوان الاسرائيلي ضد لبنان حاولت اسرائيل الإسراع في إنجاز هذا المشروع. ولتحقيق هدفه كلّف نائب الكنيست الاسرائيلي الأسبق جبر مهدي - وهو درزي - بتوجيه نداء إلى رئيس الوزراء مناحيم بيغن يحثّه على إقامة "دويلة درزية مستقلة" في لبنان. إن برقية بهذا المعنى نشرتها صحيفة دافار. وبدأ جهاز خاص يجمع المعلومات لمعرفة رد فعل السكان الدروز على هذا الطعم المدسوس. فكان أن كل المعلومات التي وصلت اتخذت طابعاً "سلبياً". فالأوساط الدرزية كانت تدرك جيداً أن جبر مهدي خادم أمين للصهاينة، وأن دروز لبنان، بالإجماع، يؤيّدون زعيم القوى الوطنية وليد جنبلاط. ومع كل ذلك فإن اسرائيل لم تتخلّ عن مشاريعها لتقسيم لبنان وتشكيل دويلة درزية عميلة لها. فعند احتلالها للبنان استطاعت أن تشتري بعض الشخصيات السياسية ومن بينها شخصيات درزية. وقد أجرت هذه الشخصيات صفقات معيّنة مع المحتلين (...) فكانت اسرائيل تعتمد عليها كاعتمادها على جواسيسها واستخدامها في حال نجاح تقسيم لبنان. ولكن هؤلاء لم يكونوا يتمتعون بالتأثير على الساحة اللبنانية (...) ولقد جاء صراحة في برنامج اسرائيل الاستراتيجي عن ضرورة تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية: درزية، شيعية، مارونية، علوية، الخ... وعلى نفس المبدأ فمن المفترض أن تُقسم سورية والعراق وحتى مصر إلى دولة عربية وأخرى قبطية".

العدوان بعلم الولايات المتحدة الأميركية

بعد كامب دافيد، والدور الأساس للولايات المتحدة فيه، وتحقيقها بنتيجته كسباً كبيراً لجهة حصولها على تسهيلات عسكرية في سيناء وفي جزر تيران


على مشارف بيروت

وسانفير في البحر الأحمر. وتبع ذلك انتشار "قوات التدخّل السريع". كان لا بدّ لإسرائيل أن تكفل تأييد الولايات المتحدة لها في عدوانها (الاحتلال) على لبنان. خاصة وأن بين الدولتين وثيقة موقّعة هي "وثيقة التعاون الاستراتيجي". إضافة إلى شبه التطابق في أهداف العدوان. خاصة منها ما يطال منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة.

في 25 شباط 1982. أعلن سفير اسرائيل الجديد في واشنطن موشي أرينز. خلال مؤتمره الصحافي. بأن دخول الجيش الاسرائيلي إلى لبنان "يعتبر مسألة وقت ليس إلا".

وقبيل بدء العدوان. أي في 25 أيار 1982. زار وزير الدفاع الاسرائيلي أرييل شارون واشنطن. وبنتيجتها قرّرت لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي مضاعفة القروض المالية لاسرائيل لشراء معدات حربية بقيمة 800 مليون دولار. وصرف مبلغ إضافي للمساعدات الاقتصادية بقيمة 125 مليون دولار. إضافة إلى أن الولايات المتحدة باشرت. عشية العدوان. بإرسال 75 طائرة ف - 16 إلى اسرائيل. وفي 26 أيار 1982. صرّح وزير الخارجية الأميركي ألكسندر هيغ بقوله إن الوقت حان لحل في لبنان.

في آذار 1982. تكلمت الصحافة اللبنانية والعربية والعالمية على أن اسرائيل حشدت على الحدود مع لبنان قوات عسكرية ضخمة. وأنها على وشك غزو البلد واحتلاله "إحتلالاً مطوّلاً". وأكثر التحليلات وأعمقها ركّز على أن الهدف هو إجبار الحكومة اللبنانية على توقيع اتفاقية سلام على الطراز المصري - الاسرائيلي. وبالشروط التي تفرضها إسرائيل. أما

قصف بيروت



داخل العاصمة

لماذا تأجّل الغزو إلى حزيران. فلأن إسرائيل عاشت، طيلة ربيع 1982، وضعاً داخلياً مأزوماً بسبب موجة الاحتجاج الواسعة التي قام بها السكان العرب ضد السياسة الاسرائيلية ومطالبتهم بحق تقرير المصير.

العدوان والاجتياح

في صبيحة 6 حزيران 1982، بدأ الجيش الاسرائيلي عدوانه (مدعوماً بغارات من السلاح الاسرائيلي الجوي والبحري)، وركّز اتجاهه، في مرحلة أولى، على صور ومنطقتها حيث انتشرت عدة مخيّمات للفلسطينيين. وفي اليوم الأول للعدوان، أكّدت اسرائيل أنها تسعى لإقامة منطقة عازلة من 25 ميلاً على حدودها الشمالية خالية من وجود الفدائيين الفلسطينيين. ثم أعلنت، بعدها أنها ستشنّ حرباً للتصفية الكاملة تنال "البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية" ونواتها القيادية.

وفي مساء 8 حزيران، اقترب الجيش الاسرائيلي إلى مسافة 15 كلم من بيروت، وطيرانه لم يتوقف عن قصف أحياء العاصمة، في حين أن الجنوب كان قد رزح تحت الاحتلال ومخلفاته: الأنقاض. وفي حين كان الجيش الاسرائيلي قد تمركز قرب بعبدا وبدأ بقصف مخيم برج البراجنة وحي السلم، وأسقط عدداً كبيراً من الضحايا أكثرهم من المدنيين، أعلنت الإذاعات عن سقوط "آخر معقل" للمقاومة الفلسطينية في

في اسواق بيروت

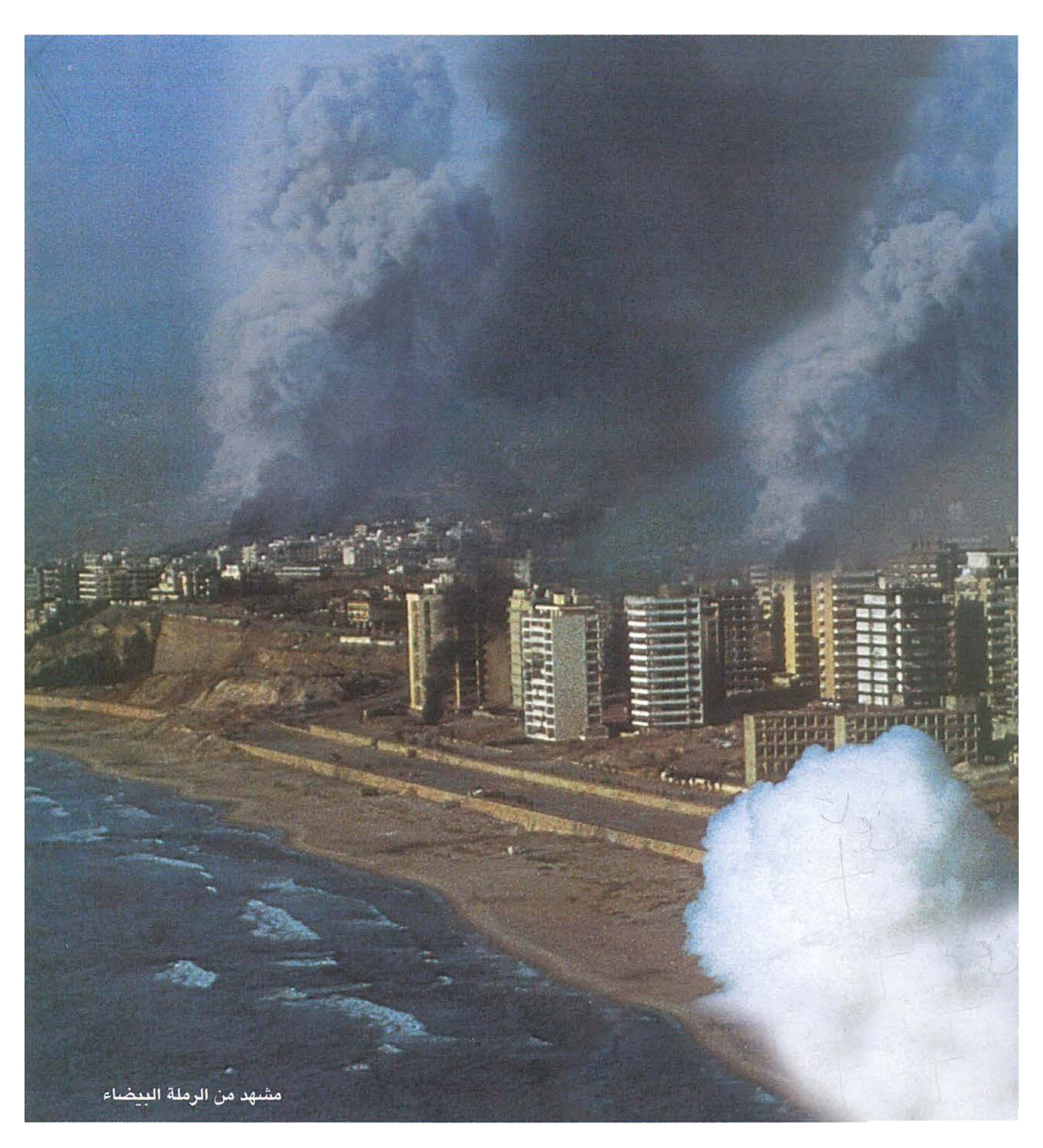


بيروت تحترق

مخيم عين الحلوة.

وخلال تمركز الجيش الاسرائيلي حول بيروت، أخذ يحضر لاقتحام بيروت الغربية بشنّ حملة دعائية واسعة زعم فيها أن مقاومة "القوات المشتركة" (من الفلسطينيين واللبنانيين) ستسقط قريباً. وأخذ طيرانه الحربي يقصف المخيمات ومواقع المدافعين والأحياء، ويلقي، أحياناً، منشورات تدعو المقاتلين إلى إلقاء سلاحهم وتسليم قادتهم ليسلموا هم من الموت.

وبقيت بيروت الغربية ممتنعة على الجيش الاسرائيلي حتى اغتيال بشير الجميّل في 14 أيلول 1982. ففي صباح اليوم التالي حلّقت الطائرات الاسرائيلية فوق بيروت، وتحرّكت الدبابات الاسرائيلية باتجاه بيروت الغربية (علماً أن الاسرائيليين لا يحق لهم دخولها حسب الاتفاقية التي تمّ التوصّل إليها لإخراج الفدائيين الفلسطينيين من بيروت قبل وقت قصير). وأخذ الاسرائيليون يقتحمون مواقع القوى الوطنية اللبنانية (الشق اللبناني من القوات المشتركة). وما مضى يومان من المعارك حتى شغل الاسرائيليون كل النقاط الرئيسية من المدينة، وعزّزوا



مشهد من الرملة البيضاء

وجودهم قرب المخيّمات الفلسطينية، واقتادوا إلى البلاجات وإلى ملاعب المدينة الرياضية، خلال ثلاثة أيام، نحو 1500 مواطن (كما أعلنت الإذاعة اللبنانية) أجرت معهم تحقيقاتها. وفي الوقت نفسه، كانت القوات الاسرائيلية تستولي على حسابات منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة في البنك العربي، وعلى وثائق وأرشيف مركز الأبحاث الفلسطينية، كما نهبت الكثير من البيوت والمحلات. ولكن الجريمة الأفظع كانت تلك التي ارتكبها الاسرائيليون آنذاك في مخيّمي اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا.


الخراب في بيروت

وفي مستشفيي غزة وعكا (في بيروت الغربية).

ماذا عن فظائع العدوان الاسرائيلي، من بدايته في 6 حزيران حتى قبيل ارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا في أيلول؟

يجمل أغاريتشيف(في كتابه: "من كمب دايفيد إلى مأساة لبنان"، ترجمة ساسين نون، دار الفارابي، بيروت، 1986، ص 163 - 164) هذه الفظائع، مستنداً إلى تحقيقات وتقارير لجان دولية وهيئات وجمعيات إنسانية، بالتالي:

"لقد منعت الرقابة العسكرية الاسرائيلية المراسلين الأجانب من إرسال معلوماتهم عن وحشية

الاحتلال. والجدير بالذكر أن من بين الـ15 ألف شخص المحتجزين والذين أسماهم الاسرائيليون رسمياً "بالفدائيين" كان هناك عدد من الأطباء الأجانب الذين رأوا الحقيقة عن إرهاب السلطات الاسرائيلية في جنوب لبنان. وقد تلقّت وسائل الإعلام حقائق قاطعة عن استخدام إسرائيل وسائل حربية تحرّمها القوانين الدولية، بما في ذلك المواد السامة والغاز والقنابل الإنشطارية المصنوعة في الولايات المتحدة.

"إن اللجنة الدولية العاملة في قبرص أصبحت هي أيضاً شاهداً على الجرائم الاسرائيلية في لبنان، حيث جمعت عدداً من الوقائع الدالّة على وحشية المعتدي الصهيوني. وعلى سبيل المثال، فقد عرض ف. ليمب - الشخصية الاجتماعية الأميركية - في قبرص "قنبلة على شكل قرنفلة" والتي صنعت خصيصاً لقتل الأطفال. ومن القنابل المشابهة الأخرى التي ألقتها إسرائيل على بيروت وجدها أيضاً الصحافي الفنلندي ميككو لوخينوسكي.

"وبانت أسماء الكثيرين من الـ15 ألف شخص الذين اقتادتهم اسرائيل وبقي مصيرهم مجهولاً، ومن بينهم الطبيب المصري محمد فرج، الذي كان يعمل في منظمة الهلال الأحمر الفلسطيني، حيث خطفه الاسرائيليون بالرغم من "العلاقات الطيبة" التي تربط القاهرة وتل أبيب.

"إن اللجنة الدولية للتحقيق في الجرائم المرتكبة في لبنان قد حدّدت سياسة اسرائيل في هذا البلد بأنها إبادة جماعية، ويدل على ذلك عشرات الألوف من القتلى والجرحى ومئات الألوف من المهجرين والكثير من المفقودين، وكذلك عشرات المدن والقرى المهدمة من أساسها.

"ولتبرير الاحتلال على أساس "قانوني" في الجنوب اللبناني، اخترع الإعلام الاسرائيلي، ومنذ مدة طويلة، صيغة كاذبة عن الطابع اليهودي للمدن الفينيقية القديمة - صور وصيدا - ولقد سعت إسرائيل خلال عدوانها لتثبيت هذه الصيغة من خلال تهديمها لهذه المدن والآثار التاريخية فيها والتي ترتبط بثقافة الشعوب الأخرى. وقصف المعتدون الصهاينة بالطيران، عمداً، بقايا الآثار القديمة لمدينة صور وقلعة صيدون التي بناها الصليبيون في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، وكذلك معبدي جوبتير وفينيزا وغيرها من آثار بعلبك الشهيرة، المعروفة في كل العالم. وبالوحشية نفسها قصف المتحف الوطني في بيروت وقصر بني أمية على طريق بيروت - الشام، كما طمرت تحت الأنقاض المكتبة القيّمة للجامعة العربية في بيروت الغربية، التي تحتوي على أهم المجلدات النادرة المتعلقة بآثار العهود القديمة".

وعلى صعيد تقدير خسائر الاجتياح بالأرواح والممتلكات، ذكر وليد نويهض ("الحياة"، 19 آذار 1997 ، ص 18) عن المصادر الرسمية تقديرها هذه الخسائر، من حزيران 1982 إلى نهاية أيلول 1982، "بوقوع أكثر من 19085 شهيداً و31915 جريحاً من اللبنانيين والفلسطينيين. وألحق الاجتياح دماراً كبيراً بأربع مدن هي بيروت وصيدا وصور والنبطية إضافة إلى تدمير أجزاء كبيرة من مئات البلدات والقرى في الجنوب والبقاع الغربي والأقضية الجنوبية من محافظة جبل لبنان. وأنهكت الحرب المفروضة الاقتصاد اللبناني واستنزفت ثروته النقدية ودمّرت أجزاء واسعة من بنيته التحتية التي أُصيبت بخسائر فادحة تجاوزت آنذاك مئات البلايين من الليرات اللبنانية".

قرارات مجلس الأمن ونداءات الأمم المتحدة

في ثالث أيام العدوان، أصدر مجلس الأمن القرار 508 دعا فيه كل الأطراف التزام وقف إطلاق النار، ثم



دمار في كل مكان

أصدر في اليوم التالي. القرار 509 دعا اسرائيل إلى سحب قواتها فوراً من لبنان ومن دون شروط. واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في 26 حزيران يدعو إلى انسحاب القوات الاسرائيلية. كذلك وافق مجلس الأمن في 5 تموز على مشروع قرار طالب فيه باحترام حقوق السكان المدنيين بعد ورود معلومات عن مجازر ترتكبها القوات المحتلة ضد أهالي القرى والبلدات اللبنانية. ثم أصدر مجلس الأمن القرار 156 طالب فيه بوقف إطلاق النار وإرسال مراقبين دوليين.

كانت إسرائيل ترفض الاستجابة للقرارات والنداءات الدولية مستخدمة بذلك الغطاء الأميركي (الفيتو). ولم تبدأ بانسحابات جزئية وعلى دفعات متقطعة إلا



بعد خروج الفدائيين من بيروت، وبدء تعرّضها لهجمات من "المقاومة الوطنية اللبنانية"، التي يعيد الباحثون عمليتها الأولى ضد الاحتلال الاسرائيلي، إلى يوم 21 تموز 1982، وتصاعد هذه المقاومة المستمر بعد ذلك كماً ونوعاً. فبدأ الجيش الاسرائيلي هذه الانسحابات في 27 - 28 أيلول 1982 من بيروت ومنطقة المرفأ، ثم من مطار بيروت الدولي في اليوم التالي، وسلّمت مواقعها للقوات الأميركية المشاركة في "القوة المتعددة الجنسية".

المعارك الأخيرة للقوات المشتركة (حزيران 1982)

ما إن بدأ الجيش الاسرائيلي بالتحرّك مجتازاً الحدود اللبنانية حتى تصدّت المقاومات الأرضية للقوات المشتركة (الفدائيون وميليشيات أحزاب الحركة الوطنية) للطيران الاسرائيلي وللسفن الحربية الاسرائيلية. واصطدم فدائيو مخيّم الرشيدية بالقوات

الاسرائيلية المتقدمة وفجّروا اثنتين من مصفحاتها. وفي باقي مناطق الجنوب. كانت هذه القوات تصطدم، في أحيان كثيرة، بمقاومة القوات المشتركة في كل حي. وفي قلعة الشقيف. يعترف الجنرال الاسرائيلي شاوول ناكريمون لإذاعة "صوت إسرائيل" (18 حزيران 1982) بقوله: "لقد هاجمت القلعة 13 طائرة بقصف كثيف. واعتقدنا أن أطنان القنابل التي سقطت عليها لم تهدمها فقط، بل ومحتها عن وجه الأرض. واننا لن نعثر هناك على أي أثر للفلسطينيين (...) وفي الواقع، فإن المعارك العنيفة التي دارت عند قلعة الشقيف والخسائر الكبيرة التي تكبدناها قد زرعت فينا التشاؤم. لقد فقدنا خلال هذه المعارك أفضل الجنود والضباط المنتقين من فرقة المظليين (...) لقد بدأنا الحرب بقوات الجيش النظامي البالغ عددها 28 ألفاً (...) إلا أنه في الأيام الأولى للحرب ارتفع عدد هذه القوات إلى 33 ألفاً. إن الصمود والمقاومة العنيدة للعدو أجبرانا على طلب التعزيزات (...) وإنني أشكّك في أننا لم نترك نوعاً من الأسلحة الحديثة إلا واستخدمناه، طبعاً باستثناء السلاح الذري، وكل ذلك من أجل القضاء على هؤلاء الفلسطينيين" (أغاريتشيف، ص **149**).

وفي مخيم عين الحلوة (صيدا)، كبّدت القوات المشتركة الجيش الاسرائيلي خسائر فادحة رغم مشاركة الطيران في المعارك. وأما المدافعون عن مخيم برج الشمالي والدامور فقد كانوا يواصلون القتال في حين كانت اسرائيل تعلن عن سقوطهما.

وفي بيروت الغربية، اضطرّ جنرالات الجيش الاسرائيلي إلى إلغاء أوامرهم باقتحامها، أكثر من مرة، مخافة أن يتلقوا في أحيائها هزيمة تقضي على "أسطورة" الجيش الاسرائيلي. وينقل أغاريتشيف **(في كتابه المذكور آنفاً)، "من كمب دايفيد إلى مأساة لبنان"، ص 151)** عن الجنرال الاسرائيلي شرايدر قوله: "لقد ألقينا على بيروت يوم الأحد في أول آب 1982 ما يقارب 220 ألفاً من القنابل والقذائف. أنا لست جباناً وإنما يقلقني جداً هذا الجيل الفلسطيني الطالع. لقد فجّر إثنان من الأولاد الدبابة التي كانت تقلّني شخصياً، وكانا على وشك أن يأخذاني أسيراً".

ويمضي أغاريتشيف معلّقاً **(ص 151، 152، 153)**: "لقد مضى ذلك الزمن الذي سار فيه الجنود الاسرائيليون إلى الحرب مع العرب كما يذهبون في نزهة مسلية (...) كانت اسرائيل تخاف من أنها ستتلقى في أحياء بيروت ضربة ستتناثر فيها وإلى الأبد أوهام استحالة هزيمة الجيش الاسرائيلي. وهنا بالضبط كانت تكمن خصائص الوضع الراهن في الشرق الأوسط. وبهذه الحالة غير العادية، عندما يخرج المنتصرون منهزمين (...) لم يتمكن العدو من تحطيم المقاومة الفلسطينية في المناطق التي احتلتها واستمرت بؤر المقاومة بتكبيد الجيش الاسرائيلي خلف خطوط الجبهة خسائر كبيرة..." (رغم أن هذه المقاومة للقوات المشتركة فقدت دعماً كان يأتيها من مقاومات الدبابات السورية التي كانت متمركزة في جبل الريحان، وخاصة على طريق العيشية - كفرحونة، والتي تمكّن الطيران الاسرائيلي من تدميرها).

انتهى دور القوات المشتركة (صيف 1982) مع خروج الفدائيين الفلسطينيين من بيروت. ومع هذه النهاية كان بدأ دور "المقاومة الوطنية اللبنانية" التي كان لضرباتها، الكمية والنوعية، أثر بالغ في إجبار اسرائيل على الانسحاب (قبل استكمال السياق الذي نحن في صدده، لا بدّ من استعجال ذكر أمر مهم وهو أن بريق هذه المقاومة سرعان ما أخذ يخبو ويتلاشى مع صعود نجم الحركة الأصولية الشيعية والخمينية في لبنان، واضطلاع منظمتها العسكرية "حزب الله" بأعمال

بعد الاجتياح


قلعة الشقيف والتشاؤم الإسرائيلي

مقاومة اسرائيل في الجنوب تحت لواء "المقاومة الإسلامية". وقد جاء تفكّك المقاومة الوطنية اللبنانية ولفظها أنفاسها الأخيرة في نهاية الثمانينات وعودة القوات السورية إلى بيروت الغربية إثر حوادث ومعارك نشبت بين مختلف التنظيمات.

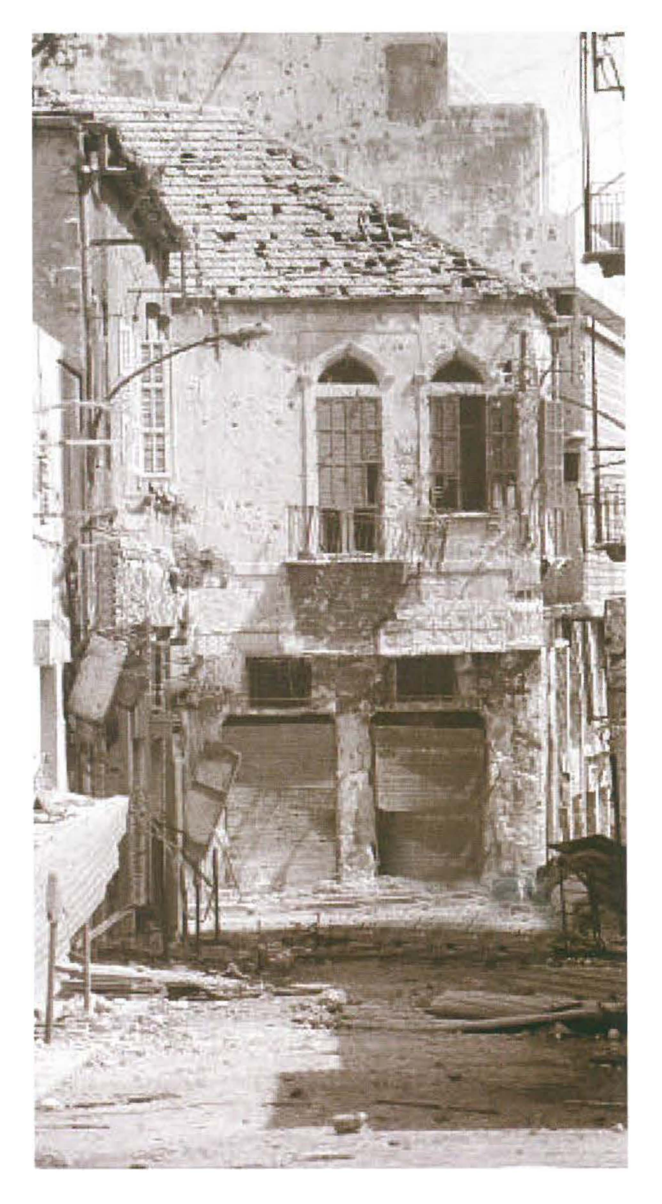
وكان عمادا المقاومة الوطنية الرئيسيان الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي. وقد غابت هذه المقاومة مذاك وحتى اليوم - أي العام 2001 - حتى عن كل ذكرى احتفالية).

الجانب الحربي الاسرائيلي - السوري في عملية الاجتياح

لم تتخذ الحكومة الاسرائيلية أي قرار واضح بشأن مفهوم أو حجم عمليتها العسكرية في لبنان التي بدت وكأنها تستهدف "سلام الجليل" عبر إقامة منطقة أمنية تمتد إلى 40 كلم شمالي الحدود.

لكن بدا واضحاً، في ظل غياب القرار الاسرائيلي الواضح، أن شارون ورئيس أركان جيشه إيتان عملا ما وسعهما كي تتجاوز عملية الاجتياح هذه "المنطقة الأمنية". فتقدم الجيش الاسرائيلي خلال ثلاثة أيام حتى الدامور على خط الساحل؛ وتقدم، في الوقت نفسه، على خط ثان عبر جزين والشوف، وعلى خط ثالث نحو الشمال عبر جنوبي البقاع. حينها أبلغت الحكومة الاسرائيلية، بواسطة الدبلوماسية الأميركية، السوريين بأن هجومها يستهدف فقط الفلسطينيين وليس سورية. ولكن نظراً إلى وجود قوات سورية في الجبال المحيطة بالبقاع (ابتداءً من أعالي منطقة جزين، في خراج بلدة كفرحونة)، حصلت اشتباكات عنيفة لبعض الأيام بين السوريين والاسرائيليين. إلا أن الأمر الحاسم في هذه الحرب أثارته الضربة القوية التي ألحقها سلاح الجو الاسرائيلي، في 10 حزيران، بقواعد الصواريخ السورية وبسلاح الجو السوري أيضاً، فجرى تدميرها باستخدام تقنيات جديدة غير معروفة حتى ذلك الوقت. وهذا ما أفقد سورية، في المعارك الجوية، إمكانيات كبيرة في طيرانها ومضاداتها الجوية، الأمر الذي وضع قواتها البرية في وضع صعب للغاية. ولكن هذه القوات، رغم ذلك، واصلت مقاومتها في الجبل كما في البقاع.

تحركت الدول الكبرى، هذه المرة أيضاً، خوفاً من نشوب حرب واسعة بين سورية واسرائيل. لجأت الحكومة السورية إلى الاتحاد السوفياتي الذي تفاوض



مدينة الاشباح

بدوره مع الحكومة الأميركية طالباً منها ممارسة ضغط على اسرائيل.

وفي 11 حزيران 1982، جرى الإعلان عن اتفاق سوري - اسرائيلي لوقف إطلاق النار، قبل أن ينجح الجيش الاسرائيلي في الوصول إلى احتلال طريق بيروت - دمشق (طريق الشام).

كان لهذا الاتفاق أهمية بالغة لاعتبارات عديدة، منها: إشارة الاتحاد السوفياتي إلى أن معاهدة الدفاع

السورية – السوفياتية لا تشمل القوات السورية في لبنان. وتوضيح الولايات المتحدة بأن موافقتها على الضربة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين لا تعني رضاها عن نصر اسرائيل على سورية في لبنان. وأهمية هذا الاتفاق، من ناحية ثانية وخاصة بلبنان، وهي "أهمية سلبية جداً". أن الدولتين الكبريين ضغطا لوقف النار لصالح السوريين ولخوفهما من خطر اندلاع حرب أوسع بين حليفتيهما في المنطقة دون أي اهتمام أو اكتراث بالأحداث الدامية المتواصلة في لبنان.

قبلت سورية بوقف لإطلاق النار من جانب واحد، وكانت قواتها تكتفي بالرد حيثما يُعتدى عليها، كما قاومت هجومات عدة. ورغم تفوّق قوات الغزو الاسرائيلي، بقيت القوات السورية متمركزة جنوب شرقي بيروت وشرقيها عندما أعلن وقف إطلاق النار في 11 حزيران. حتى ذلك الوقت لم تكن بيروت قد حوصرت. ولكن الجيش الاسرائيلي لم يحترم وقف إطلاق النار بل واصل القتال في اتجاه بيروت. وفي 13 حزيران، وعندما دُعي إلى وقف ثان لإطلاق النار، كان الجيش الاسرائيلي قد نجح في الوصول إلى جوار بعبدا واليرزة وإلى طريق بيروت – دمشق، وتمكّن، بالتالي، من الاتصال بالقوات اللبنانية وواصل القتال وتمكّن، بالتعاون مع القوات، من مواصلة التقدّم شرقاً وإجبار السوريين، في 24 حزيران، على الانسحاب من عاليه وبحمدون.

هكذا جرى عزل الفلسطينيين ولواء من الجيش السوري كان متمركزاً في بيروت الغربية عن الوحدات الرئيسية للجيش السوري. فتمركزت وحدات اسرائيلية على الجبهة الشرقية من الخط الفاصل في بيروت، بينما كانت البحرية الاسرائيلية تعزّز الحصار البحري على المدينة، وجرى تطويق المنطقة الغربية من كل الجهات. فالحرب السورية – الاسرائيلية على الأرض اللبنانية، وهي نتيجة جانبية لحرب إسرائيل على لبنان وعلى منظمة التحرير الفلسطينية، انتهت بذلك عملياً. فقد نجحت إسرائيل في إرجاع القوات السورية من كل بقعة كانت هذه الأخيرة تقف عائقاً أمامها في طريقها لضرب الفلسطينيين.

ولكن مخطط القيادة الاسرائيلية الهادف إلى أبعد من ذلك، أي بحسب ما كان يبتغي شارون، لم يتم إنجازه. فشارون اتّهم الولايات المتحدة لعرقلتها الجهود الاسرائيلية وذلك "بالضغط على اسرائيل لوقف إطلاق النار قبل ساعات من تمكّنها إنزال هزيمة بالقوات السورية في لبنان (...) فلو واصلنا القتال بضع ساعات أخرى، لتمكّنا من القضاء على الجيش السوري في البقاع في منطقة شتورا (من حديث له نشرته "إنترناشيونال هارالد تريبون، عدد 2 آذار 1984). إذ صحيح أن الجيش السوري تكبّد خسائر فادحة، خاصة سلاح جوّه، ولكنه لم يهزم. فعندما أعلن عن وقف تام لإطلاق النار، كانت سورية ما تزال في القسم الشمالي من البقاع وفي كل المنطقة الشمالية من لبنان. وفي القسم الأكبر من طريق بيروت – دمشق، وخاصة منطقة المتن الأعلى في وسط الجبل، وظلت بيروت على مرمى من مدفعيتها.